

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientific
Research
Abbas Laghrou University of Khenchela
Faculty of Economic, Commercial and
Management Sciences



Department of Economics
Specialization : Banking and Monetary
Economy

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي بعنوان:

أثر التكنولوجيا المالية على التمويل الإسلامي

دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

إشراف الأستاذ:

نور الدين أعقاب

إعداد الطالبتين:

خولة خناطلة

آسية زردوم

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الاصلية	الرتبة	الاستاذ
رئيسا	جامعة عباس لغرور -خنشلة-	أستاذ مساعد ب	فاطمة ديلمي
مشرفا	جامعة عباس لغرور -خنشلة-	أستاذ مساعد أ	نور الدين أعقاب
مناقشا	جامعة عباس لغرور -خنشلة-	أستاذ محاضر ب	سعاد يحي

السنة الجامعية: 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ }

سورة المجادلة: الآية 11.

صدق الله العظيم

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة
وأعاني على إنجاز هذا العمل المتواضع.
أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني
من قريب او من بعيد
على إتمام هذا العمل.

اشكر أستاذ المشرف نور الدين عقاب
كما أتقدم بالشكر لكل أساتذة الدفعة، وزملاء الدفعة.
أتشكر الطاقم الإداري لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير.

كما لا يفوتنا شكر الطقم الإداري

لبنك القرض الشعبي الجزائري

إهداء

باسم الله الرحمن الرحيم

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين" سورة التوبة 105
الى من لا يطيب الليل الا بشكره ولا يطيب النهار الا بطاعته ولا تطيب اللحظات الا بذكره
فالحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية
الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
لحظة لطالما انتظرتها وحلمت بها في حكاية اكتملت فصولها وفي اللحظة الأكثر فخرا اهدي
عملي الى روح والدي الغالي رحمه الله واسكنه فسيح جناته
الى بسمة الحياة ومعنى الحب وقرّة عيني واعز ما أملك الى من كان دعائها سر نجاحي
امي حبيبي حفظها الله
الى من كانوا سندا وعونا لي في الحياة وملاذي الأول والأخير اخوتي احمد كمال عبد الحق
رشدي رشاد خالد الى اخواتي سمية زبيدة
حنان حفيظة نسيمه وازواجهم خاصة الأخ يزيد بوسهلة
الى الصديقات اللاتي كن رفقتي طوال المشوار الدراسي خولة حقاين وخولة طبي
كذلك الأخت بسمة كفالي وشريكتي اسيا زردوم التي كان لها دور كبير في انجاز هذا العمل
كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان الى الأستاذ المشرف نور الدين اعقاب على دعمه
وتوجيهه خلال اعداد المذكرة
راجية ان يكون بحثنا هذا خالصا لوجه الله وان تكون فيه الفائدة وان ينفعنا الله بما علمنا وان
يعلمنا ما جهلنا ويجعله حجة لنا لا علينا

خولة

إهداء

الى الايادي الطاهرة التي ازلت من طريقي اشواك الفشل
الى من ساندني بكل حب عند ضعفي الى من رسموا لي المستقبل
بخطوط من الثقة والحب

اليكم عائتي

اهدي فرحة تخرجني الى تلك الانسانية العظيمة
التي لطالما تمننت ان تقر عينها برؤيتي في يوم كهذا
أمي

والى من كلل العرق جبينه وعلمني ان النجاح
لا يأتي الا بالصبر والإصرار

ابي

والى الشموع التي تنير لي الطريق اختاي سارة وفايزة
اخي هارون

والى من انتظر هذه اللحظة ليفتخر بي الى سندي وشريكتي في الحياة
زوجي

الى من تربطني بهم اسمى علاقة في الوجود
عائلة زوجي

الى زميلتي في المذكرة التي جمعني بها الله لتشارك في هذا العمل وفقها الله
خولة خناطله

الى ولداي العزيزان ها هي امكما أصبحت خريجة
حيدر ويونس

أسيا

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
/	البسمة
/	الآية القرآنية
/	الشكر والعرفان
/	الإهداء
/	الإهداء
II	فهرس المحتويات
VI	فهرس الجداول والأشكال
أ-و	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية	
03	المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية
03	المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية
04	المطلب الثاني: نشأة وتطور التكنولوجيا المالية ومخاطرها
09	المطلب الثالث: خصائص وقطاعات التكنولوجيا المالية
13	المطلب الرابع: أهمية وأهداف التكنولوجيا المالية في الاقتصاد
15	المبحث الثاني: تطبيقات التكنولوجيا المالية
15	المطلب الأول: تقنيات التكنولوجيا المالية
20	المطلب الثاني: أهم منصات التكنولوجيا المالية
23	المطلب الثالث: أهم ابتكارات التكنولوجيا المالية
25	المطلب الرابع: أنواع ومستويات التكنولوجيا المالية
27	المبحث الثالث: المبحث الثالث: واقع التكنولوجيا المالية
27	المطلب الأول: واقع التكنولوجيا المالية

28	المطلب الثاني: بيئة الاعمال في صناعة التكنولوجيا المالية
31	المطلب الثالث: الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية
33	المطلب الرابع: طرق عمل شركات التكنولوجيا المالية
الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الإسلامي	
38	المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي
38	المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي
39	المطلب الثاني: نشأة وتطور التمويل الإسلامي
48	المطلب الثالث: خصائص التمويل الإسلامي وأسباب نشوؤه
52	المطلب الرابع: أهمية التمويل الإسلامي في الاقتصاد
54	المبحث الثاني: تطبيقات التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية
54	المطلب الأول: مبادئ التمويل الإسلامي
55	المطلب الثاني: أساليب التمويل الإسلامي
68	المطلب الثالث: أنواع التمويل الإسلامي
69	المطلب الرابع: ضوابط التمويل الإسلامي
71	المبحث الثالث: واقع وتحديات التمويل الإسلامي الدولية
71	المطلب الأول: مقارنة التمويل الإسلامي بالتمويل بالفائدة
74	المطلب الثاني: المؤسسات الداعمة للتمويل الإسلامي المحلية والدولية
76	المطلب الثالث: واقع التمويل الإسلامي في الجزائر
77	المطلب الرابع: تحديات التمويل الإسلامي الدولية
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة خنشة	
82	المبحث الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - وكالة خنشة-
82	المطلب الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري CPA - وكالة خنشة-
84	المطلب الثاني: تقديم الوكالة 319 للقرض الشعبي الجزائري CPA - وكالة خنشة-
85	المطلب الثالث: تحليل الهيكل التنظيمي لوكالة خنشة 319
90	المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية
90	المطلب الأول: المنهج المستخدمة في الدراسة
90	المطلب الثاني: العينة المختارة للدراسة

90	المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة في الدراسة
95	المبحث الثالث: عرض وتحليل وتفسير النتائج
95	المطلب الأول: تحليل محور البيانات الشخصية
95	المطلب الثاني: تحليل وتفسير العبارات الخاص بالمتغيرين
100	المطلب الثالث: اختبار صحة الفرضيات
106	خاتمة
a	قائمة المراجع
m-g	الملاحق
n	الملخص

فهرس الجداول

والأشكال

فهرس الجداول والاشكال

أولاً: فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم
92	معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات وصدق الاستبيان	01
93	اختبار فرضية إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي	02
94	مقياس ليكرت الخماسي	03
94	قيم المتوسطات الحسابية الخاصة بمقياس لكارث الخماسي	04
95	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	05
96	توزيع أفراد العينة حسب العمر	06
97	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	07
98	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	08
100	عبارات التكنولوجيا المالية	09
102	عبارات التمويل الاسلامي	10
104	عبارات تأثير التكنولوجيا المالية على التمويل الإسلامي	11
106	اختبار ت ستودنت للفرضية الأولى	12
107	اختبار ت ستودنت للفرضية الثانية	13
108	اختبار ت ستودنت للفرضية الثالثة	14

ثانيا: فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم
86	الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة خنشة-319-	01
93	توزع البيانات توزع طبيعي	02
96	دائرة نسبية لتوزع أفراد العينة حسب الجنس	03
97	دائرة نسبية لتوزع أفراد العينة حسب العمر	04
98	دائرة نسبية لتوزع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	05
99	دائرة نسبية لتوزع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	06

شهد القطاع المالي العالمي في العقود الأخيرة تحولات جوهرية نتيجة للتقدم المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما أفرز ظاهرة جديدة تعرف بالتكنولوجيا المالية أو "FinTech"، والتي أحدثت نقلة نوعية في طريقة تقديم وتلقي الخدمات المالية، ويعتبر التمويل الإسلامي، بوصفه جزءاً مهماً ومتنامياً من النظام المالي العالمي، معنياً بشكل مباشر بهذه التحولات، إذ أصبح من الضروري البحث في سبل دمج الابتكار التكنولوجي مع مبادئ الشريعة الإسلامية، لتطوير حلول مالية متوافقة مع أحكامها، وفي الوقت ذاته مواكبة لمتطلبات العصر الرقمي.

إن التكنولوجيا المالية الإسلامية تقوم على توظيف التقنيات الرقمية الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، وتقنية البلوكشين، والخدمات المصرفية المفتوحة، والتمويل الجماعي، ضمن إطار شرعي يراعي القيم والمبادئ الإسلامية، كتحریم الربا، ومنع الغرر، وتجنب الغش والضرر، وتحقيق العدالة والمصلحة العامة، ويعد هذا المزج بين التكنولوجيا والشريعة تحدياً وفرصة في آنٍ معاً، إذ يتطلب الأمر فهماً دقيقاً لطبيعة كل من الابتكار التقني والفقہ المالي، وتعاوناً وثيقاً بين مطوري التكنولوجيا، والمؤسسات المالية الإسلامية، وهيئات الرقابة الشرعية.

لقد برهنت التجربة العملية خلال السنوات الماضية على قدرة التمويل الإسلامي على التكيف مع بعض أشكال التكنولوجيا التقليدية، كالبطاقات البنكية، وأجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف، إلا أن المرحلة الراهنة مع بروز شركات FinTech وتطور التطبيقات الرقمية تفرض نمطاً جديداً من التفاعل يتعدى استخدام التكنولوجيا كأداة تشغيلية لجعلها محركاً للابتكار المالي، ويظهر ذلك جلياً في نماذج التمويل الجماعي المتوافقة مع الشريعة ومنصات المراجعة الرقمية، والمحافظ الإلكترونية الإسلامية، وغيرها من التطبيقات التي شهدت نمواً ملحوظاً في دول مثل الإمارات، وماليزيا، والمملكة المتحدة.

كما تعد التكنولوجيا المالية وسيلة فعالة لتعزيز الشمول المالي، خاصة في الدول الإسلامية التي تعاني من انخفاض نسب الوصول إلى الخدمات البنكية التقليدية، ويمكن أن تسهم هذه التقنيات في تمكين فئات واسعة من الأفراد، خصوصاً في المناطق الريفية والفقيرة، من الحصول على تمويل متوافق مع الشريعة، بشروط مرنة وكلفة أقل، مما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، غير أن هذا المسار لا يخلو من تحديات، من أبرزها الحاجة إلى إطار تشريعي وتنظيمي يتماشى مع الخصوصيات الشرعية، إضافة إلى أهمية بناء كفاءات بشرية مؤهلة تجمع بين المعرفة الفقهيّة والقدرات التقنية.

أولاً: طرح الإشكالية

من خلال ما سبق، تبرز أهمية دراسة تأثير التكنولوجيا المالية على التمويل الإسلامي، ليس فقط من حيث الإمكانيات التي تتيحها لتعزيز الكفاءة التشغيلية والابتكار في المنتجات، بل أيضاً من حيث قدرتها على إحداث تحول جذري في نماذج الأعمال المصرفية الإسلامية، وتزداد أهمية هذه الدراسة عند النظر إلى التجربة الجزائرية، وخاصة دور بنك القرض الشعبي الجزائري، الذي بدأ في السنوات الأخيرة يتجه نحو تبني خدمات التمويل الإسلامي، ويمتلك إمكانات كبيرة للاستفادة من أدوات التكنولوجيا المالية لتعزيز هذا التوجه وتوسيعه.

إلى أي مدى تساهم التكنولوجيا المالية في تطوير التمويل الإسلامي في بنك القرض الشعبي الجزائري؟

وهذا التساؤل الرئيسي بدوره يقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية نوردتها كما يلي:

1. هل تساعد التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق تطبيق التمويل الإسلامي؟
2. هل تساهم الرقمنة في تسهيل الإجراءات المتعلقة بالتمويل الإسلامي؟
3. هل تساهم التكنولوجيا المالية في زيادة ثقة العملاء في المنتجات الإسلامية؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: التكنولوجيا المالية تساهم بشكل إيجابي في توسيع نطاق تطبيق التمويل الإسلامي من خلال تقديم حلول مبتكرة تسهل الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة.

الفرضية الثانية: الرقمنة تساهم في تبسيط وتسريع الإجراءات المتعلقة بالتمويل الإسلامي، مما يعزز من كفاءة العمليات المصرفية ويقلل من التكاليف الإدارية.

الفرضية الثالثة: اعتماد التكنولوجيا المالية في تقديم منتجات التمويل الإسلامي يؤدي إلى تعزيز ثقة العملاء من خلال زيادة الشفافية، وتحسين تجربة المستخدم، وضمان الامتثال للضوابط الشرعية.

ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع

1. الرغبة في دراسة الموضوعات المتعلقة بالتمويل الإسلامي؛
2. الرغبة في الاطلاع على رقمنة القطاع المالي من خلال البحث في التكنولوجيا المالية؛
3. حداثة الموضوع على المستوى الأكاديمي؛
4. الاهتمام المتزايد في البنوك الجزائرية بالتمويل الإسلامي، ما يجعله محطة اهتمام للبحث؛
5. الكشف عن مدى تبني بنك القرض الشعبي للتكنولوجيا المالية في التمويل الإسلامي.

رابعاً: أهمية الموضوع

تتبع أهمية الموضوع من عدة اعتبارات وهي:

1. أهمية التكنولوجيا المالية في البنوك اليوم، مما يستوجب التكيف مع الابتكار التقني لتلبية احتياجات العملاء؛
2. الحلول التمويلية التي تتيحها لتكنولوجيا المالية، ما يساهم في انتشار التمويل الإسلامي في مختلف البنوك؛
3. الحاجة إلى التكامل بين الرقمنة والامتثال للضوابط الشرعية في القطاع المالي؛
4. الكشف عن أهمية دمج التحول الرقمي الراهن والتمويل الإسلامي؛
5. أهمية ضوابط وقواعد التمويل الإسلامي، والتأكيد على أهميتها في مختلف الصيغ التمويلية.

خامساً: أهداف الدراسة

1. تحليل مدى تأثير التكنولوجيا المالية على تطوير منتجات وخدمات التمويل الإسلامي؛
2. الكشف عن مدى تطبيق بنك القرض الشعبي للتكنولوجيا المالية في تقديم خدماته الإسلامية؛
3. إبراز دور الرقمنة في تسهيل الإجراءات المصرفية المتعلقة بالتمويل الإسلامي؛
4. إظهار تأثير التكنولوجيا المالية الإسلامية في ثقة العملاء بالخدمات المصرفية؛
5. إبراز التحديات التي يواجهها البنك الإسلامي أثناء اعتماده على التكنولوجيا المالية؛
6. إظهار مدى استفادة بنك القرض الشعبي من التكنولوجيا المالية في إطار شرعي فعال.

سادساً: حدود الدراسة

الحدود المكانية: بنك القرض الشعبي الجزائري- وكالة خنشلة319-؛

الحدود الزمنية: 07-21 افريل 2025.

سابعاً: منهج الدراسة

تحقيقاً لأهداف البحث ووصولاً لأفضل النتائج باستخدام مختلف الأساليب والطرق لتوضيح ما إذا كانت التكنولوجيا المالية تؤثر على التمويل الإسلامي، ومن أجل معالجة إشكالية البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري كونه ملائم لإبراز جميع المفاهيم النظرية المرتبطة بالتكنولوجيا المالية من جهة وبالتمويل الإسلامي من جهة أخرى، واعتمدنا على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي لتحليل البيانات والمعلومات لإظهار تبني بنك القرض الشعبي الجزائري للتكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات المالية الإسلامية.

ثامنا: الدراسات السابقة

01. دراسة مريم جامع وأحمد علاش، دور التكنولوجيا المالية في النهوض بالمالية الإسلامية، مجلة الإبداع، المجلد 11، العدد 01، 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في دعم وتطوير قطاع المالية الإسلامية، وذلك من خلال مساهمتها في توسيع انتشار منتجات هذا القطاع، وزيادة عدد فروعها، وتمكين الشركات الناشئة التي تعتمد على الحلول التكنولوجية، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع التركيز على تحليل واستعراض التجارب العملية لعدد من الدول التي تبنت التكنولوجيا المالية الإسلامية، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية كان لها تأثير فعّال في تعزيز انتشار خدمات ومنتجات التمويل الإسلامي، ودعم حضورها في الأسواق المالية.

الفجوة: بينما تركز هذه الدراسة على التأثير العام للتكنولوجيا المالية على المالية الإسلامية، لا تتناول بشكل محدد تطبيقاتها في بنوك معينة أو تحليل حالة محددة مثل "بنك القرض الشعبي الجزائري"، دراستنا تضيف قيمة من خلال دراسة حالة واقعية لأحد البنوك الجزائرية، وهو ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة التي تتناول التجارب الدولية بشكل عام.

02. دراسة سحنون عقبة، لعوير إيناس، مداخلة بعنوان: التكنولوجيا المالية والتمويل الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي، الملتقى الوطني حول: الإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر- الواقع والمأمول-، يوم 30 ماي 2022، جامعة وهران 02 (محمد بن أحمد).

كان محتوى الدراسة حوا اقترن مفهوم التكنولوجيا المالية والتمويل الإسلامي في سبيل تطوير الاقتصاد العالمي، من خلال توظيف مزايا كل منهما بما يخدم عملية النمو الاقتصادي ضمن إطار الشريعة الإسلامية، وبما يواكب في الوقت ذاته التطورات المتسارعة في كلا المجالين. ومن أجل تمكين الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية من المنافسة مع نظيرتها التقليدية والتفوق عليها، وجذب المزيد من مصادر التمويل، بات من الضروري اعتماد تقنيات "الفينتك" والترويج لها كوسيلة آمنة، سريعة وفعالة في إدارة واستخدام الأموال. وقد سعت العديد من الدول، سواء الإسلامية منها أو غيرها، إلى تحقيق هذا الهدف عبر الانخراط في عالم التكنولوجيا وتطوير ابتكارات مالية متنوعة تسهم في تعزيز الاستقرار والنمو المالي.

الفجوة: هذه الدراسة تتناول السياق العالمي والتطورات التكنولوجية، ولكن لا تعنى بشكل محدد بالتطبيقات المحلية أو دراسة حالة معينة في الجزائر. دراستنا تركز على التأثير المحلي للتكنولوجيا المالية في البنك الجزائري، وهو ما لم يتم تناوله بشكل مباشر في هذه الدراسة.

03. دراسة سمير هريان، إشكالية تطوير آليات صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – نموذج مقارنة بين التجربة السودانية وتجربة المملكة الأردنية-، أطروحة دكتوراه في إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه تطوير آليات صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية، وذلك بهدف دعم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى استعراض الآليات الممكنة لتجاوز تلك المعوقات.

وقد تناولت الدراسة في جانبها النظري إشكالية تمويل هذه المؤسسات من خلال مصادر التمويل التقليدي، وطرحت التمويل الإسلامي كبديل مناسب، مع توضيح أبرز صيغته والتحديات المرتبطة بها، إلى جانب عرض أهم المنتجات التمويلية المستحدثة، كما تم تسليط الضوء على المعوقات التي تعترض تطوير آليات التمويل الإسلامي. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم تقديم دراسة مقارنة بين التجربة السودانية وتجربة المملكة الأردنية الهاشمية في التعامل مع معوقات التطوير، من خلال تحليل نموذجين هما بنك الجزيرة السوداني الأردني والبنك الإسلامي الأردني. وتوصلت الدراسة إلى أن كلا من السودان والمملكة الأردنية يعتمدان آليات متقاربة في التغلب على التحديات، مع وجود بعض الفروقات الناتجة عن الاختلافات في البنية المصرفية لكل بلد.

الفجوة: بينما تركز هذه الدراسة على مقارنة بين دول مختلفة، فإن دراستنا تركز على حالة بنك واحد في الجزائر. هذا يجعل دراستنا تقدم تحليلاً دقيقاً وعمقاً على مستوى البنك الجزائري، وهو ما لا تتناوله هذه الدراسة. لذلك، يمكن اعتبار هذه الدراسة مرجعية في فهم التحديات التي قد يواجهها بنك القرض الشعبي الجزائري، لكنها لا تعطي تحليلاً مخصصاً لهذا البنك.

04. دراسة عمروش بهية، شنايت مراد، التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الخدمات المالية الإسلامية، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، العدد 07، 2023.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم التكنولوجيا المالية واستكشاف دورها في تحسين كفاءة وجودة خدمات المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك من خلال تحليل واقع استخدام هذه التكنولوجيا في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى تحديد أبرز الفوائد الناتجة عن تبنيها، وقد توصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تمتلك إمكانات كبيرة لفتح آفاق جديدة من الابتكار في منتجات التمويل الإسلامي، مما يعزز قدرة هذه المؤسسات على المنافسة مع نظيراتها التقليدية وتوسيع أنشطتها في أسواق ومناطق جغرافية مختلفة.

الفجوة: تركز هذه الدراسة على تحسين الكفاءة وجودة الخدمات بشكل عام في المؤسسات المالية الإسلامية، بينما دراستنا تقدم تحليلاً أعمق للتطبيقات التكنولوجية داخل بنك القرض الشعبي الجزائري بشكل خاص. لذا، تقدم دراستنا إضافة مهمة من خلال دراسة حالة تطبيقية في سياق القطاع المالي الجزائري.

تاسعا: هيكل الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول كما يلي:

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للتكنولوجيا المالية، تم فيه تقديم ماهية التكنولوجيا المالية، من خلال إعطاء مفهوم التكنولوجيا المالية، وكذا نشأة وتطور التكنولوجيا المالية ومخاطرها، بالإضافة إلى خصائص وقطاعات التكنولوجيا المالية، وكذا أهمية وأهداف التكنولوجيا المالية في الاقتصاد، كما تطرقنا إلى تطبيقات التكنولوجيا المالية، من خلال تقنيات التكنولوجيا المالية، وعرض أهم منصات التكنولوجيا المالية، والتطرق إلى أهم ابتكارات التكنولوجيا المالية، وكذا أنواع ومستويات التكنولوجيا المالية، كما حاولنا الإلمام بواقع التكنولوجيا المالية، من خلال عرض بيئة الاعمال في صناعة التكنولوجيا المالية، وأهم الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى طرق عمل شركات التكنولوجيا المالية.

أما الفصل الثاني فخصصناه لإعطاء الإطار النظري للتمويل الإسلامي، انطلاقا من تقييم ماهية التمويل الإسلامي، التي تم فيها عرض مفهوم التمويل الإسلامي، نشأة وتطور التمويل الإسلامي، خصائص التمويل الإسلامي وأسباب نشوؤه، وكذا أهميته في الاقتصاد، وعرضنا أيضا تطبيقات التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية، من خلال التطرق إلى مبادئ التمويل الإسلامي، أساليب التمويل الإسلامي، أنواع التمويل الإسلامي، وضوابط التمويل الإسلامي، كما تطرقنا إلى واقع وتحديات التمويل الإسلامي الدولية، من خلال العناصر التالية: مقارنة التمويل الإسلامي بالتمويل بالفائدة، المؤسسات الداعمة للتمويل الإسلامي الدولية، واقع التمويل الإسلامي في الجزائر، وتحديات التمويل الإسلامي .

وتم تخصيص الفصل الثالث لدراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - وكالة خنشلة-، من خلال إعطاء تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري CPA -وكالة خنشلة-، تقديم الوكالة 319 للقرض الشعبي الجزائري CPA - وكالة خنشلة-، تحليل الهيكل التنظيمي لوكالة خنشلة 319، وكذا الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، من خلال المنهج المستخدم في الدراسة، وأيضا التطرق إلى العينة المختارة للدراسة، والأدوات المستخدمة في الدراسة، لنصل إلى عرض وتحليل وتفسير النتائج، من خلال تحليل محور البيانات الشخصية، تحليل وتفسير العبارات الخاص بالمتغيرين، واختبار صحة الفرضيات.

الفصل الأول

الإطار النظري للتكنولوجيا المالية

تمهيد:

أصبحت التكنولوجيا المالية جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، حيث أتاح التطور التكنولوجي الحديث للقطاع المالي فرصًا غير مسبوقة لتحسين الكفاءة، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، وتقديم حلول مبتكرة لمشاكل كانت تحد من تطور هذا القطاع في وقت سابق، على الرغم من أن التكنولوجيا المالية قد نشأت منذ عقود، إلا أن الانتشار الواسع للتكنولوجيا الرقمية وتطوراتها قد جعلها تلعب دورًا محوريًا في تغيير أنماط الأعمال والشركات، بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد في جميع أنحاء العالم.

في هذا الفصل، سوف نتناول مفهوم التكنولوجيا المالية بشكل أعمق، بدءًا من تعريفها وتطور نشأتها، وصولاً إلى خصائصها وأهميتها في الاقتصاد، وكذا تطبيقات التكنولوجيا المالية وتقنياتها التي تسهم في تغيير وجه القطاع المالي، سنتطرق أيضًا إلى أهم ابتكاراتها، وأنواع ومستويات التكنولوجيا المالية. كما سنتناول واقع التكنولوجيا المالية واهم الشركات الرائدة في مجالها، وهذا وفق التقسيم التالي:

◀ ماهية التكنولوجيا المالية؛

◀ تطبيقات التكنولوجيا المالية؛

◀ واقع التكنولوجيا المالية.

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية هي دمج بين التكنولوجيا والخدمات المالية بهدف تحسين وتطوير الأنظمة المالية، تشمل هذه التقنية مجموعة واسعة من الحلول والابتكارات التي تهدف إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، وتحسين الكفاءة، وتقليل التكاليف، وهذا ما يحدث ثورة في كيفية إدارة الأموال وتقديم الخدمات المصرفية، مما يعزز تجربة المستخدم ويسهم في توسعة الشمول المالي، ومن خلال هذا المبحث، سنعرض ماهية التكنولوجيا المالية وأهميتها في الاقتصاد من خلال النقاط التالية:

◀ مفهوم التكنولوجيا المالية؛

◀ نشأة وتطور التكنولوجيا المالية مخاطرها وأنواعها؛

◀ خصائص وقطاعات التكنولوجيا المالية؛

◀ أهمية التكنولوجيا المالية في الاقتصاد.

المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية

قدمت العديد من التعاريف لتكنولوجيا المالية ويمكن أن نذكر البعض منها كما يلي:

تعرف التكنولوجيا المالية: يتكون مصطلح التكنولوجيا المالية من كلمتين تكنولوجيا ومالية، وتشير في معناها الواسع إلى تطبيق واستخدام التكنولوجيا في الصناعة أو الخدمات المالية، وتغطي تشكيلة واسعة من الخدمات المالية كالإقراض والاستثمار والدفع وإدارة الخطر وتحليل البيانات والتأمين وإدارة الثروة، وبمعنى آخر فالتكنولوجيا المالية تعني الاستخدام المبتكر للتكنولوجيا في تصميم وتوفير الخدمات والمنتجات المالية.¹

التكنولوجيا المالية هي " كل صناعة مالية جديدة تطبق التكنولوجيا لتحسين الأنشطة المالية، وتشير إلى قطاع الخدمات المالية الناشئ والذي أصبح سريعاً ولا غنى عنه للمؤسسات المالية، ويؤثر باستمرار على الطريق تقنيات دعم أو تمكين الخدمات المصرفية والمالية".²

تعرف التكنولوجيا المالية على أنها " برامج الكمبيوتر والتقنيات المستخدمة لدعم الخدمات المصرفية والمالية، كما تعتبر صناعة وخط أعمال يقوم على استخدام برامج الكمبيوتر في تقديم الخدمات المالية من طرف شركات ناشئة تعتمد إلى منافسة الشركات التقليدية".³

¹ - عمروش بھية، شنايت مراد، التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الخدمات المالية الإسلامية، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، العدد 07، 2023، ص 99.

² - عويسي أمين، أساسيات التكنولوجيا المالية الحديثة (مواضيع مختلفة)، البدر الساطع للطباعة والنشر، 2023، ص 13.

³ - حجرية إھام، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المصرفي، دراسة حالة، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد النقدي والبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر، 2023-2024، ص 05.

"هي اي ابتكار تكنولوجي يتم توظيفه في الخدمات المالية وذلك بهدف التأثير على الأسواق والمؤسسات المالية وتقديم الخدمات المالية وتعتبر التكنولوجيا المالية نتاج طبيعي لتقاطع العمليات المالية مع استخدامات التكنولوجيا الحديثة"¹.

التكنولوجيا المالية، هي المصطلح المستخدم لوصف أي تقنية تقدم خدمات مالية من خلال البرمجيات، مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، تطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول، أو حتى العملات الرقمية. تعتبر التكنولوجيا المالية فئة واسعة تشمل العديد من التقنيات المختلفة، لكن الأهداف الرئيسية لها هي تغيير الطريقة التي يصل بها المستهلكون والشركات إلى أموالهم والمنافسة مع الخدمات المالية التقليدية².

من التعريف السابقة يمكن ان نستخلص أن التكنولوجيا المالية هي توظيف التكنولوجيا والابتكار لتطوير وتحسين الخدمات المالية، وتشمل هذه التكنولوجيا تصميم تطبيقات وبرامج تسهل المعاملات المالية، مثل أنظمة الدفع الإلكتروني، المصارف الرقمية، التمويل الجماعي، العملات المشفرة، وخدمات الاستثمار عبر الإنترنت، وتهدف التكنولوجيا المالية إلى تقديم حلول مالية أكثر سرعة وكفاءة وأماناً، مما يتيح للأفراد والشركات إدارة مواردهم المالية بطرق حديثة، من خلال تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة.

المطلب الثاني: نشأة وتطور التكنولوجيا المالية ومخاطرها

شهدت التكنولوجيا المالية تطوراً كبيراً بفعل التقدم التكنولوجي، حيث أدت إلى تحسين الخدمات المالية من حيث السرعة والكفاءة والوصول. وقد ساهمت في توسيع الشمول المالي وابتكار حلول جديدة، لكنها في المقابل جلبت معها مخاطر متعددة تتعلق بالأمن السيبراني وحماية البيانات والتنظيم القانوني.

ومن خلال هذا المطلب سنحاول الإلمام بكل من مراحل تطور التكنولوجيا المالية، مخاطرها وأنواعها، وهذا

كما يلي:

أولاً: نشأة وتطور التكنولوجيا المالية

يمكن تصنيف مراحل تطور التكنولوجيا المالية إلى فترات زمنية متعددة، حيث شهدت كل مرحلة تغييرات جوهرية في الأسواق المالية، مما أدى إلى تأثير كبير على كيفية تعامل الأفراد مع أموالهم وطرق إدارتها.

1. من 1866 إلى 1987

أ. التناظرية إلى الرقمية

¹ - <https://masrafeyoun.ebi.gov.eg/>, on 28/02/2025, at 23:12.

² - sean peek, contributor: **what is fintech? Definition, Evolution and examples**, <https://www.uschamber.com/co/run/business-financing/what-is-fintech>, on 28/02/2025, at 23:31.

ارتبط التمويل بالتكنولوجيا منذ بدايات تطورها، حيث لعب كل منهما دورًا في تعزيز الآخر. وتعود أصول الأنظمة المالية إلى الهياكل الإدارية للدول، كما أظهرت بعض السجلات القديمة، التي تُعد من أوائل أشكال تكنولوجيا المعلومات، أدلة على المعاملات المالية المبكرة التي ساهمت في تشكيل الأنظمة المالية الأولية لإدارة الموارد والمعاملات في تلك الفترة. وقد ركزت هذه المرحلة على تطوير البنية التحتية المالية، وكان من أبرز الأدلة على ظهور التكنولوجيا المالية لأول مرة اختراع الطباعة، التي مكنت الدول من طباعة العملات الورقية، إلى جانب تقنيات الحساب مثل العداد، مما ساهم في تطور هذا المجال.

في أواخر القرن السابع عشر، ساهمت الثورة المالية في أوروبا، التي شهدت ابتكارات مثل شركات المساهمة والتأمين والخدمات المصرفية، في دعم الثورة الصناعية، حيث عزز التمويل تطور التقنيات التي ساهمت في التنمية الصناعية. وفي أواخر القرن التاسع عشر، تضافرت الجهود بين التكنولوجيا والتمويل لإنتاج أول موجة من العملة المالية، والتي استمرت حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. خلال هذه الفترة، ساعدت تقنيات مثل التلغراف والسكك الحديدية والقنوات في تسهيل المعاملات المالية عبر الحدود، مما أدى إلى نقل المعلومات والمدفوعات بسرعة أكبر، بينما وفر القطاع المالي الموارد اللازمة لتطوير هذه التقنيات.

في عام 1920، قدم الاقتصادي "كينز" وصفًا واضحًا للعملة المالية في تلك الفترة، حيث أوضح كيف يمكن لأي شخص في لندن طلب المنتجات من جميع أنحاء العالم عبر الهاتف، وهو يحتسي الشاي في سريره، كما يمكنه استثمار أمواله في مشروعات عالمية بكل سهولة.

بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من تقييد العملة المالية لعقود، شهدت التكنولوجيا تطورات سريعة، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أدت التطورات العسكرية إلى تطور أجهزة الكمبيوتر التجارية، حيث أنتجت شركة الآلات التجارية الدولية IBM: International Business Machines أدوات فك الشفرات، بينما أطلقت Texas Instruments أول آلة حاسبة مالية محمولة في عام 1967. وفي الخمسينيات، بدأت بطاقات الائتمان في الظهور في الولايات المتحدة، مدعومة بتأسيس جمعية البطاقات البنكية، المعروفة اليوم باسم MasterCard، في عام 1966. كما شهد نفس العام إنشاء شبكة التلكس العالمية، مما مهد الطريق لمزيد من التطورات في التكنولوجيا المالية، وقدمت Xerox أول نسخة تجارية من التلكس تحت اسم النسخ الضوئي عن بعد LDX: Long Distance Xerography في عام 1964¹.

ب. الأسس الحديثة (1967-1987)

¹ - كردوسي مروة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، الجزائر، 2023-2024، ص 17-19.

شهد عام 1967 إطلاق كل من الآلة الحاسبة وأجهزة الصراف الآلي، مما شكّل بداية التحول من الخدمات المالية التناظرية إلى الرقمية. وخلال الفترة الممتدة حتى عام 1987، وضعت التطورات التكنولوجية الأسس للعملة المالية الحديثة، والتي تجلّت بشكل واضح في رد الفعل العالمي على انهيار سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة سنة 1987.

ج. في مجال المدفوعات، تأسس Inter-computer Bureau في المملكة المتحدة عام 1968، ليكون أساساً لنظام المقاصة الآلية Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication (BACS)، كما أنشئ نظام المدفوعات بين البنوك في الولايات المتحدة (CHIPS) Clearing House Interbank Payments System عام 1970. في أوائل السبعينيات، تحول نظام Fedwire: Federal Reserve Wire Network من كونه يعتمد على التلغراف إلى نظام إلكتروني، ونظرًا للحاجة إلى ربط أنظمة المدفوعات عبر الحدود، تم تأسيس SWIFT: Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication عام 1973. وبعد انهيار بنك هيرستات عام 1974، برزت أهمية تطوير أنظمة مدفوعات قوية، مما دفع إلى تنظيم سلسلة من الاتفاقيات الدولية لتعزيز اللوائح المالية.

في مجال الأوراق المالية، شهد عام 1971 إنشاء NASDAQ : National Association of Securities Dealers Automated Quotations في الولايات المتحدة، وهو ما مهد الطريق للتحول من التداول التقليدي إلى التداول الإلكتروني. وفيما يخص الخدمات المصرفية، تم تقديم أول تجربة للخدمات المصرفية عبر الإنترنت في الولايات المتحدة عام 1980، ثم في المملكة المتحدة عام 1983 عبر Nottingham Building Society.

مع التقدم التكنولوجي، اعتمدت المؤسسات المالية بشكل متزايد على أنظمة الحوسبة لتحل محل الأنظمة الورقية، مما ساهم في تعزيز إدارة المخاطر المالية. وفي عام 1981، بدأ Michael Bloomberg في تقديم حلول رقمية لسوق المال، والتي أصبحت معتمدة على نطاق واسع بحلول عام 1984.

2. من 1987 إلى 2008

أ. تطور الخدمات المالية الرقمية التقليدية

شهدت سنة 1987 زيادة الاهتمام التنظيمي بالمخاطر المالية العابرة للحدود، تزامناً مع استخدام البنوك الاستثمارية لأول هاتف محمول في الولايات المتحدة عام 1983. وكان انهيار سوق الأسهم المعروف بـ"اللاثنين

الأسود" في نفس العام دافعًا لتطوير آليات جديدة في الأسواق الإلكترونية للتحكم في تغيرات الأسعار، كما أدى إلى تعزيز التعاون الدولي لمعالجة المخاطر المالية¹.

بحلول أواخر الثمانينات، أصبحت الخدمات المالية تعتمد بشكل كبير على المعاملات الرقمية، مما عزز الاعتماد على الإنترنت، الذي بدأ في إحداث تحول جذري في القطاع المالي اعتبارًا من عام 1995، حيث استخدم Wells Fargo الشبكة العالمية لتوفير خدمات التحقق من الحسابات عبر الإنترنت. وبحلول عام 2001، كان لدى ثمانية بنوك أمريكية ما لا يقل عن مليون عميل يستخدمون الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، فيما شهدت دول أخرى تطورات مماثلة مع وضع أطر تنظيمية لإدارة المخاطر الرقمية.

في عام 2005، ظهرت البنوك المباشرة التي لا تمتلك فروعًا فعلية، مثل ING Direct و HSBC Direct في المملكة المتحدة، مما عزز من رقمنة العمليات المصرفية. وبذلك، أصبحت التكنولوجيا المالية عنصرًا أساسيًا في الصناعة المصرفية، حيث تزايدت استثمارات البنوك في تكنولوجيا المعلومات لتحديث أنظمتها.

3. من 2008 حتى الآن

أ. إضفاء الطابع الديمقراطي على الخدمات المالية الرقمية

مثّلت الأزمة المالية العالمية عام 2008 نقطة تحول كبيرة في تطور التكنولوجيا المالية، حيث أتاح المناخ الاقتصادي آنذاك الفرصة لظهور جهات فاعلة جديدة في قطاع الخدمات المالية. وكان لهذه الأزمة تأثيران رئيسيان: تراجع ثقة الجمهور في البنوك، مما فتح المجال لحلول مالية بديلة.

التحولات التنظيمية، حيث فرضت القوانين الجديدة متطلبات امتثال صارمة على البنوك، مما أدى إلى تغيير نماذج أعمالها وزيادة رأس المال التنظيمي.

كما أدت الأزمة إلى فرض اختبارات إجهاد مالي على المؤسسات المالية، مما دفعها إلى إعادة هيكلة عملياتها. ومنذ عام 2008، تأثرت الصناعة المالية بمجموعة من العوامل المالية والسياسية والاجتماعية، مما أدى إلى ظهور نموذج التكنولوجيا المالية الحديث. وقد دخلت العملات المشفرة مثل البيتكوين إلى السوق، إلى جانب تطورات المدفوعات الرقمية عبر الهواتف المحمولة.

ساهمت التكنولوجيا المالية في إعادة تشكيل القطاع المالي العالمي من خلال حلول مبتكرة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك منصة PayPal، التي قدمت خدمات دفع رقمية سريعة وسهلة على مستوى العالم، مما عزز من انتشار التكنولوجيا المالية الحديثة وجعلها جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي².

1 - كردوسي مروة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

2 - كردوسي مروة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

ثانيا: مخاطر التكنولوجيا المالية

على غرار باقي أي شركة أو نشاط اقتصادي، تواجه شركات التكنولوجيا المالية اليوم جملة من المخاطر التي يعتبرها مؤيدو هذه الشركات تحديات يجب العمل على إيجاد حلول لها، وترتفع درجة حساسية هذا القطاع بالنظر الى جمعه بين مخاطر الصناعة المالية من جهة والمخاطر التكنولوجية من جهة أخرى، وبشكل عام يمكن عد جملة المخاطر التي تواجهها شركات التكنولوجيا المالية فيما يلي:¹

1. **مخاطر أمن البيانات:** بسبب الاعتماد المفرط على التكنولوجيا المتطورة ومعالجة البيانات المالية الحساسة، تعاني شركات التكنولوجيا المالية من احتمالية اختراق قاعدتها للبيانات وبالتالي الاطلاع على تعاملات زبائنها او تزورها، وغالبا ما يتم استهداف هذه الشركات للهجمات الالكترونية، وهو ما يجعل التكنولوجيا سيف ذو حدين فهي عامل مساعد على التوسع والوصول الى أكبر عدد ممكن من العملاء، إلا أنها في الوقت نفسه مصدر للاضطرابات وانقطاع الخدمات، فاذا حدث وأن وقعت شركة في مجال التكنولوجيا المالية ضحية لخرق بياناتها فأثما ستواجه ضرر كبير وتنهار سمعتها بشكل كارثي بسبب فقدان الثقة في الشركة الضحية من جهة وفي القطاع من جهة أخرى، وتنفق شركات التكنولوجيا المالية مبالغ طائلة لضمان حماية تكنولوجيتها وبيانات عملائها، ومع ذلك يبقى السؤال حول مدى القيام بذلك مطروحا؟ حيث يمكن أن تكون جداول البيانات والبريد الإلكتروني والمستندات الموجودة على محركات الأقراص المشتركة عرضة لمجموعة واسعة من الهجمات الإلكترونية، كذلك يحدث وان قد تتعرض بيانات سياسة ادارة الشركة لمخاطرها التقنية والتكنولوجية للاختراق أو للتلف، فيتم انتهاك خصوصية البيانات ويتم الكشف عن المعلومات الحساسة المميزة للشركة محل الدراسة، وتبقى هذه النقطة محل استثمار عقلي ومالي كبير لمواجهتها؛

2. **حقوق غير واضحة:** يقصد بها استعمال شركات تكنولوجيا المالية لنماذج أعمال جديدة عن تلك المعهودة لدى مقدمي الخدمات المالية التقليديين. وبذلك يصعب حصر أو مراجعة الخطأ في حال حدوثه؛

3. **اتخاذ قرار متهور:** حيث تسهل المنتجات المالية الحديثة عمليات الشراء عبر الانترنت دون الزامية مقابلة الطرف المقابل أيا كان، وهو ما يفتح احتمالية اتخاذ قرارات سريعة غير مبنية على الالمام التام بالعملية المراد القيام بها؛

4. **المخاطر الكامنة:** تواجه شركات التكنولوجيا المالية مخاطر الإفلاس وتوقف عن النشاط بشكل نهائي بنسب عالية مقارنة ببقية الشركات التي تشهد نفس التركيبة في قطاعات إنتاجية أخرى حيث تشير الدراسات الى فشل

1 - وداد بوفافة، روميساء شقروش، آفاق استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري، دراسة ميدانية من وجهة نظر الموظف، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 09، العدد 01، 2023، ص 360.

10% من شركات تكنولوجيا المالية الناشئة في السنة الأولى و 70% تغلق خلال عامين، في حين تفشل 42% من الشركات الناشئة بسبب سوء قراءتها لمسار الطلب على الخدمة المالية وفي مستوى ثاني بسبب نقص التمويل؛¹

5. اللوائح التنظيمية وقواعد الاشراف والمراقبة: تخضع شركات التكنولوجيا المالية لنفس المخاطر التنظيمية التي يواجهها القطاع المصرفي، لكن لا يخضع القطاعين لنفس اللوائح التنظيمية وقواعد الاشراف والمراقبة ومثال ذلك أن المقرضون وأصحاب الودائع والمحافظ الرقمية لم يعتمد بعد إطار عام لذلك، من جهة أخرى حتى القواعد الخاصة بالقطاع المصرفي تختلف من بلد الى آخر وفي إطار توجه توحيدها هل يفرض نفس الاجراء على التكنولوجيا المالية التي تخترق الحدود الجغرافية بخاصية اللاهوية المعوّضة بالتشفير الرقمي؛

6. الاستبعاد المالي: سمحت التكنولوجيا المالية ومن خلال خدماتها المتقدمة بالوصول الى أكبر عدد ممكن من المستهلكين الا أنها وفي الوقت نفسه تستبعد تلك الفئة من المستهلكين الغير عارفين بكيفية استخدام تقنية هذه الخدمات أو الأجهزة التي تقوم عليها هذه الخدمات. تبدأ شركات التكنولوجيا المالية في مواجهة درجات مرتفعة من المخاطر منذ اللحظة الأولى لانطلاق نشاطها. فمجرد دعوى قضائية او حدث غير متوقع وغير مدروس من شأنه إيقاف الابتكارات المالية وبالتالي إيقاف نمو الشركة، لذلك ومن بين الحلول المقترحة وفق قواعد استراتيجية صياغة المخاطر هو نقلها لمؤسسات ذات قدرة أقوى وشراء عقود تأمين مساعدة ومثل هذه الحلول تتطلب بيئة مالية جد نشطة من خلال تنوع وتعدد الأطراف الفاعلة فيها والناشطة بفعالية، وتحوز امن المعلومات على حصة الأسد في المعالجة والاهتمام وهي مخاطر ذات درجة عالية من الحسائر ان وقعت وعوائد أكبر إذا ما تم التحكم فيها حتى وصفت بالقاعدة المفتاح لاستمرار الشركة فهل يحدث التحكم المطلق فيها.²

المطلب الثالث: خصائص وقطاعات التكنولوجيا المالية

تعد التكنولوجيا المالية من المجالات المتطورة التي تحسن وتطور الخدمات المالية، وتتميز بخصائص تعزز فعالية العمليات المالية، تشمل قطاعاتها مجالات مثل المدفوعات الرقمية، القروض الإلكترونية، التأمين التكنولوجي، وتكنولوجيا البلوكشين، مما يسهم في تلبية احتياجات المستهلكين والشركات، وهذا ما سنعرضه من خلال هذا المطلب.

أولاً: خصائص التكنولوجيا المالية

1. الوصول لكل المستخدمين: تستهدف الشركات الناشئة كل الطبقات والفئات وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات، أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للمتعاملين ذوي الدخل المحدود؛

1 - وداد بوفافة، روميضاء شقروش، مرجع سبق ذكره، ص361.

2 - وداد بوفافة، روميضاء شقروش، مرجع سبق ذكره، ص361.

2. المرونة والقدرة على تحمل التكاليف: توفر الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضاً وخططاً عدة للدفع مقابل السلع والخدمات؛
3. تصميم محوره العميل: تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة وسهلة؛¹
4. السرعة: تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات؛
5. سياسة البيانات أو الهواتف المحمولة: تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة للمتعاملين، كما تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص.²

ثانياً: قطاعات التكنولوجيا المالية

المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا هي الخدمات المالية والمصرفية، وهناك يوجد عناصر متكاملة ومتشابهة لمظاهر التكنولوجيا المالية وهي:³

1. الجانب المادي: ويتمثل في المعدات والآلات المستخدمة في التكنولوجيا المالية؛
2. الجانب الاستعمالي: وهذا الجانب يتمثل في طرق استخدام المعدات والآلات؛
3. الجانب العلمي: وهي المعرفة المطلوبة في مجال المالية والمصرفية؛
4. الجانب الابتكاري: وهي اكتساب المهارات من أجل تقديم الخدمات المالية والمصرفية بصورة متطورة ومبتكرة.

وهذا يعني بأن للتكنولوجيا المالية أهمية كبيرة، وبالأخص بعد الثورة الصناعية و التطور الهائل في مجال التكنولوجيا في شتى القطاعات فأصبح العالم يعتمد وبشكل أساسي على التكنولوجيا المالية في قطاع الزراعة والصناعة والتجارة والقطاع المالي وجميع القطاعات، كون التكنولوجيا توفر الوقت والجهد وتقلل التكاليف ولها الفضل في تطوير المنتجات، وإذا ما تحدثنا عن القطاع المالي نجد ان التكنولوجيا المالية لها بصمة كبيرة في هذا القطاع، والدليل لما وصل له القطاع المالي من تطور سريع وللتكنولوجيا المالية دور كبير لابتكار منتجات جديدة من شأنها تطور العمل

¹ - بن عيسى منير، مروى سمية، التكنولوجيا المالية الإسلامية ثورة التمويل الرقمي - التجربة الماليزية- ، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد02، 2022، ص283.

² - صليحة فلاق، سامية شارقي، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي، تجربة مملكة البحرين، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1، المجلد21، العدد01، جوان2020، ص302.

³ - محمد زياد سليمان النجداوي، غسان سالم الطالب، التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية واقع وتحديات، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، دون مجلد، العدد43، مارس2023، ص163.

المصرفي وتحقق أرباح هائلة مثل أجهزة الصراف الآلية التي يعتمد عليها قطاع المصارف والتطبيقات الحديثة مثل الموبايل بانك والخدمات الإلكترونية، وما تقدمه من خدمات ومنتجات جديدة وتطبيقات الخزينة في المصارف ونظام المقاصة، وغيرها من منتجات اعتمادها الاساسي على التكنولوجيا المالية.

كما تسهم التكنولوجيا المالية في العديد من القطاعات والمجالات، مقدمةً خدمات مالية مبتكرة ومتطورة. وفيما يلي نستعرض أهم القطاعات الرئيسية في هذا المجال¹:

أ. **قطاع المدفوعات**: يُعتبر هذا القطاع الأكثر تقدماً في مجال التكنولوجيا المالية من خلاله، تقدم الشركات الناشئة خدمات متعددة مثل دفع الفواتير، والدفع عبر الأجهزة الذكية باستخدام المحافظ الإلكترونية، تُعد هذه الخدمات الأكثر انتشاراً مقارنةً بالخدمات المالية الأخرى، وتتركز الشركات على هذه الخدمات لأنها تسهم في توسيع قاعدة عملائها بسرعة وبتكلفة منخفضة، ومن الأمثلة على الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، شركة "MADFOOAT" التي تأسست في الأردن عام 2011، وتعتبر الدراسات أن قطاع المدفوعات من القطاعات الحديثة والموجهة لجميع طبقات المجتمع، حيث اهتمت به العديد من الدول حول العالم. تشمل أساليب الدفع المتطورة التي يتم استخدامها الدفع عبر الهاتف المحمول، والتبادل النقدي عبر الحوالات باستخدام الأياد، والدفع عبر الإنترنت.

ب. **قطاع التمويل والإقراض الرقمي**: يشمل هذا القطاع التمويل الجماعي، الذي يتيح للأفراد إنشاء أفكار ومنتجات جديدة. ويشمل هذا القطاع ثلاثة أطراف رئيسية: المقاول الذي يحتاج إلى التمويل، والمساهمون الذين يمولون المشاريع، والوسيط الذي يوفر المعلومات اللازمة لتطوير المنتجات والخدمات. كما يتضمن هذا القطاع أيضاً الإقراض النظير للنظير، وهو نوع من الإقراض يتم بين الأفراد مباشرة دون الحاجة إلى وسطاء تقليديين.

ومن الحالات الممثلة للقطاع حالة تداول الاموال Money fellow وهي منصة خاصة بالإقراض الائتماني الرقمية تعمل عبر الشبكة الاجتماعية لمستخدميها ، وفكرتها تدوير الأموال وهي منتشرة في أكثر من 90 دولة ومن خلالها يمكن للأفراد الاقتراض دون اللجوء إلى البنك، ويمكن للمستخدمين بناء سجل ائتماني وحسب الأداء، وايضا حالة التمويل الجماعي LIWWA ، تأسست عام 2013 في الأردن ومن خلال هذه الشركة تقوم بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعام 2016 تم توجيه 2.5 مليون دولار إلى حوالي 104 شركة باستخدام سجلات ائتمانية مبتكرة، ومن بين المستثمرين أحد المصارف المحلية.²

¹ - وهيبه عبد الرحمان، أشواق بن قدور، توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2018، ص 14.

² - وهيبه عبد الرحمان، أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 15.

ج. قطاع إدارة الثروات: وخلال هذا القطاع تحتوي على ادارة المحافظ الاستثمارية والتخطيط المالي ومجموعة متنوعة من الخدمات المالية الموجهة للأفراد الأثرياء وأصحاب الأعمال الصغيرة، وبعض الأسر الذين يحتاجون إلى مساعدة واستشارات مالية من قبل مختصين لإدارة ثروتهم، وتنسيق مشترك مع الخدمات المصرفية، وتخطيط عقاري وإدارة الضرائب المهنية والاستثمار والموارد القانونية.¹

ومن الأمثلة على قطاع إدارة الثروات شركة FINERD، تأسست عام 2015 في الإمارات وتقدم شركة فاينرد Finerd، الحلول الاستثمارية متخصصة حسب الفترة الزمنية والقابلية للمخاطر ودخل الفرد، وتعتبر هذه الشركة أول مستشار رقمي آلي في دولة الإمارات، وأخذت اهتمام كبير وبالأخص الأفراد المغتربين، كونها لا تشترط امتلاك إقامة في دول الخليج العربي من أجل فتح حساب.

د. قطاع التأمين: مع تطور التكنولوجيا أوجدت أساليب وطرق جديدة من خلالها يتم تقديم الخدمات التأمينية، وابتكار أساليب متطورة ومتقدمة لجمع البيانات ذو مخاطر أفضل لما يقابلها من خدمات علاجية، وذلك من خلال إدخال تكنولوجيا التأمين، والتي من شأنها تحسن الخدمات التأمينية المقدمة إلى العملاء، ويرجع الفضل إلى التقدم التكنولوجي من خلال أشكال جديدة يتم إدخالها في العمليات التشغيلية في مجالات التأمين، ومن خلالها تتجدد كفاءة الوساطة المالية والادارة لرغبات العملاء المتعلق بالتعويض، فالتطور التكنولوجي يساهم في تحسن الخدمات المقدمة للعملاء بأقل كلفة وأقل عمولة ورسوم تأمين وبجودة افضل من الخدمات التأمينية التقليدية.

ومن الأمثلة على قطاع التأمين شركة DEMOCRANCE، وتأسست عام 2015 في دولة الإمارات، وشركة ديموكرانس Democrance من شركات التأمين الكبرى التي تربطها مع مشغلين خدمات الهاتف المحمول، والتي بدورها تقدم خدمات التأمين الأساسية عن طريق استخدام الهاتف المحمول للمناطق الغير مغطاة بالخدمات التأمينية، فهي تلغي الحاجة لامتلاك حساب مصرفي، وتقدم اقتراحات واضحة لجميع الجهات المختصة.

هـ. قطاع سلسلة البلوكات (البلوكتشين) والعملات الرقمية المشفرة: التكنولوجيا المتعلقة بالبلوكتشين تعتبر في بدايتها ومن أهم التطبيقات المستخدمة للبلوكات (البلوكتشين) والعملات الرقمية المشفرة، ومن أشهر هذه العملات الرقمية المشفرة cryptocurrencies استخداما هي عملة البيتكوين Bitcoin، وهذه التكنولوجيا البلوكتشين تمنح الكثير من الناس الوثوق فيها كون لا يوجد تدخل لجهات رسمية، ولا يوجد عليها رقابة من الدول، وغير معروف من هو الذي تم ابتكارها وفيها يتم تحقيق أرباح عالية.²

¹ - محمد زياد سليمان النجداوي، غسان سالم الطالب، مرجع سبق ذكره، ص165.

² - وهيبه عبد الرحمان، أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص18.

وطريقة عمل البلوكشين هي وجود سجل يخزن فيه المعلومات عن طريق الشبكة، معلومات دون اللجوء إلى رقابة مركزية أو رقابة دول أو بنك مركزي، ومن خلال شبكة المعلومات تكون المعلومات مضافة لجميع الأطراف بصورة آلية عند إضافة المعلومات المخزنة، وتكون متاحة للجميع بشفافية والمعلومات بالاتفاق مع الجميع بواسطة بروتوكول معين، يتم إدخالها لجميع الأطراف وتبقى المعلومات مخزنة للجميع بصورة دائمة ولا يتم تغييرها، وهدف هذه التكنولوجيا هو الحصول على الثقة لجميع الأطراف بصورة لامركزية للمعاملات بين مجموعات لا تعرف بعض ولا تثق مع بعضها البعض دون وجود سلطات مركزية تتحكم بالعملية، ولا تستطيع أي جهة توقيف العمليات سواء بصورة منفردة أو جماعية كونها تعتبر لامركزية، ومن التطبيقات على البلوكشين العملات الرقمية المشفرة حالة Bitoasis في دولة الإمارات، وتأسست عام 2014 وهي تعتبر أول شركة ناشئة في الخليج العربي، والتي تقدم خدمة العملات الرقمية المشفرة وكذلك تسمح للأفراد بالتعامل مع البتكوين، ومن خلالها يتم إرسال الأموال إلى جميع أنحاء العالم بسرعة ودون امتلاك حساب بنكي، وتمتاز هذه الشركة بالسرعة الفائقة والدقة، وتعتمد هذه الشركة على التوقعات المتعددة وهي تمتاز بمعايير الأمان العالية .

المطلب الرابع: أهمية وأهداف التكنولوجيا المالية في الاقتصاد

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى أهمية وأهداف التكنولوجيا المالية في الاقتصاد.

أولاً: أهمية التكنولوجيا المالية في الاقتصاد

تعتبر التكنولوجيا المالية ذات أهمية بالغة في وقتنا الحاضر، وتظهر أهميتها من خلال النقاط الآتية:¹

1. تحسين جودة الخدمات المالية ونوعيتها المقدمة للزبائن؛
2. اتساع رقعة تقديم الخدمات وقنوات الاستهلاك وزيادة فرص البيع؛ لأن التكنولوجيا المالية عابرة لجميع الحدود؛
3. إضافة ميزة تنافسية للمؤسسات والشركات التي تعمل على استخدام التكنولوجيا المالية والتي تواكب تطوراتها، حيث أن التكنولوجيا المالية أصبحت دلالة على تقدم تلك المؤسسات والشركات؛
4. اتساع رقعة الخدمات التي تغطيها التكنولوجيا المالية مثل عمليات التمويل الجماعي وحلول الدفع عبر الهاتف،
5. والتحويلات المالية الدولية وأدوات إدارة المحافظ الاستثمارية عن طريق الانترنت؛
6. تقديم الخدمات المالية بهيكلية ومنهجية وآلية جديدة، مما يجعلها أسرع وأرخص وأكثر أماناً وشفافية.

¹ - عبد الله حسن طعمه، المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الأعمال بالشارع مع عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، رقمنة الأعمال والبحث العلمي ' رؤية مستقبلية'، مداخلة بعنوان: التكنولوجيا المالية في الأعمال المصرفية، 2023، ص 06.

ثانيا: أهداف التكنولوجيا المالية

ومما لا بد من الإشارة إليه أن البنوك تسعى إلى استخدام التكنولوجيا المالية لتحقيق جملة من الأهداف، ألا وهي:¹

1. **تحسين الأداء:** حيث أن البنوك تعمل في بيئة تمتاز بالمنافسة الشديدة، فهي تسعى للحفاظ على قوتها التنافسية ونموها وبقائها، وهذا يستدعي منها أن تستمر في تحسين أداؤها وتطويره بما يتناسب مع متطلبات الواقع، ومتطلبات البيئة التنافسية؛ وبما أن العالم يشهد ثورة تكنولوجية مالية تسعى البنوك بمختلف أنواعها إلى مواكبة هذا التطور، وأن يتم عكسه على عملياتها المصرفية والتمويلية؛ وذلك من أجل المحافظة على عملائها واستقطاب عملاء جدد تلبي حاجاتهم ورغباتهم، واكتساب مزايا تنافسية إضافية وزيادة حصتها السوقية.

2. **الفاعلية:** تسعى البنوك الآن إلى تقديم خدمات ذات امتيازات عالية بأقل التكاليف وأقل مجهود، فهي تسعى إلى تطوير خدماتها لتصبح ذات دقة وجودة عالية، بالإضافة إلى سهولة ويسر تلقيها من قبل العملاء، وبأقصى سرعة ممكنة؛

3. **التوسع:** تهدف البنوك من وراء استخدام التكنولوجيا المالية إلى توسيع قاعدة عملائها، وزيادة حصتها السوقية؛ وذلك من خلال تحويل خدماتها التقليدية إلى خدمات إلكترونية، وهذا يتيح للعملاء إمكانية القيام بخدماتهم البنكية دون الحاجة إلى الذهاب للبنك، وهذه الميزة تعني إمكانية ممارسة البنوك نشاطها في مختلف الأماكن والأوقات.

4. **خفض التكاليف:** يسهم استخدام التكنولوجيا المالية في العمليات المصرفية إلى خفض النفقات والتكاليف وخاصة الإدارية منها، فهي لم تعد بحاجة إلى إنشاء فروع أكثر؛ بسبب تقديم خدمات الكترونية، كما أنها استطاعت التقليل من الايدي العاملة لديها، وهذه تعتبر ميزة للبنوك وسلبية للمجتمع.

5. **تعمل التكنولوجيا المالية على مساعدة البنوك:** تساهم في الترويج والتسويق لخدماتها البنكية الجديدة والمتنوعة بأقل التكاليف وبسرعة.

6. **تخفيف ضغوطات العمل:** على الموظفين العاملين في البنوك الإسلامية، حيث أن هناك خدمات الكترونية تمكن العميل من سحب وإيداع وإنشاء حسابات مصرفية دون الحاجة إلى الذهاب للبنك.²

1- المرجع نفسه، ص 07.

2- عبد الله حسن طعمنه، مرجع سبق ذكره، ص 07.

المبحث الثاني: تطبيقات التكنولوجيا المالية

تعتبر التكنولوجيا المالية من أبرز المجالات التي شهدت تطورًا سريعًا في الآونة الأخيرة، إذ تركت تأثيرًا كبيرًا على قطاع المال والأعمال عالميًا، من خلال هذا المبحث نحاول الإلمام بمختلف تطبيقات التكنولوجيا المالية، من خلال استعراض أبرز التطبيقات والتقنيات المالية الحديثة، مع التركيز على أهم أنواع ومستويات التكنولوجيا المالية، وهذا كما يلي:

- ◀ تقنيات التكنولوجيا المالية؛
- ◀ أهم منصات التكنولوجيا المالية؛
- ◀ أهم ابتكارات التكنولوجيا المالية؛
- ◀ أنواع ومستويات التكنولوجيا المالية.

المطلب الأول: تقنيات التكنولوجيا المالية

تتمثل هذه التقنيات فيما يلي: ¹

أولاً: البيانات الضخمة

هي البيانات ذات الحجم الكبير الذي يفوق قدرة معالجتها باستخدام قواعد البيانات التقليدية، و تتميز البيانات الضخمة بمستويات انتاجها و تداولها الكبير في وقت قصير و تتميز بقدرتها على تلبية الرغبات و القدرة على صنع القرار ، وتقنية البيانات الضخمة هي المعلومات الكبيرة و سريعة التدفق و فائقة الحجم التي تتطلب طرق معالجة حديثة و مجدية اقتصاديا من اجل المساعدة على اتخاذ القرارات، كما أن البيانات الضخمة هي بيانات كبيرة و معقدة لها خصائصها الفريدة مثل: الحجم، السرعة، التنوع، التباين و الصلاحية، و هي البيانات التي لا يمكن علاجها بالطريقة التقليدية بل يتطلب برامج و أساليب حديثة في معالجتها، تحليلها، تخزينها، مشاركتها، البحث عنها و نقلها؛

ثانياً: تعلم الآلة والتحليل التنبؤي

هو عملية استخراج الآلة لأنماط محددة بناء على كم كبير من البيانات واستيعابها لهذه الأنماط، ويتم تعلم الآلة تحت اشراف مختصين ويعتمد على الربط بين مجموعة من السمات الوصفية من جهة، و سمة مستهدفة من جهة أخرى، ويكون ذلك استنادا إلى مجموعة من الأمثلة أو الأحداث التاريخية ومن ثم يمكن استخدام هذا النموذج لعمل تنبؤات لحالات جديدة؛

¹ - بالبيدي عايدة عبير، مشراوي حدة، تبني تقنيات التكنولوجيا في مجال التقنية كآلية لرقمنة الشمول المالي، دراسة تجارب بعض الدول العربية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 17، العدد 01، 2023، ص 1287.

ثالثاً: العقود الذكية

تعتبر العقود الذكية إحدى أروع تطبيقات تكنولوجيا البلوكتشين، ومع ذلك يمكن استخدامها دون الحاجة لتقنية البلوكتشين نفسها، وقد ساهمت العقود الذكية في إيجاد حل لأهم المشاكل التي تواجه الاتفاقيات التي تتم بين المتعاملين بعيداً عن وجود أي وسيط أو طرف ثالث البنوك أو المحاكم مثلاً). والعقد الذكي برمجية مؤلفة من مجموعة من الأكواد تمثل الشروط والتفاصيل التي يتم كتابتها في العقد بالاتفاق بين المتعاقدين. يتم تشغيل البرمجية فقط في حالة استيفاء الشروط المكتوبة في العقد وتنفيذها باستخدام إحدى المنصات (مثل منصة الإثيريوم). ولو أردنا الخروج بتعريف للعقد الذكي، فإننا نقول أنه عقد مبرمج الكترونياً يتم تنفيذ بنوده بشكل تلقائي عند استيفاء الشروط التي حددها المتعاقدان.¹

1. فوائد العقد الذكي:

دون ذكر ميزة التخلص من العقود الورقية التقليدية وما يرتبط بها من مشاكل الحفظ والمتابعة والأرشفة فإن من مزايا العقود الذكية رصد الوعود والالتزامات التعاقدية دون تدخل البشر وهو ما يقلل من الأخطاء ويخفض التكاليف فضلاً عن إمكانية تبادل أي شيء كالأموال والأسهم والممتلكات بأمان وشفافية، كل ذلك في وقت فعلي. كذلك يتوقع أن تحل العقود الذكية مشاكل الاتفاقيات المبنية على الثقة وتفادي المشاكل القانونية وفق مبادئ متعددة أهمها اللامركزية والشبكة المفتوحة حيث الثقة تنبع من برامج حاسوبية بدل الملاءة المالية مثلاً أو القانون. وختاماً فإن العقد الذكي يعتبر عقداً كاملاً وشاملاً لكل شيء حيث يتم تنفيذ كل شيء مدوّن على عكس العقود الورقية، ولا توجد طريقة لتعقبه إلا في حال حدوث خطأ ما، لذلك تعتبر العقود الذكية بديلاً أكثر دقة من العقود التقليدية.

2. بعض تطبيقات العقود الذكية

من التطبيقات الممكنة للعقود الذكية أنه بإمكانك على سبيل المثال سداد فاتورة الكهرباء الخاصة بك تلقائياً بمجرد أن يصل استهلاك الكهرباء لديك إلى مبلغ معين، وسيتم إرسال المعاملة بشكل آمن إلى الشركة للتحقق من العملية باستخدام سلسلة الكتل، ولا شك أن ذلك سيوفر عليك الكثير من الوقت الكثير من الناس يدفعون فواتيرهم في آخر يوم سماح للسداد والتكاليف (كالرسوم والغرامات المترتبة عن تأخر السداد).

ويمكن اعتماد العقود الذكية في مختلف الصناعات والمجالات مثل المنازل الذكية والتجارة الإلكترونية وإدارة العقارات والأملاك وغيرها من الصناعات والأعمال وبتفعيل استخدامها يمكن حل الكثير من القضايا العالقة ببساطة

¹ - عبد الكريم أحمد قندوز، التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية، معهد التدريب وبناء القدرات صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص50.

وسهولة مثل مشاكل انتقال الملكية، كذلك تقدم العقود الذكية منافع عظيمة لقطاع التأمين، إذ عادة ما تستهلك المعاملات الخاصة بشركات التأمين فترات زمنية طويلة تتراوح من أسابيع إلى شهور بحسب المشكلة وبحسب الحوادث الممكنة للعملاء، مما يشكل عبئاً على العميل وكذلك عبئاً على شركات التأمين لأن العملاء محاصرون بضيق الوقت وشركات التأمين محاصرة بتكاليف إدارية إضافةً للتعامل مع العملاء غير راضين عن الخدمات المقدمة مما يؤدي إلى نفور العملاء وفقدانهم الثقة في الشركة. لذا توفر العقود الذكية حلولاً جذرية لهذا النوع من المشكلات، من خلال تفعيل الدفع تلقائياً عند مطالبة العملاء بأموالهم عندما يتم استيفاء شروط معينة وفقاً لاتفاقية العميل والشركة.¹

3. كيف تعمل العقود الذكية؟

لفهم تماماً آلية عمل العقود الذكية، سنقوم بتبسيط العملية، فإن كنا نرغب بشراء منزل أو بيع أحد ممتلكاتنا فإننا سنخوض معركة طويلة ومتعبة، تبدأ بجمع الأوراق اللازمة لبيع العقار ثم التواصل مع جهات مختلفة ومتعددة، وخلافاً للجهد المبذول في هذه العملية فهناك احتمالية كبيرة لأن نكون عرضة للاحتيال بطريقة أو بأخرى، لذا نلجأ منذ البداية لإحدى وكالات العقارات لتقوم بهذه الأمور جميعها بدلاً عنا إضافة لإشرافها على الصفقة، ولكن في النهاية نقوم بدفع مبلغ مالي معيّن لهذه الوكالات لقاء عملها. وتقوم العقود الذكية بحل هذا النوع من المشكلات حيث تجد حلولاً فعالة لكل مشكلة يمكن أن تواجه المتعامل من خلال الحد من الأعباء والتكاليف، حيث يتم إنشاء هذه العقود وفقاً لشروط معيّنة فلا تتحول الملكية إلى المشتري قبل أن يتم الاتفاق على الشروط النقدية (السعر) والتكاليف الأخرى) وغيرها من الشروط التعاقدية التي تم الاتفاق عليها، ولن يتم إنجاز العقد الإلكتروني إلا بعد الوفاء بمتطلباته بحذافيرها.

في العقد الذكي (وهو قائم على تقنية السجلات الموزعة) يتم تخزين الأموال وحقوق الملكية ضمن نظام موزّع يستطيع الجميع الاطلاع عليه، وبما أنّ جميع المستخدمين في الشبكة سيشهدون العملية التي تم تسجيلها في دفتر الحسابات المركزي فقد أصبح الجميع شهوداً على عمليات تحويل الأموال أو تحويل حقوق الملكية، ما يعني أن احتمالية التعرّض للاحتيال منعدمة، فضلاً عن انتفاء الحاجة لتوكيل وسيط ثالث مثل وكالة العقارات وتحمل تكاليف خدمات.

¹ - عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سبق ذكره، ص 51.

رابعاً: العملات المشفرة

1. مفهوم العملات المشفرة

هي عملة رقمية لامركزية تستخدم التشفير، بمعنى أنها عملية تحول البيانات إلى شفرة لتوليد وحدات من العملة والتحقق من المعاملات المستغلة عن البنك المركزي أو الحكومة ومن أشكال العملات الرقمية البتكوين والإيثريوم، حيث هاتين العملتين الأكثر شيوعاً في عالم العملات الرقمية، كما أنه توجد أشكال أخرى من العملات الافتراضية ومنها الريبل واللايتكوين، حيث تعتبر هذه العملة من الأصول المؤمنة اتجاه الاختراق وأصبحت تستخدم كوسيلة للتبادل والتداول، ومن الأهداف لها جعل تلك العملات مأمونة التداول.

كما تعرف أيضاً : "أنها وحدة اعتبارية ليس لها وجود فيزيائي أو كيان مادي ملموس، ولا تصدر عن بنك مركزي أو هيئة نقد معينة إضافة إلى أنها لا تقترن بأي عملة نقدية محلية كانت أو عالمية، ويمكن تحويلها أو تخزينها إلكترونياً وإصدارها يتم بواسطة حواسيب متطورة، ويتم التداول بها في الأوساط الإلكترونية وعبر المنصات المخصصة لها دون رقابة وإشراف حكومي.

2. آلية تشغيل العملات المشفرة

ابتكرت العملات المشفرة في الأصل كنظام لتحويل النقود الإلكترونية بطريقة تسمح بإجراء معاملات شخصية من شخص لآخر ، أو نظير إلى نظير، دون الحاجة إلى مزود مدفوعات مركزي مثل بنك أو شركة دفعات على النحو المبين أدناه ، تتم الصفقات عبر العملة المشفرة في هذه المراحل :

- ✓ يطلب المستعمل تحويل عملة مشفرة إلى مستعمل آخر؛
- ✓ ثم يتم بث المعاملة المطلوبة إلى شبكة أجهزة الكمبيوتر؛
- ✓ تتحقق شبكة أجهزة الكمبيوتر من المعاملة باستخدام الخوارزميات للتحقق من تفاصيل المعاملة وصلاحيته المرسل والمستقبل؛

✓ بمجرد موافقة معظم المستخدمين على الشبكة على مصداقية المعاملة، يتم التحقق منها بعد ذلك. وينتج عن ذلك إنشاء "كتلة" مشفرة تمثل المعادلة نفسها، وتحتوي على أي تفاصيل ذات صلة بالصفقة مثل المستفيد والدافع والمبلغ والتاريخ؛

✓ يتم بعد ذلك إضافة هذه المجموعة إلى سلسلة الكتل مما يعني أنه تم ربط سجل دائم ويمكن تتبعه بجميع المعاملات السابقة؛

✓ يتلقى المستعمل النهائي (المستقبل) العملة المشفرة الخاصة به وتعتبر المعاملة كاملة.¹

¹ - بن الساسي سهير، بوطبخ نجوة، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2019-2020، ص60.

خامسا: التمويل الجماعي

هو عبارة عن منصات الكترونية لجمع الأموال من عموم الناس، وذلك بهدف تمويل مشروع ما، يقوم صاحب المشروع بعرض فكرته وتوضيح مميزات وأهداف مشروعه مع تحديد تكلفته، ويمكن لصاحب الفكرة استخدام الأموال المجمعة بعد اكتمال المبلغ المطلوب لتمويل المشروع خلال فترة زمنية محددة. فكرة مواقع التمويل الجماعي بسيطة كانت كمتنفس للمودعين ورواد الأعمال لأعمال أسهمت أولا في زيادة حريتهم المالية وثانيا في تخليصهم من سلطة المستثمرين.

سادسا: التمويل من نظير إلى نظير

هو نموذج عمل جديد يجمع بين المقترضين والمقرضين على منصة واحدة، ويتم تشغيله رقميا من خلال منصة مع نماذج طلبات، والتي تقوم لجنة الاستثمار بتقييمها قبل إجراء الاستثمار، وقد حظي باهتمام كبير في السيطرة على المخاطر لما يتضمنه من قدرة على التقييم الدقيق للمقترضين وفحصهم في التحكم في مخاطر الائتمان، وهذا باستخدام العديد من الطرق مثل استخدام التنقيب عن البيانات، استخراج الميزات النصية من وصف المقترض... إلخ.

سابعا: السداد باستخدام الجوال

أدى التقدم في تكنولوجيا الهاتف المحمول إلى تمكين الأجهزة المحمولة من بدء عمليات الدفع وسدادها، بالإضافة إلى إجراء المدفوعات عبر الانترنت، تم تمكين الأجهزة لإجراء عمليات الدفع في أنظمة نقاط البيع المختلفة، ما أدى إلى تحويل الهاتف المحمول إلى نسخة افتراضية من المحافظ المادية، بما في ذلك القدرة على تنفيذ المدفوعات بطريقة آمنة، وقد قدمت هذه التكنولوجيا تطبيقات من شأنها تحويل وظائف الإقراض وإدارة ثروات التأمين؛¹

ثامنا: الذكاء الاصطناعي

هو عبارة عن الذكاء الذي تظهره الآلات على عكس الذكاء الطبيعي الذي يظهره الإنسان وغالبا ما يطلق مصطلح الذكاء الاصطناعي لوصف الآلات أو أجهزة الكمبيوتر التي تقلد الوظائف المعرفية التي يربطها البشر بالعقل البشري مثل التعلم و حل المشكلات، والذكاء الاصطناعي عبارة عن آلة مصممة لأداء المهام وحل المشكلات التي يتم إجراؤها بشكل عام بواسطة ذكاء البشر؛²

¹ - نجمة العتروس، نور الهدى قرارة، دور التكنولوجيا المالية في تطوير خدمات الصيرفة الإسلامية، دراسة لبعض التجارب الرائدة وسبل الاستفادة منها في الجزائر، مذكره ماستر في إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2021-2022، ص15-16.

² - بالعبودي عابدة عيبر، مشراوي حدة، مرجع سبق ذكره، ص1288.

تاسعا: الروبوت الاستشاري

المستشار الآلي هو برنامج يتم تشغيله بواسطة وسيط مالي، يعتمد على خوارزمية ويتم توفيره للعملاء عبر الانترنت، وهو أكثر كفاءة وأرخص للمستثمرين مما يؤدي إلى عوائد أعلى. يقدم معظم مستشاري الروبوتات التقارير الحديثة المشورة بشأن الاستثمار بالإضافة إلى إدارة المحافظ، ويستثمر غالبا في الصناديق المتداولة في البورصة (Exchange-Traded Funds: ETFs)، ويجاولون تنويع محافظهم للتقليل من مخاطر الاستثمار.

المطلب الثاني: أهم منصات التكنولوجيا المالية

من خلال هذا المطلب سنحاول الإلمام بمختلف وأهم منصات التكنولوجيا المالية الإسلامية كالآتي:¹

1. منصة الاستثمار لـ **LIWWA**:

ولقد تأسست منصة الاستثمار لـ **LIWWA** في مختبر الابتكار في جامعة هارفارد عام 2013 وبشرت أعمالها عام 2015، وخلال عام واحد قامت بإقراض 1.6 مليون دولار في المملكة الأردنية الهاشمية فقط ، وتقوم المنصة دعم المشاريع الصغيرة بمبالغ مالية لغاية 100 الف دولار من أجل تطوير أعمالها على شكل قروض وقد بدأت أعمالها في الأردن عام 2015 وامتدت أعمالها إلى جمهورية مصر العربية، وقد قامت منصة لـ **LIWWA** بإقراض حوالي 78 مليون دولار لغاية عام 2022 موجهة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن وفي مصر بواسطة المستثمرين، وتسعى المنصة إلى زيادة قروض التمويل الجديد، وكون منصة لـ **LIWWA** منصة إسلامية تتوافق وفق قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لا يوجد مقابل المال بالمال من أجل الحصول على فوائد، ولا يوجد معدل فائدة معينة تستخدمها المنصة بل يتم استخدام معدل الربح من أجل الحصول على منتج إسلامي، ويقدم قيمة مضافة للاستثمار مثل تمويل المراجعة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تنطبق عليها الشروط؛

2. منصة **Beehive** بيهايف

اهتمت منصة **Beehive** بيهايف في مجال التكنولوجيا المالية وقد تبنت أول شبكة إلكترونية تضم المستثمرون المباشرين في شمال افريقيا والشرق الأوسط، ومقرها في الإمارات تربط بيهايف المستثمرين الاذكيا في شركات ذو جدارة ائتمانية من أجل بناء شراكة هادفة النمو بين الطرفين، تستخدم منصة بيهايف التكنولوجيا المالية الرقمية في مجال عملها من أجل تقليل التكاليف والغاء التعقيدات في عمليات التمويل التقليدية الموجهة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا تقدم مزايا جديدة ومتعددة للمستثمرين، وقد بدأت منصة بيهايف أعمالها عام 2014 تقوم عبر الند للند عبر الشبكة العنكبوتية بالإقراض والتمويل، وتقوم المنصة بتوفير التمويل الجماعي للشركات الصغيرة

¹ - محمد زياد سليمان النجدوي، غسان سالم الطالب، مرجع سبق ذكره، ص 168.

والمتموسطة في الإمارات العربية المتحدة من خلال جمع أكبر عدد من المستثمرين من أجل تمويل الأعمال التجارية، وتقوم بتوفير فرص الاستثمار في رأس المال، وأيضاً تقدم المنح والقروض وتعتبر منصة بيهاف أول منصات التمويل المباشر التي تتوافق مع القواعد والضوابط الشرعية، ويوجد لها ترخيص مستقل؛¹

3. منصة المراجعة المبتكرة للتمويل الإسلامي ناسداك دبي Nasdaq Dubai: تم تأسيس منصة ناسداك دبي للمراجعة من قبل ناسداك دبي بالتعاون مع الإمارات الإسلامية (EI) والإمارات الإسلامية للوساطة المالية : Emirates Islamic Financial Brokerage (EIFB)، هي منصة فريدة في التمويل الإسلامي تهدف المنصة إلى تطوير معاملات التمويل الإسلامية وموجهة لعملاء التجزئة والشركات وتقدم المنصة حلول في المجال المالي بموثوقية وكفاءة واستقرار ونسبة مخاطر قليلة خلال أيام الاسبوع 24 ساعة والمنصة تتوافق مع قواعد وضوابط الشريعة الإسلامية بإشراف هيئة الرقابة الشرعية في شركة الصكوك الوطنية وتعتمد المنصة على شهادات تتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية وتعتمد على الاستثمار بالوكالة في جميع معاملات التمويل ، وتم تأسيس منصة المراجعة المبتكرة للتمويل الإسلامي ناسداك دبي عام 2014 بصورة رسمية من خلال منصة الحساب الاستثماري للتمويل الجماعي أي ايه بي AIB وفي المنتدى العالمي للتمويل الإسلامي عام 2016 لقد تم التركيز على التكنولوجيا المالية في المصارف وعلاقتها بالتمويل الإسلامي، ومن أهم المواضيع التي تم تناولها ومناقشتها هو الاضطرابات التي تواجه الأعمال التجارية في استخدام التكنولوجيا المالية، وقد تم اقتراح مجموعة من دراسات نماذج واقعية من شأنها تسخر التكنولوجيا المالية من أجل تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، ومن الأمثلة على أرض الواقع منصة الاستثمار الجماعي أي ايه بي AIB ، وهذا منتج في التمويل الإسلامي في ماليزيا ونموذج على التمويل الجماعي، ويهتم بالتكنولوجيا المالية من خلال ابراز الإبداع والابتكار في الصيرفة الإسلامية وهو بديل للنموذج التقليدي في البنوك العالمية؛

4. منصة أيفين البحرين (Islamic Finance Initiation Network) IFIN: تعتبر منصة IFIN من الشركات المتخصصة في مجال التمويل الإسلامي، والبحث عن وسائل وحلول في مجال التكنولوجيا المالية تساهم في مساعدة المؤسسات المالية الإسلامية من خلالها تخفيض التكاليف وتسهيل الإجراءات وزيادة كفاءتها. في عام 2014 تم عمل شراكة ما بين Path Solutions لحلول التكنولوجيا من أجل تطوير برمجيات تخدم الصناعة المالية الإسلامية وإنشاء شركة IFIN وهي ملك شركة IFAAS: Islamic Finance Advisory & Assurance Services من أجل تطوير النظام وامتثالها الأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، حيث تقوم منصة IFIN بتقديم حلول جديدة ومبتكرة لصناعة الصيرفة الإسلامية تقدم لتجار التجزئة والمشاريع متناهية الصغر

¹ - محمد زياد سليمان النجدواوي، غسان سالم الطالب، مرجع سبق ذكره، ص 168.

و الصغيرة والمتوسطة والهيئات والوكالات الحكومية، وتعتبر شركة IFIN هي من أولى الشركات التي تقدم حلول مبتكرة وإيجاد حلول للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، وهي متعددة المنتجات والقنوات وهدفها إعادة صياغة المنتجات والخدمات لجعلها أكثر شمولاً وربحية وابتكاراً واستدامة، وفق ما تقتضي احكام الشريعة الإسلامية؛¹

5. منصة FINTERRA للوقف **The Finterra Waqf Chain**: وقد تم تأسيسها عام 2018

ومقرها الرئيسي في جنيف وهي مؤسسة غير ربحية ولديها فروع في كوالالمبور وسنغافورة وهونغ كونج وأبوظبي ونيويورك، وهدفت منصة FINTERRA إدخال التكنولوجيا في الوقف من خلال تقنية البلوكتشين ومن خلال هذا التقنية يتم الاستفادة من الأصول الغير مستغلة في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وقد تم إنشاء عقود ذكية مرتبطة في مشاريع الوقف وتعتبر طريقة أكثر سهولة ويسر في جمع أموال الوقف وإدارتها ونقل ملكيتها، وذلك من خلال تلقي التبرعات من المسلمين من أجل القيام بأعمال اجتماعية مثل المساجد والمستشفيات والمدارس وغير من برامج وقفية كل شكل تمويل جماعي وتطوير الوقف. وتهدف FINTERRA إلى استخدام تقنية البلوكتشين من أجل إدارة واستثمار الأوقاف لتوفير حلول اجتماعية للمجتمع؛

6. المنصة الإلكترونية الإسلامية **I-DINAR المدعومة بالذهب**: النشاط الاقتصادي في الشريعة الإسلامية

يختلف عن الرأسمالية والاشتراكية يجب أن يعتمد على أصول مادية وحقيقية، والمسلمون ملتزمون بقواعد الشريعة الإسلامية لا يلجؤون إلى الاستثمار في فوائد البنوك الربوية كونها تعارض الشريعة الإسلامية، وأن العملات الرقمية المشفرة مثل البتكوين والايثيريوم وغيرها من العملات الرقمية المشفرة، تتعارض مع الشريعة الإسلامية من حيث مبدأ عملها وقد وجهت الحكومات الإسلامية والعربية تحذير إلى مواطنيها من التعامل مع العملات الرقمية المشفرة بسبب الجهالة الواقعة عليها، لذلك نجد أن الأسواق الإسلامية في مجال العملات الرقمية متأخرة كثيراً عن العالم كونه يوجد محذور شرعي عليها، وكون التمويل الإسلامي له أهمية كبيرة في العالم، وهو يحقق حوالي واحد بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، تم التوجه الإنعاش الاسواق الإسلامية، وتم انشاء عملة رقمية جديدة تتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية وبواسطة إحدى الشركات الجديدة في دبي تم إصدار عملة رقمية مدعومة بالذهب، ويعتبر الذهب الأكثر استقراراً في العالم، وتمثل خاصية عملة وان غرام One Gram كل وحدة تعادل غرام واحد من الذهب مما يعطي العملة الاستقرار كونها مربوطة بالذهب، ومواجهة تقلبات العملات ومتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية؛

وتعتبر منصة أي دينار تطور في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية المتوافقة مع قواعد الشريعة الإسلامية في ظل التوسع في مجال التكنولوجيا المالية في العالم ككل وفي المصارف الإسلامية بالأخص، كون هذا التوسع في مجال المعاملات المالية الإسلامية ليس منحصر فقط على المنطقة العربية بل في كافة الدول الإسلامية، ويتعدى إلى الدول

¹ - محمد زياد سليمان النجداوي، غسان سالم الطالب، مرجع سبق ذكره، ص 169.

الغربية مثل الدول العظمى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وحتى الأسواق الأوروبية، كون بعد الأزمة العالمية عام 2008 توجهت الدول الغربية إلى استخدام نظام المعاملات المالية الإسلامية، لما أثبتته على قدرتها في مواجهة الأزمات كونها تعتمد على الاقتصاد الحقيقي، بخلاف الطرق الربوية المدمرة للاقتصاد.¹

المطلب الثالث: أهم ابتكارات التكنولوجيا المالية

إن ما دفع إلى زيادة الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية هو التغير في حاجات المستهلكين وبحثهم عن الحلول السهلة والسريعة وقليلة التكلفة؛ لتلبية متطلباتهم انطلاقاً مما ألفوه من التطورات الحادثة في أسواقهم هذه الأخيرة التي تتنافس فيها المؤسسات فيما بينها لكسب هذا المستهلك وجعله أكثر راحة، إذ أوجدت شركات التكنولوجيا الوسائل المختلفة والمبتكرة بأساليب أكثر استجابة لسوق المستهلكين، فوجود الانترنت والحوسبة السحابية والتعلم الذكي والآلي والهواتف المحمولة والروبوتات والقياسات الحيوية الذكية وتقنية سلاسل الكتل والبيانات الضخمة، إذ نجم عنه توفر أسواق للتبادلات التجارية الالكترونية ومتاجر افتراضية والمدفوعات الالكترونية والرقمية وأساليب المقارنات بين المنتجات المختلفة من ناحية الجودة والتكلفة، وتوفير التمويل الفردي والجماعي الالكتروني، وفتح الحسابات، والتداولات المتنوعة للأموال والوثائق والبيانات وتوفير عمليات المحاسبة ومسك السجلات بكفاءة أكثر، والاستشارات المالية وإتمام العقود وإدارة الأصول والثروات يتم رقمياً، كما تعزز التكنولوجيا المالية من الشمول المالي. فرض هذا الواقع أيضاً أن تكون هناك منافسة من شركات التكنولوجيا المالية للبنوك في مهنتها فإذا كانت الأولى تتميز بالابتكار فالثانية تحظى بالثقة، فدفع هذا المؤسسات المصرفية سلوك هذا النهج وتقديم أعمال مصرفية الكترونية للتنافس في بيئتها من جهة وتستفيد هي أيضاً، والهروب من تعقيدات متطلبات الدول التنظيمية مثل الخضوع لمعايير بازل وعمليات تهريب الأموال وغسيلها وغيرها من جهة أخرى، كما تؤدي التكنولوجيا المالية إلى طرح قضايا في الاستقرار المالي في العالم.²

أهم ابتكارات التكنولوجيا في السوق الكويتي: شهدت التكنولوجيا المالية انتشاراً متسارعاً في كثير من قطاعات السوق حسب دولة الكويت، وذلك بناء على دعم رقمنة الاقتصاد، وتنويع الدخل بعيداً عن قطاع النفط، وفيما

1 - محمد زياد سليمان النجدوي، غسان سالم الطالب، مرجع سبق ذكره، ص 169.

2 - ابتسام منزري، أسماء فرادي، مداخلة بعنوان: مخاطر المصارف الإسلامية في ظل التكنولوجيا المالية وسبل إدارتها، الملتقى الوطني السادس حول: التمويل الإسلامي في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي، يوم 30 جوان 2021، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2021، ص 04.

يخص التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي، فقد تبنت العديد من المؤسسات المصرفية خدمات متنوعة تعتمد على استخدام التكنولوجيا من أهمها:¹

1. **خدمة الدفع السريع:** أطلقتها المصارف في الكويت لاستقبال ودفع الأموال بين حسابات العملاء لدى المصارف المحلية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع والعطل الرسمية، من خلال استخدام روابط الدفع عن طريق رسالة نصية قصيرة أو البريد الإلكتروني أو الواتساب وبالتالي استلام الأموال بشكل فوري عن طريق الحساب المصرفي للعملاء؛

2. **خدمة المحفظة الرقمية:** حيث أطلقتها العديد من المصارف في الكويت بهدف تسهيل العمليات الشرائية باستخدام الهاتف الذكي والساعات الذكية من خلال تمريرها على أجهزة نقاط البيع التي تعمل بتقنية عدم التلامس، وبالتالي عدم الحاجة لإظهار البطاقات البلاستيكية عند كل عملية شراء أو دفع رسوم أو فواتير وبسهولة يختار العميل البطاقة التي يريد إتمام عملية الدفع من خلالها.

3. **تقنية التواصل قريب المدى:** تستخدم هذه التقنية في البطاقات المصرفية الصادرة من المؤسسات المصرفية في دولة الكويت، حيث تمكن من إتمام عمليات الشراء ودفع أي رسوم أو فواتير بسهولة بمجرد تقريب البطاقة المصرفية من جهاز نقاط البيع أو جهاز الصراف الآلي دون إدخالها في الجهاز وتقوم هذه التقنية على خاصية مصادقة البيانات الديناميكية (Dynamic Data Authentication) التي توفر أفضل وأعلى درجات الحماية والتشفير لبيانات البطاقة المصرفية.

4. **خدمة المساعد الافتراضي:** حيث أطلقتها العديد من المصارف في الكويت بهدف تسهيل عمليات استقبال استفسارات العملاء المختلفة، وإجراء بعض الخدمات غير المالية من خلالها، وتتميز هذه الخدمة بسهولة الاستخدام وسرعة الوصول إليها دون حاجة العميل إلى الاتصال بمركز خدمة العملاء لدى المصرف.

5. **خدمات أجهزة XTM: Extended Teller Machine:** يتم توفيرها في دولة الكويت وهي خدمة تفاعلية كفناة بديلة لتقديم الخدمات المصرفية على مدار الساعة. مع إمكانية إجراء مكالمات بالصوت والصورة مع المشغل التابع للمصرف، حيث يتم تقديم جميع الخدمات المصرفية شاملة ودائع فتح الحسابات والاستفسار عن الرصيد والتحويلات الفورية ودفع الأقساط وسحب الأموال.

6. **خدمة الفيديو التفاعلية:** أطلقتها بعض المصارف في دولة الكويت عبر جهاز الصراف الآلي، وقد تساهم في إمكانية انتشار المصرف في مواقع جديدة دون الحاجة إلى إنشاء فروع جديدة بالكامل، حيث تسمح هذه التقنية

¹ https://kibs.edu.kw/wp-content/uploads/2022/07/Edaat-July-2022_R1.pdf, on 03/03/2025, at 23 :34.

للعلماء بالتحدث مباشرة مع الصراف عن بعد لتنفيذ العمليات المطلوبة، ومنها على سبيل المثال الإيداعات النقدية، والتحويلات بين الحسابات، وقبول النقد والشيكات دون الحاجة إلى البطاقة المصرفية.

7. **تأسيس مصنع الابتكار الرقمي:** تم تأسيس هذه الخدمة في دولة الكويت، وتتمثل في تكوين فريق من المبتكرين المحترفين في الصناعة المصرفية الرقمية، تتحصر مهمته في ابداع خدمات ومنتجات رقمية يحرص من خلالها على تعزيز العلاقات الاجتماعية بين العملاء.¹

المطلب الرابع: أنواع ومستويات التكنولوجيا المالية

من خلال هذا المطلب، سنحاول الإلمام بمختلف أنواع التكنولوجيا المالية وكذا مستوياتها كما يلي:

أولاً: أنواع التكنولوجيا المالية

تقوم بعض الشركات المبتكرة في صناعة انواع التكنولوجيا المالية المختلفة بتحويل فئات عديدة من سوق الخدمات المالية لذا يجب أن تكون على دراية بالفئات المتعددة من التكنولوجيا المالية، ونذكر بعض الامثلة عن هذه الأنواع في مايلي:²

1. **الخدمات المصرفية الرقمية:** تسمح هذه البنوك للأشخاص بالتعامل مع العمليات المصرفية عبر الإنترنت لتحسين تجربة العملاء، وتستخدم البنوك على الإنترنت تقنيات مبتكرة مثل دراسات الطبيعة الصوتية والوجه، كما تمكن البرامج المصرفية عبر الإنترنت العملاء من إدارة جوانب أكثر من حساباتهم عبر الإنترنت بدلاً من زيارة أحد البنوك التقليدية، كما يسمح برنامج الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للعملاء بإدارة الحسابات وعرض محفوظات المعاملات وتسديد الفواتير وغير ذلك من الخدمات؛

2. **التأمين:** تستخدم معظم شركات التأمين الحديثة تطبيقات للوصول إلى عملاء جدد، وهذه الشركات أكثر مرونة من شركات التأمين التقليدية، كما تستخدم تلك الشركات تقنيات حديثة مثل شركات إنترنت الأشياء وعلم البيانات الضخمة big data وغيرها من الحلول الرقمية لتوفير تجربة أفضل للعملاء، وتسمح البيانات التي يتم الحصول عليها للشركات بتقديم عروض شخصية وتسعير ديناميكي وتوصيات بالإضافة إلى ذلك، يتيح تدفق البيانات في الوقت الحقيقي لشركات التأمين التحكم في المخاطر بفعالية وتعزيز المبيعات؛

3. **إدارة العمليات التنظيمية RegTech:** تساعد إدارة التنظيم والامتثال في حل المشكلات والتحديات التنظيمية من خلال تطبيق تقنيات مبتكرة وتسمح شركات Regtech للمصارف بالالتزام بالقواعد وإجراء

¹ - https://kibs.edu.kw/wp-content/uploads/2022/07/Edaat-July-2022_R1.pdf, on 03/03/2025, at 23:34.

² - غربية مراد، متطلبات تطبيق التكنولوجيا المالية في اقتصاديات الدول العربية، دراسة تحليلية، مذكرة ماستر أكاديمي في التطور الثاني، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر، 2022، ص 13.

التحليلات باستمرار، ويمكن لهذه الشركات تجميع كلمات مرور العملاء الفريدة وتخزينها ومراقبتها على أجهزة متعددة، كما تستخدم أيضا برامج إدارة المخاطر المالية التي تقوم بإدارة المخاطر عن طريق الكشف مسبقا عن المخاطر المحتملة وتحليلها واتخاذ الاحتياطات اللازمة لتقليل هذه المخاطر أو الحد منها ؛

4. **تمويل رأس المال:** كما تقوم شركات التكنولوجيا المالية بتحويل تمويل الأسهم، وتعمل بعض الشركات على ربط المستثمرين المعتمدين مركبات متحركة تم فحصها، ويستخدم آخرون نموذج التمويل الجماعي ويسمح لأي شخص بالاستثمار في أعمال جديدة، وتقوم هذه الشركات بتبسيط عملية جمع الأموال للأعمال التجارية، كما أن جمع الأموال الافتراضية أسهل للمستثمرين، حيث يمكن القيام بكل شيء على الإنترنت؛

5. **الخدمات المصرفية للمستهلكين:** وتعتبر المصارف الاستهلاكية فئة أخرى من فئات سوق التكنولوجيا المالية، وبينما تقوم البنوك التقليدية بفرض رسوم مرتفعة، فإن الشركات في هذه الفئة تمثل بديلا للمستهلكين، كما تتاح لهذه الشركات فرصة الوصول إلى المستهلكين الذين يعانون من نقص في التمويل.

ثانيا: مستويات التكنولوجيا المالية

تتفاوت الدول في مراحل تطور التكنولوجيا المالية، حيث تقع كل دولة في أحد المستويات الثلاثة لدورة التكنولوجيا المالية والتي تتمثل في¹:

1. **بيئات حاضنة مستحدثة:** في هذا المستوى، تكون معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في مرحلة الأفكار أو في المراحل الأولى من النمو. وتواجه هذه الشركات تحديات كبيرة، حيث يتم تمويلها ببطء ويجد رواد الأعمال صعوبة في التعامل مع القوانين، واكتساب العملاء، وإقامة الشراكات، مع قلة الدعم المتاح؛

2. **بيئات حاضنة ناشئة:** في هذا المستوى، تتمكن مجموعة من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية من بناء قاعدة عملاء كبيرة وتحقيق معدلات استثمار سنوية مرتفعة، تصل إلى ثلاثة أرقام. كما تزداد الحاجة للتعاون الاستراتيجي بين الجهات المعنية والشركات الناشئة؛

3. **بيئات حاضنة متقدمة:** تعتبر هذه المرحلة مرحلة الإشباع، حيث تقل الصفقات لكنها تزداد حجماً. يتم التركيز على الشركات ذات القيمة العالية، مثل شركات "اليونيكورن" التي تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار. وقد وصلت إلى هذه المرحلة دول مثل الولايات المتحدة وأجزاء من أوروبا التي تضم مراكز تكنولوجيا مالية رائدة على مستوى العالم².

1 - إيمان مصطفى فؤاد، دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء بيئة الأعمال والاقتصاد في الدول العربية، المجلة العلمية، العدد 71، جامعة الأزهر بأسبوط، 2021، ص53.

2- إيمان مصطفى فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص53.

المبحث الثالث: واقع التكنولوجيا المالية

يتسم واقع التكنولوجيا المالية بتحديات كبيرة تتراوح الامتثال للأنظمة المالية التقليدية، وتوفير بيئة تنظيمية تدعم الابتكار دون التأثير على الاستقرار المالي، ومع ذلك يظل هذا القطاع يحمل آفاقاً واعدة في ظل تزايد الاعتماد على الحلول الرقمية لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية وتقليل الفجوات المالية في العديد من المناطق، ومن خلال هذا المبحث سنعرض واقع التكنولوجيا المالية في الوقت الراهن، وبيئة الأعمال في صناعة التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى استشراف أهم شركات التكنولوجيا المالية وطرق عملها، وهذا وفق النقاط التالية:

◀ واقع التكنولوجيا المالية

◀ بيئة الاعمال في صناعة التكنولوجيا المالية

◀ أهم الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية

◀ طرق عمل شركات التكنولوجيا المالية

المطلب الأول: واقع التكنولوجيا المالية

لقد استفادت العديد من القطاعات الاقتصادية من تسارع وتيرة التطور التقني حول العالم فساهمت في زيادة حجم أعمالها وأرباحها وحققت لها نوعاً من الأمان العملي والمالي وسهولة في التسيير والتنفيذ، وبالنظر لما هو حاصل ومتوقع فيمكن القول وبشهادة الخبراء والمحللين في المجال الاقتصادي والتكنولوجي أن أهم المستفيدين كان قطاع التمويل؛ حيث ظهرت أنماط جديدة لإتمام مهام المؤسسات التقليدية نفسها، ولكن بوسائل أخرى مختلفة جعلت المعاملات المالية في المتناول والتداول على مدار الساعة وفي أي مكان بشرط توفر وسائل الاتصال والتكنولوجيا اللازمة والفهم الجيد والاحتواء الشامل لمختلف العمليات المالية طبقاً لمتطلبات السوق العملي العالمي.¹

فاستخدام واعتماد قطاع التكنولوجيا المالية أو "فينتيك" الذي هو من أبرز نتائج المزج بين الثورة التقنية ومغامرات القطاع المالي، كنظام قائم بحد ذاته يتمتع بوجود واستخدام أدوات دفع غير تلامسية وتطبيقات للجوال، تحفظ الأموال بشكل افتراضي وتسمح بالدفع وتحويل النقود بسرعة غير مسبوقة، وعن بعد على المستوى العالمي في وقت شهد فيه الاقتصاد الإسلامي توسعاً ملحوظاً شاملاً لقطاعات ومنتجات متعددة غير معهودة مثل الضيافة والترفيه والأزياء وغيرها، فكان لزاماً عليه الالتحاق بركب ثورة "الفينتيك" العالمية، ولعب دور في السوق المالي العالمي، غير أن المبادرة والتطوير في هذا المجال كان من الغرب والدول غير الإسلامية باعتبار أنها أرادت التوسع

¹ - سحنون عقبة، لعوير إيناس، الملتقى الوطني " الإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر- الواقع والمأمول- "، مداخلة بعنوان: التكنولوجيا المالية والتمويل الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي، يوم 30 ماي 2022، جامعة محمد بن أحمد، وهران، الجزائر، ص11.

والاستفادة من مزايا الصناعة المصرفية الإسلامية ومزايا الاستعمالات التكنولوجية المتطورة والانفتاح العالمي التي غذتها الثقة في الجهاز المصرفي العالمي وجودة الخدمات التي يقدمها ضمن إطار امني وتأميني عالي المستوى.

وعبرت شركات ناشئة مثل "Kestrl" في المملكة المتحدة عن اهتمامها بالتوسع والعمل في هذه المناطق للاستفادة من أموال المسلمين المخزنة لديهم بسبب خوفهم وذعرهم من اختلاط أموالهم الحلال بأموال محرمة شرعا خصوصا تلك المقترنة بالفوائد الربوية، فمثلا أندونيسيا هي موطن لأكبر جالية إسلامية في العالم، حيث تضم أكثر من 230 مليوناً، أي 87% من سكانه وبالتالي فهي تملك مخزوناً من الأموال والموارد المالية التي تسمح بالتوسع في التمويل وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والخروج من دائرة الركود الحاصل لسبب أو لآخر.

أيضاً فإن التقرير يرى بأن السعودية والإمارات وإيران وماليزيا وإندونيسيا هي أسواق رائدة في هذه الصناعة، لكنها تواجه تحديات عملية رئيسية يستخلصها في نقص رأس المال، ثقافة المستهلك، وكيفية جذب المواهب خصوصا وان تلك البلدان ذات تصنيف منخفض نسبياً فيما يخص مؤشر التكنولوجيا المالية العالمية مما يزيد من صعوبة جذب المواهب لكن هذه التحديات هي نفسها التي تواجهها شركات التكنولوجيا المالية التقليدية بل وتعتبر في بعض الأحيان ضغوطات تحد من عملها وفعاليتها وبالتالي فهي نقاط إيجابية وسلبية في نفس الوقت على حسب كيفية التعامل معها ، كما أن التقرير يعتبر السعودية من أفضل أسواق التكنولوجيا المالية الإسلامية أداءً حالياً، وأحد اللاعبين الرواد، ويتوقع أن تحافظ على هذه المكانة على المدى المتوسط، حيث يقدر قيمة سوقها حالياً بـ 17.8 مليار دولار، والذي يمكن أن يصل إلى 47.5 مليار دولار في 4 أعوام فقط، في حين يرى التقرير ووفقاً لمقاييس مثل النمو والتواتر، أن كلا من الإمارات وماليزيا تتمتع بمكانة أكبر لقيادة تلك الصناعة، أما السعودية وإيران والبحرين وإندونيسيا فهي في مرحلة النمو وتحقيق النضج ، أما على الصعيد العالمي تم تسجيل 142 مؤسسة تكنولوجية مالية إسلامية حول العالم، مقسمة كمايلي بريطانيا بـ 27 شركة ، ماليزيا 19 شركة ، الإمارات 15 شركة، وإندونيسيا بـ 1 ، والسعودية والولايات المتحدة 9 شركات.¹

المطلب الثاني: بيئة الاعمال في صناعة التكنولوجيا المالية

نتطرق للجهات الفاعلة الرئيسية حالياً في مجال الخدمات المالية والتي تنشط ضمن بيئة الأعمال أو النظام البيئي (Ecosystem) لصناعة التكنولوجيا المالية بشكل مختلف عما درجنا على تقديمه بالتركيز على حالة الاستحواذ التي غالباً ما تقودها البنوك مقابل الشركات الناشئة ودور رأس المال الاستثماري في دعم الصناعة، من

¹ - سحنون عقبة، لعوير إنناس، مرجع سبق ذكره ص12.

خلال التفصيل أكثر في الكيانات ذات التأثير والمتقاربة في طبيعة النشاط، وهي مدرجة حسب الحجم والأهمية (بقية الأطراف الفاعلة بخلاف شركات التكنولوجيا المالية نفسها):¹

1. **الكيانات الحكومية:** تشمل الجهات التنظيمية والبنوك المركزية وصناديق الثروة السيادية وجميع السلطات التي تمنح التراخيص وتراقب وتشرف وتضبط المعاملات المالية، والتي يمكن أن تؤثر على القطاع المالي وطريقة تنظيمه. يمكن للكيانات الحكومية الاعتماد على "التكنولوجيا التنظيمية لتنظيم الصناعة بما يتوافق مع خصوصيتها واعتمادها المكثف على الابتكار؛

2. **مقدمو الخدمات المالية التقليديين:** تأتي البنوك والمؤسسات المالية على رأس هذه الكيانات، وينخرط هؤلاء في النظام البيئي إما كمستثمرين، من خلال الإنفاق على حيازة التقنيات الرقمية؛ أو كمشترين استراتيجيين محتملين، من خلال قيادتهم لعمليات الاستحواذ؛ أو كمرؤجين للابتكار، بإقامة مختبرات للابتكار داخل مؤسسة البنك، كما يمكن للبنوك ومقدمي الخدمات التقليديين التدخل ضمن بيئة الأعمال كمنافسين يتقاسمون السوق وفق استراتيجيات معينة مع الكيانات الجديدة، يمكنهم تبني الابتكارات المالية من خلال المخابر التي ينشئونها أو المسرعات، وقد يمولون عمليات الاستحواذ الخارجية ويكونون فرقا لرأس المال الاستثماري.

3. **شركات التكنولوجيا:** هي شركات التكنولوجيا التي تقدم خدمات مالية بجانب منتجاتها الأساسية، والتي يمكن أن تخصص فرقا داخلية من المهندسين والخبراء لتعزيز تواجدها في هذا القطاع؛

أ. **الشركات التي توفر التكنولوجيا للمعاملات المالية:** وهم مطورو البرامج والتطبيقات والتقنيات، حيث تشكل هذه الشركات التكنولوجية جزءًا من النظام البيئي للتكنولوجيا المالية وتواكب جميع التغييرات في هذا الفضاء المالي وتعمل مع المنافسين في حالة من التحدي؛

ب. **المستثمرون المحترفون:** يمكن تصنيفهم على أساس الحجم (الصناديق الاستثمارية صغيرة أو كبيرة الحجم)، أو على أساس المرحلة التي يمارسون فيها حاليا نشاطهم (التأسيس، رأس المال المخاطر، صناديق الاستثمار الخاصة)، أو على أساس مصدر (التمويل صناديق التقاعد، المستثمرون الاستراتيجيون، والوكالات العائلية).

ج. **الشركات الجديدة "المعطلة":** تسمى أيضا "التخريبية" لأنها تخرب عمل النماذج التقليدية لصالح نماذج الأعمال الجديدة القائمة على التخفيض في التكاليف بشكل حاد، تعمل هذه الشركات في عدة قطاعات، وتنشأ من خلال "تفكيك" إحدى الخدمات التي يقدمها أحد مقدمي الخدمات التقليديين.

¹ - مجموعة من الباحثين، الكتاب الجماعي في التكنولوجيا المالية ' الابتكارات والحلول الرقمية'، مخبر التنمية المحلية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، 2021، ص 14.

د. الفئات الناشئة لشركات التكنولوجيا المالية فتشمل:¹

1. البنوك المفتوحة (الصيرفة المفتوحة): تشجع البيئة التنظيمية وتفضيلات العملاء المتغيرة المؤسسات المالية على تبني نمط "البنوك المفتوحة" من خلال تطوير منصات يمكن أن تسمح لهذه المؤسسات بالاتصال بالنظام البيئي API : Application Programming Interface (ظهرت في بريطانيا موجة من هذه البنوك الجديدة التي منحت التراخيص بعد سنة 2011 مثل TrueLayer).
2. المنصات المدعومة بالذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة: تساعد هذه المنصات الشركات على إدارة العمليات التجارية الأساسية، حيث تسمح للمستخدمين بتحليل البيانات للمساعدة في اتخاذ القرار (شركات مثل FICO: Fair Isaac Corporation للكشف عن الاحتيال ومدى الامتثال لقوانين مكافحة غسيل الأموال والتصنيف الائتماني).
3. منصات الاستشارة: تقدم خدمات شخصية للعملاء مدعومة بالبيانات، وتكلفة منخفضة لإدارة الثروات والاستثمار بشكل أساسي، وتسمح بالتواصل المباشر مع العملاء أو مستشار الروبوت الذي يوفر خدمات بسيطة لتخصيص الأصول والمشورة من خلال تعلم الآلة.
4. التأمين: تهدف الشركات الجديدة الرقمية في مجال التأمين والمعاشات التقاعدية إلى تبسيط العمليات في هذا المجال (شركة PensionBee التي تمكنت من تجميع موارد مالية معتبرة سنة 2017).
5. منصات الإقراض والتمويل الجماعي: يمكن اعتبار الجيل الجديد من منصات الإقراض والتمويل الجماعي بمثابة أسواق تساعد طرفي المعاملة (الممول والممول) من خلال توحيد العملية (التنميط) والمساعدة في التسويق والجوانب القانونية، (Lending Club من أكثر الشركات شهرة مع نموذج الأعمال القائم على التمويل الجماعي في مجال الديون).
6. الأمن والهوية: تقدم الشركات الناشئة منتجات تساعد في عملية تأهيل العملاء، بما في ذلك العمل على تطوير الحلول المتعلقة بالهوية الرقمية / الإلكترونية، والمصادقة البيومترية، واكتشاف الاحتيال (Temenos هي شركة رائدة في هذا القطاع).
7. الرهن العقاري: قامت شركات مثل Rocket Mortgage بفصل جزء من أعمال الإقراض التقليدية للبنوك، مستفيدة من الضرر الذي لحق بالسمعة نتيجة تداعيات الأزمة المالية سنة 2008 وما تبعها، وكذلك من التغيير في سلوك المستهلك وطريقة تفاعله مع مقدمي الخدمات المالية.

¹ - مجموعة من الباحثين، الكتاب الجماعي، مرجع سبق ذكره، ص15.

8. **البلوكشين Blockchain**: يتم الاعتماد على تطبيقات هذه التقنية (سلاسل الكتل/ دفاتر الحسابات الرقمية اللامركزية) عندما يتعلق الأمر بالعقود، ولكن هناك مزايا أخرى تتعلق بإدارة الهوية وعمليات الإدماج (الاحتواء)، تعتبر هذه التقنية من أكثر التقنيات ذات الأثر الاجتماعي.

9. **تقنيات الدفع**: بدءاً من العملات المشفرة إلى إدارة الحسابات العالمية وإدارة العملات الأجنبية، تقدم شركات التكنولوجيا المالية في صناعة المدفوعات مجموعة واسعة من الحلول المبتكرة (شركة TransferWise التي تم تقييمها بـ 3.5 مليار دولار بعد أن باع المؤسسون حصصهم).

عند التفصيل في مكونات النظام البيئي لشركات التكنولوجيا المالية يظهر العدد الكبير للأطراف الفاعلة والمؤثرة، لذلك تعد الشراكات التي تعزز تبادل البيانات داخل النظام البيئي للتكنولوجيا المالية أساسية من أجل دعم منحى الإقراض الرقمي وسد الفجوة الائتمانية للفئات المستبعدة مالياً بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جنبا إلى جنب مع إجراءات التحفيز الحكومية.

ورغم أن البنوك لم تتوان عن تبني التقنيات الرقمية، إلا أن الكثير من خدمات التكنولوجيا المالية تم تطويرها من قبل شركات الاتصال والأنترنت، حيث انتشرت في البداية في الدول النامية نتيجة القصور في الأنظمة المالية التقليدية، وسمحت أنظمة الدفع المستحدثة بتقليل تكلفة التحويلات بالنسبة للأفراد، كما أسهم نظام الإقراض الجماعي المباشر في إتاحة الفرص للمشروعات الناشئة الصغيرة، وكذلك تمكنت الحكومات من القيام بالدفع والتحويلات الاجتماعية بتكلفة أقل، في ظل التقليل من احتمالات الاحتيال والتسرب.¹

المطلب الثالث: الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية

سنحاول الإلمام بمختلف الشركات الناجحة والتي أصبحت رائدة في مجال التكنولوجيا المالية.

أولاً: أهم الشركات الرائدة في التكنولوجيا المالية

تقوم كل من شركة كلينفيلد بيت مارويك جورديلر Klynveld Peat Marwick Goerdeler و"KPMG" وشركة إتش فينتشرز "H Ventures"، للسنة الخامسة على التوالي، بإجراء دراسة ونشر تقرير حول أفضل 100 شركة في مجال التكنولوجيا المالية بالاعتماد على مجموعة من المعايير (المعدل السنوي لزيادة رأس المال، حجم الشركة، التنوع الجغرافي والقطاعي للشركات وأخيراً "X-Factor" المتعلق بدرجة الابتكار)، ولقد تم تقسيم هذه المئة (100) شركة إلى صنفين كالتالي:²

50 شركة رائدة والتي تم ترتيبها حسب حجمها، والزيادة في رأس مالها وكذا درجة الابتكار؛

¹ - مجموعة من الباحثين، الكتاب الجماعي، مرجع سبق ذكره، ص16.

² - بن فضة ويسام، بن حسان حكيم، واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 03، 2020، ص119.

50 شركة ناشئة أين تم تصنيفها أساسا حسب درجة ابتكارها.

تم اختيار هذه 100 شركة من عدة دول:

18 دولة من بريطانيا وأوروبا ودول الشرق الأوسط وإفريقيا؛

11 دولة من آسيا وأستراليا ونيوزيلاندا

07 دول من شمال وجنوب القارة الأمريكية.

وحسب نفس التقرير فإن شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم خدمات المدفوعات والإقراض هي الأكثر فعالية وتمثل 56، ولقد عرف تصنيف 2018 استمرار ريادة الصين بتواجد أربعة شركات للتكنولوجيا المالية ضمن العشر الأوائل الأكثر ابتكارا في هذا المجال (Lufax, Du Xiaoman Financial, JD Finance, Ant Financial)¹

Lufax : الاسم الكامل Lufax Holding Ltd : هي منصة صينية متخصصة في خدمات التمويل الشخصي، تمثل إحدى الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech) في الصين، حيث تقدم خدمات تمويل قروض وإدارة استثمار عبر الإنترنت.

Du Xiaoman Financial : هي منصة تكنولوجيا مالية تابعة لشركة Baidu الصينية، تقدم خدمات مالية متنوعة مثل القروض الرقمية، المدفوعات، والتأمينات، باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين تجربة العملاء.

JD Finance الشركة الصينية العملاقة في مجال التجارة الإلكترونية. تقدم JD Finance خدمات التمويل الرقمي بما في ذلك القروض الشخصية، والاستثمار، والمدفوعات الرقمية، وهي واحدة من أبرز شركات التكنولوجيا المالية في الصين.

Ant Financial الاسم الكامل Ant Financial Services Group : مجموعة أنتن المالية هي ذراع التكنولوجيا المالية لمجموعة علي بابا الصينية، وتُعرف الآن بإسم Ant Group. تقدم مجموعة Ant Financial خدمات الدفع الرقمي (مثل Alipay)، التأمين، القروض، وإدارة الأصول المالية عبر الإنترنت، وتعتبر واحدة من أكبر الشركات في مجال التكنولوجيا المالية في العالم.

ثانيا: أفضل الشركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الوطن العربي

حسب تقرير KPMG : Klynveld Peat Marwick Goerdeler كلينفيلد بيت مارويك جورديلر هي واحدة من أكبر شركات التدقيق والمحاسبة في العالم. تقوم KPMG بتقديم خدمات استشارية في مجالات مثل

¹ - بن فضة ويسام، مرجع سبق ذكره، ص20.

التدقيق، الضرائب، الاستشارات المالية، والمخاطر، فقد تم تصنيف ثلاثة شركات ناشئة عربية ناشطة في مجال التكنولوجيا المالية ضمن 100 أفضل شركة عالمية. وسنعرض فيما يلي هذه الشركات الثلاثة:

1. شركة "Pay Tabs"

تأسست سنة 2014 ومقرها البحرين، تقدم هذه الشركة حلول إلكترونية لمعالجة المدفوعات المالية فهي عبارة عن بوابة دفع يمكن دمجها في مواقع التجارة وتمكن من الإيداع السريع في حساب التاجر، كما أنها تقوم بقبول 168 عملة. ولقد حصلت على اعتراف بأنها أفضل بوابة دفع، وقد بلغ حجم تعاملاتها 20 مليون دولار في 2019.

2. شركة "Aqeed Technology"

تأسست سنة 2017 ومقرها الإمارات العربية المتحدة. وهي شركة متخصصة في تكنولوجيا التأمين للأفراد والمؤسسات، حيث بلغ حجم تعاملاتها 18 مليون دولار في 2018.

3. شركة "Liwwa" تأسست سنة 2013 ومقرها في الأردن. تعتبر هذه الشركة منصة الإقراض بين النظراء، حيث تعد المنصة الأولى والوحيدة في العالم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (KPMG و H2 Ventures، 2018، صفحة 82) فهي تقدم تمويل بسيط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال سوق الإقراض الرقمي، إذ تربط بين الشركات التي تحتاج إلى رأس المال بالمقرضين. تقرض شركة "Liwwa" ما يقارب مليون دولار شهريا ومنحت 700 قرض في الفترة الممتدة من 2015-2019.

المطلب الرابع: طرق عمل شركات التكنولوجيا المالية

تعتمد شركات التكنولوجيا المالية على مجموعة من النقاط الرئيسية في عملها، ويمكن حصرها كما يلي:

1. استخدام تكنولوجيا مبتكرة: تعتمد شركات التكنولوجيا المالية على استخدام التقنيات الحديثة والمبتكرة مثل الهواتف المحمولة، الحواسيب، الأجهزة اللوحية المتصلة بالإنترنت، وتقنيات أخرى لتقديم منتجات وخدمات مالية مبتكرة، فعالة وذات تكلفة منخفضة.¹

2. فهم تطور سلوك العملاء: تسعى شركات التكنولوجيا المالية إلى فهم تطور سلوك العملاء وتلبية احتياجاتهم المالية والتكنولوجية المتغيرة، وذلك من خلال اعتمادها على البيانات والمعلومات الشخصية المتاحة عن العملاء عبر الهواتف الذكية والتطبيقات وحتى شبكات التواصل الاجتماعي، حيث يتيح لها ذلك فهم سلوك العملاء بشكل أفضل، ومنه تستطيع شركات التكنولوجيا المالية تحسين الخدمات التي تقدمها لتكون أكثر تناسبا لاحتياجات العملاء، وبالتالي هدفها الرئيسي هو تحسين تجربة العملاء وجعل الخدمات المالية أكثر ملائمة وفعالية بناءً على

¹ - كردوسي مروة، مرجع سبق ذكره، ص 67.

احتياجاتهم ومتطلباتهم الشخصية، هذا يسمح للشركات ببناء علاقات مستدامة مع عملائها وجذب مزيد من المستخدمين.

3. **إيجاد البيئة التنظيمية والقانونية الملائمة:** تواجه شركات التكنولوجيا المالية تحديات قانونية وتنظيمية متعددة نظرا لطبيعة عملها، يتطلب ذلك منها التعاون والتفاعل الدائم مع الهيئات الرقابية وضمان الامتثال الكامل للقوانين واللوائح المالية، لذلك فإن هذه الشركات تسعى دائما إلى توفير بيئة تنظيمية وقانونية تسمح لها بتقديم الخدمات المالية بشكل قانوني ومنظم، مع الحفاظ على حقوق العملاء والشركات على حد سواء وضمان سلامة العمليات المالية.

4. **إيجاد شراكة وعلاقة جيدة مع البنوك:** إن إقامة شراكات وعلاقات قوية مع البنوك التقليدية يعد أحد العوامل الأساسية لنجاح شركات التكنولوجيا المالية، فمن شأن هذه الشراكات أن تعزز وصولها إلى العملاء، إذ تمكنها من الاستفادة من شبكة العملاء الواسعة التي تمتلكها البنوك، وهو ما يساهم في توسيع قاعدة العملاء الخاصة بها، وبالتالي يمكن لهذه العلاقات أن تحسن البنية التحتية المالية لتلك الشركات.

5. **إيجاد شراكة وعلاقة جيدة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء:** تسعى شركات التكنولوجيا المالية لإقامة علاقات تعاونية مع المؤسسات الحكومية مثل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتقديم حلول مالية مبتكرة ومفيدة للأفراد الذين لا يتلقون دخل ثابت، هذا التعاون يهدف إلى توفير فرص استخدام خدمات مالية متطورة، مما يساهم في تعزيز التمويل الاجتماعي ورفع مستوى الدعم لتلك الشرائح في المجتمع.

6. **ابتكارات جديدة في مجال الخدمات المالية:** تهدف شركات التكنولوجيا المالية إلى تقديم حلول مالية مبتكرة تختلف عن الخدمات المالية التقليدية، سواء كان ذلك في مجال المدفوعات، التمويل الشخصي، التأمين الاستثمار، إدارة الثروات أو غيرها من الخدمات المالية الأخرى.¹

¹ - كردوسي مروة، مرجع سبق ذكره، ص 67.

خلاصة الفصل

التكنولوجيا المالية هي مجال يشمل استخدام التكنولوجيا لتحسين وتطوير الخدمات المالية، تتيح هذه التقنيات للمؤسسات المالية تقديم خدمات أكثر كفاءة وأماناً، مثل الدفع الرقمي، القروض عبر الإنترنت، استثمار الأموال، والتحويلات المالية العالمية، تشمل أبرز التقنيات المستخدمة في هذا المجال الذكاء الاصطناعي، البلوك تشين، وتحليل البيانات الكبيرة، أما الشركات الرائدة في هذا القطاع فهي شركات مثل " Pay Tabs " و " Liwwa " و " Aqeed Technology "، والتي غيرت طريقة تقديم الخدمات المالية للأفراد والشركات، كما أن هناك العديد من الشركات الناشئة التي تسعى لتقديم حلول مبتكرة في مجالات مثل التأمين الرقمي، العملات المشفرة، والمدفوعات الرقمية، مما يسهم في تحول جذري في صناعة المال والتجارة.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف النقاط الرئيسية التي تعتمدها الشركات الرائدة في عملها، انطلاقاً من استخدام تكنولوجيا مبتكرة، وكذا إيجاد البيئة التنظيمية والقانونية الملائمة، مروراً بإيجاد شراكة وعلاقة جيدة مع البنوك، وخلق ابتكارات جديدة في مجال الخدمات المالية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للتمويل الإسلامي

تمهيد:

يمثل التمويل الإسلامي أحد المجالات الحيوية التي تجمع بين الشريعة الإسلامية والاقتصاد، ويهدف إلى تحقيق التوازن بين تحقيق المصالح الاقتصادية والامتثال للمبادئ الشرعية. في هذا الفصل، سيتم تناول الإطار النظري الذي يقوم عليه التمويل الإسلامي، مع التركيز على المبادئ الأساسية التي تشكل هيكله وتوجهاته.

يعد التمويل الإسلامي نظامًا ماليًا بديلاً يتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية، ويختلف عن النظام المالي التقليدي في العديد من الجوانب الأساسية. يعتمد هذا النظام على مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة وتجنب الاستغلال، مثل تحريم الفائدة (الربا) والمخاطرة المفرطة (الغرر)، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في الأنشطة المشروعة التي تتفق مع القيم الأخلاقية الإسلامية.

من خلال استعراض المفاهيم الرئيسية للتمويل الإسلامي، مثل المشاركة في الربح والخسارة، والمرابحة، والمضاربة، والإجارة، سيكون من المهم أن نفهم كيف يتم تطبيق هذه المفاهيم في المؤسسات المالية الإسلامية وأثرها على الاقتصاد العالمي. كما سيتم التطرق إلى تطور هذا النظام منذ نشأته في القرون الوسطى حتى العصر الحديث، حيث أخذ التمويل الإسلامي شكلاً أكثر تنظيماً وانتشاراً في مختلف أنحاء العالم.

من أجل الإمام بجل المفاهيم النظرية لهذا الفصل سنتطرق إلى:

◀ ماهية التمويل الإسلامي؛

◀ تطبيقات التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية؛

◀ واقع وتحديات التمويل الإسلامي الدولية.

المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي

التمويل الإسلامي هو نظام مالي يختلف عن التقليدي، حيث يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تركز على العدالة والمساواة وتجنب الاستغلال. يهدف هذا النظام إلى تيسير المعاملات الاقتصادية المشروعة وفقاً لقيم دينية وأخلاقية، ويرفض الربا (الفائدة) والمعاملات التي تحمل مخاطر غير متوازنة (العَرز). كما يشجع على المشاركة في الربح والخسارة ودعم الاستثمارات المستدامة التي تنفع المجتمع.

هذا المبحث سيتناول تعريف التمويل الإسلامي، خصائصه، وأهميته، أساليب وتطبيقات التمويل الإسلامي وغيرها.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي

قدم الباحثون العديد من التعاريف للتمويل الإسلامي نذكر البعض منها:

يعرف التمويل الإسلامي على أنه منهج للوساطة المالية يركز حول تقديم الائتمان من خلال البيوع والإيجارات والمشاركات، فهو منهج تمويل نابع من خاصيتين تتمثلان في كونه موصوفاً بالإسلامية لاهتمامه بالمبادئ الأخلاقية والتي تمثل أهم خاصية من خلال دعم إنتاج الطيبات وتداولها واستهلاكها.¹

يمكن الإشارة إلى أن التمويل الإسلامي يركز على التجارة في السلع والخدمات ويدعو إلى المشاركة في الربح والمخاطرة، بخلاف التمويل القائم على البنوك التقليدية. وبفضل هذه السمة، يوفر التمويل الإسلامي خيارات تمويل حكيمة.²

يشير مصطلح التمويل الإسلامي إلى تقديم الخدمات المالية طبقاً للشريعة الإسلامية ومبادئها وتطبيقاتها، التي تحرم التعامل بالربا والغرر والبيوع على المكشوف وكل أنشطة التمويل التي تضر بالمقصد العام الشرعي، من استغلال الأموال في الحياة الاقتصادية.³

¹ - عواطف محسن، تطوير برامج التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والصغيرة في الجزائر، دراسة تقييمية مقارنة لتجارب بعض الدول الإسلامية للفترة 2006-2017، أطروحة دكتوراه في تسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2020، ص104.

² - fatima sebaa, **Process expectations of Islamic economics and finance (Questionnaire study by analyzing the opinion of technical experts and Islamic financial academics) Processus des attentes de l'économie et de la finance islamiques (Etude par questionnaire en analysant l'opinion d'experts techniques et d'universitaires de la finance islamique, Laghouat- Algeria, «El-Manhel Economy, volume 03, Number 02, décembre 2020, University of El Oued , Algeria, p472.**

³ - زهير بن دعاس، عويسي أمين، صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد04، جامعة المسيلة، الجزائر، ص244.

الفصل الثاني.....الإطار النظري للتمويل الإسلامي

يعرف التمويل الإسلامي على أنه إعطاء ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالها، إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية.¹

التمويل الإسلامي هو منهج للوساطة المالية يقوم على تقديم الخدمات والائتمان من خلال صيغ مشروعة مثل البيوع، والإيجارات، والمشاركات، ويُعنى بتحقيق الربح من خلال التجارة وتوزيع المخاطر، مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا، والغرر، والممارسات غير الأخلاقية، ويهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية النافعة وإنتاج الطيبات وتداولها.

المطلب الثاني: نشأة وتطور التمويل الإسلامي

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى نشأة التمويل الإسلامي، ومن ثم تطور التمويل الإسلامي كما يلي:

أولاً: نشأة التمويل الإسلامي

يعد ظهور المصارف الإسلامية جزءاً من الظروف العامة التي سادت الدول الإسلامية في فترة السبعينات والزيادة في أسعار النفط، حيث برزت هذه البنوك، وكان تطورها تطوراً ملحوظاً من أجل المساعدة في استيعاب الفائض النقدي، وصاحب ظهورها تطور في الفكر الاقتصادي الإسلامي الحديث الذي ذهب إلى أنه لا بد من إعادة النظر في الهياكل النقدية والمالية للدول الإسلامية بشكل يلغى في نظام الفوائد.² ويمكن أن نلخص أهم المراحل التي مرت بها هذه المصارف فيما يلي:³

أ. مرحلة التنظير:

مرحلة صياغة الأفكار الأولى لإنشاء بديل إسلامي للبنوك الربوية التقليدية، والتي بدأت مع مطلع القرن العشرين نتيجة تصاعد التساؤلات في العالم الإسلامي حول شرعية الفوائد البنكية. هذا الوعي تعزز مع الصحوة الإسلامية وظهور الإحساس بالمسؤولية الشرعية.

¹ - بلواضح الجيلاني، وآخرون، التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في دعم المشاريع المقاولاتية، الملتقى الوطني: العولة المالية والأزمة المالية والتحويلات في التمويل (النظام المالي الإسلامي)، الطبعة الأولى حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، يومي 04/05/2019، فيفري/2019، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019، ص07.

² - تيقان عبد اللطيف، تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي، دراسة مجموعة من البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص120.

³ - هند مهداوي، التمويل المصرفي الإسلامي حل بديل للأزمات المالية العالمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية البنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص181.

بدأت هذه المرحلة بنقد الفائدة البنكية واعتبارها ربا محرماً، وظهرت دعوات لتحويل البنوك التقليدية إلى مؤسسات مالية إسلامية. فظهرت فتاوى تحريم التعامل مع الفوائد، منها فتاوى علماء مثل بكرى الصدي (1907) وعبد المجيد سليم (1930)، إلى جانب مؤلفات شرعية واقتصادية تسلط الضوء على مخاطر الربا وبدائله الإسلامية. تُعد هذه المرحلة الأساس الفكري والعلمي الذي مهد لظهور البنوك الإسلامية الحديثة.

لقد توج المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر المنعقد عام 1965 الفتاوى السابقة المتعلقة بحرمة الفوائد البنكية بإجماع فقهاء مندوبين عن خمس وثلاثين دولة إسلامية، حيث أصبح القرار الصادر عن هذا المؤتمر المرجع الأساسي بشأن رأي الشريعة الإسلامية في الفوائد البنكية والذي اعتبر أن الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرماً، لا فرق في ذلك بين القرض الاستهلاكي أو القرض الإنتاجي، لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين.

كما فتح هذا القرار الباب للتفكير الجدي في إيجاد بديل للبنوك التقليدية، بالتوصية الصادرة من خلاله إلى العلماء ورجال المال والاقتصاد المسلمين للبحث في هذا المجال.

وتبعه بعد ذلك كل من مجمع الفقه الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي خلال سنتي 1985 و 1986، وقد أجمعا على حرمة الفوائد البنكية.

ب. مرحلة التأسيس:

بدأ العمل المصرفي الإسلامي فعلياً في العام 1940 في ماليزيا من خلال إنشاء صناديق ادخار تعمل بدون فوائد. تلتها تجارب مماثلة في الريف الباكستاني في خمسينات القرن العشرين، حيث أنشئت مؤسسات لاستقبال ودائع من الأثرياء وتقديمها كقروض بدون فائدة للفقراء من المزارعين، مقابل رسوم رمزية لتغطية التكاليف التشغيلية. لكن هذه المبادرات فشلت لاحقاً بسبب ضعف الكوادر المؤهلة وقلة الإقبال على الإيداع.

أما في مصر، فقد بدأت تجربة رائدة على يد الدكتور أحمد النجار في قرية ميت غمر عام 1963، حيث تم تأسيس بنوك ادخار محلية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بدون فائدة. لاقت هذه التجربة إقبالا شعبياً واسعاً، وبلغ عدد المودعين فيها حوالي 59,000 خلال ثلاث سنوات، لكن التجربة توقفت في عام 1967 بسبب عدة عوامل:¹

1. عدم رسوخ الإطار النظري للأعمال والنشاطات المصرفية الإسلامية التي تمارسها؛
 2. عدم توافر الكوادر القادرة على أداء الأعمال والنشاطات المصرفية الإسلامية؛
 3. لم تلق العناية والرعاية اللازمة التي تمنح عادة لأي تجربة رائدة من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية.
- حيث تمت تصفيته لتظهر فكرتها الاجتماعية بصورة جديدة وذلك عام 1971 من خلال تأسيس بنك ناصر الاجتماعي ومركزه مدينة القاهرة، الهدف الأساسي من قيامه المساهمة في توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي

¹ - هند مهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 183.

بين الناس، وقد استخدمت في ذلك منح القروض وقبول الودائع، وعلى الأخص ودائع الادخار واستثمار الأموال ومنح الإعانات والمساعدات للمستحقين مع عدم التعامل بالفائدة.

لقد عرفت فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ظهور وانتشار العديد من المصارف التي تقوم معاملاتها على الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث أصبحت معظم الدول العربية وحتى بعض الدول الأجنبية تنتهج نظام ازدواجية المصارف؛ ولعل أول تسجيل رسمي حديث لعبارة البنك الإسلامي متمثلاً في اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية بجمدة "عام 1974 في المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية، والذي باشر أعماله سنة 1975 ليكون مؤسسة دولية للتمويل الإنمائي وتنمية التجارة الخارجية وهي نتيجة الإرادة المشتركة لدول منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل إنشاء هذه المؤسسة الدولية الهادفة إلى:¹

دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة منفردة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ويتميز هذا البنك بأنه بنك حكومات لا يتعامل مع الأفراد في النواحي المصرفية. أما على مستوى العمل المصرفي التجاري للقطاع الخاص، فقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة مولد بنك دبي الإسلامي عام 1975 والذي يعتبر أول بنك إسلامي متكامل الخدمات والأنشطة يتم إنشاؤه بالمفهوم المصرفي المعاصر والذي يعتبره البعض الانطلاقة الحقيقية للمصارف الإسلامية التي تهدف إلى الربح والتي تمثل البديل الفعلي للمصارف التقليدية.

وأول بنك يتأسس خارج الدول الإسلامية هو المصرف الإسلامي الدولي عام 1978 في لوكسمبورغ وأهم أعماله مراسلة البنوك الإسلامية وخدمة الجاليات في الغرب ثم تعثر هذا البنك وأعيد افتتاحه مرة أخرى في الدانمرك سنة 1983.

ثم تلتها العديد من المصارف الإسلامية ليلعب عددها 25 مصرفاً في نهاية عقد السبعينات، واستمرت في الظهور ليصل عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية سنة 1992 إلى 192 مصرف ومؤسسة تمويلية موزعة على 34 دولة، وقد ظهرت العديد من المصارف الإسلامية كانت بدايتها بنك فيصل الاجتماعي سنة 1971.

ج. مرحلة التطور:

عرفت بلدان الخليج العربي انتشاراً واسعاً للمصارف الإسلامية على خلفية تحسن مداخلها نتيجة ارتفاع أسعار البترول، فأنشئ "بنك دبي الإسلامي" في دولة الإمارات العربية المتحدة تبعاً لمرسوم أميري أصدره حاكم دبي في 12 مارس 1975م، وهو أول مصرف تجاري إسلامي خاص في حركة المصارف الحديثة، ولعل ما حققه المصرف من نجاح هو الذي دفع إلى إصدار القانون الاتحادي رقم 06 في 15 ديسمبر 1985م، والخاص بالمصارف

¹ - هند مهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 184.

الفصل الثاني.....الإطار النظري للتمويل الإسلامي

والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية والذي نظم عمل المصارف والهيئات الإسلامية وفرض الرقابة الشرعية عليها.¹

وفي دولة الكويت، كان ظهور بيت التمويل الكويتي " كأول مؤسسة مالية إسلامية في 23 مارس 1977م بموجب المرسوم رقم 72 لسنة 1977م، وهي شركة مساهمة تقوم بالنشاطات المالية وأعمال التأمين وتتعامل مع جمهور المودعين أو المستثمرين على أساس المضاربة الإسلامية ويمنع عليها استعمال الفوائد في أي شكل من أشكال معاملاتها .

أما في مملكة البحرين، فقد ظهر بنك "البحرين" الإسلامي في نوفمبر 1979م كأول مصرف إسلامي في البلاد بموجب المرسوم رقم 02 لسنة 1979م، وفي جويلية 1983م تأسس بنك فيصل الإسلامي البحريني " كشركة مساهمة، وتوالت بعد ذلك عمليات إنشاء المصارف الإسلامية ليصل عددها اليوم ستة وعشرين (26) مصرفا.

وفي دولة قطر، كانت البداية مع إنشاء "مصرف قطر الإسلامي" الذي باشر أعماله وفقا للمرسوم الأميري رقم 45 من سنة 1982م كمؤسسة مالية مصرفية تقدم خدمات استثمارية وبنكية وفقا للشريعة الإسلامية، فيما بعد تم تأسيس "بنك قطر الدولي الإسلامي" وفقا للمرسوم الأميري رقم 52 من سنة 1990م. وتخضع المصارف الإسلامية في دولة قطر لأحكام البنك المركزي القطري ما لم تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أما في المملكة العربية السعودية، وبالرغم من أنها كانت وراء الدعم المالي لإنشاء العديد من المصارف الإسلامية وفي مختلف الدول إلا أنها بقيت خارج هذه الحركة المتسارعة، ويمكن اعتبار تحول شركة الإخوة الراجحي المصرفية للتجارة" إلى بنك تجاري إسلامي في فيفري 1988م أول خطوة في اتجاه تأسيس المصارف الإسلامية في السعودية والتي تبعتها عدة عمليات التحول للعمل وفق الشريعة الإسلامية منها "البنك الأهلي التجاري السعودي" و "بنك الجزيرة".

وعلى عكس نظيراتها الخليجية، فإن سلطنة عمان لم تعرف العمل المصرفي الإسلامي إلا بعد إقرار قانون ينظم عمل هذه المصارف في سنة 2012م من خلال إصدار المرسوم السلطاني رقم 69 تحت باب الأعمال المصرفية الإسلامية، ليكون أول مصرف إسلامي يتم إنشائه في السلطنة هو "مصرف "نزوى" الذي باشر أعماله في جانفي 2013م.

وفي المملكة الأردنية الهاشمية، تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار" في سنة 1978م كأول مصرف إسلامي لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية بموجب القانون الخاص بالبنك الإسلامي الأردني رقم 13 لسنة 1978م وبأشرف المصرف عمله في 22 سبتمبر 1979م، ثم تبعه تأسيس "البنك العربي الإسلامي الدولي" في سنة 1998م و"بنك الأردن دبي الإسلامي" سنة 2010م.²

¹ - طيبيل عبد السلام، كيفية وآثار اعتماد اتفاقية بازل 3 من طرف المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، إبراهيم سلطان شيبوط، 2017-2018، ص 07.

² - طيبيل عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 08.

أما في دولة تركيا والتي تطبق مبادئ العلمانية في أغلب جوانب الحياة بما فيها الاقتصادية، فقد رخصت للمؤسسات المالية الإسلامية بالنشاط على ترابها تحت اسم "بيوت التمويل الخاصة" من خلال المرسوم رقم 7506/1983 الصادر في 16 ديسمبر 1983م والمرسوم رقم 7833/1984 الصادر في 15 مارس 1984م وهما ينظمان نشاط التمويل اللاربوي، وأدى ذلك إلى تأسيس أول بنك إسلامي في تركيا وهو "بيت البركة التركي" سنة 1985م ثم "بنك فيصل الإسلامي التركي" في نفس السنة، وبعدها تأسس "بيت التمويل التركي الكويتي" سنة 1989م.

أما في ماليزيا وبطلب من اللجنة الوطنية للبنك الإسلامي، والتي تأسست في مطلع الثمانينات، صادقت الهيئة التشريعية بعد بحث المسألة من الناحية القانونية والفقهية والتنفيذية على قانون المصارف الإسلامية سنة 1982م، والذي تضمن لائحتين، الأولى تتعلق بإنشاء المصارف الإسلامية والثانية بالاستثمارات العمومية التي يجوز للمصارف الإسلامية المشاركة فيها، وبذلك عرفت ماليزيا سنة 1987م ميلاد أول بنك إسلامي هو "البنك الإسلامي الماليزي".

أما في دولة العراق، فقد تأسس في سنة 1993م "المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية" كأول مصرف إسلامي بموجب قرار مجلس قيادة الثورة السابق تحت رقم 205/1993م، وبعد سنة 2003م تواصلت عملية افتتاح المصارف الإسلامية، أين تم تأسيس "مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية" و "المصرف الوطني الإسلامي" في سنة 2005م وغيرها من المصارف.

وفي السودان كانت البداية بموجب الأمر المؤقت رقم 09 الذي أقره مجلس الشعب سنة 1977م، أين تم تأسيس "بنك فيصل الإسلامي السوداني" في 18 أوت 1977م، وفي قرار آخر صدر سنة 1984م ألزمت الحكومة السودانية بمعية البنك المركزي جميع المصارف العاملة على ترابها بتطبيق الشريعة الإسلامية بهدف الوصول إلى نظام مصرفي لا ربوي بالكامل، الأمر الذي أدى إلى إنشاء عدة مصارف إسلامية أخرى منها "بنك التنمية التعاوني الإسلامي" و"البنك الإسلامي لغرب السودان" عام 1984م وغيرها من المصارف الإسلامية.

هذه الفكرة كانت قد تبنتها الجمهورية الإيرانية الإسلامية بعد نجاح الثورة، حيث بدأت في أسلمة المصارف من خلال إصدار القانون المصرفي الإسلامي في 01 سبتمبر 1983م والذي أعاد تنظيم بشكل كامل الجهاز المصرفي الإيراني، وحدد تاريخ 20 مارس من سنة 1984م كآخر أجل أمام المصارف لإنهاء جميع المعاملات الربوية فيها.¹

كما أعلنت باكستان في 1979م عن قرار يقضي بالتحول الكامل نحو النظام المصرفي الإسلامي وإلزام جميع المصارف العاملة على ترابها بالامتناع عن المعاملات الربوية، القرار الذي كان تطبيقه شاق وعسير، مما دفع

¹ - طيبيل عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص08.

الفصل الثاني.....الإطار النظري للتمويل الإسلامي

بالمحكمة العليا لتحديد تاريخ 30 جوان 2001م كآخر أجل لإلغاء كل القوانين المصرفية والمالية المخالفة للشريعة الإسلامية.

وفي دولة فلسطين كانت البداية بتأسيس "شركة بيت المال الفلسطيني" في 1994م، وبتأسيس سلطة النقد سنة 1995م، تم إنشاء وفي نفس السنة "البنك الإسلامي العربي" وبعده عدة مصارف إسلامية أخرى. وفي لبنان، جاء القانون رقم 575 الصادر بتاريخ 11 فيفري 2004م المتعلق بإنشاء المصارف الإسلامية ليعطي إشارة الانطلاق لتأسيس هذا النوع من المصارف، فكانت البداية في نفس السنة بتحول "بنك البركة لبنان" إلى مصرف إسلامي وإنشاء "البنك الإسلامي اللبناني"، ليتم بعدها إنشاء عدة مصارف إسلامية.

أما انطلاقاً هذه التجربة في الجمهورية العربية السورية فقد كان بصدور المرسوم التشريعي رقم 35 لسنة 2005م والذي نظم عمل المصارف الإسلامية، فكان أول مصرف إسلامي يتم تأسيسه هو "بنك الشام" في سبتمبر 2006م، ليأتي بعده "بنك سورية الدولي الإسلامي" في ماي 2007م ثم "بنك البركة السوري" في جوان 2010م. أما أول مصرف إسلامي أسس في اليمن قبل صدور القانون رقم 21 لسنة 1996م المتعلق بالمصارف الإسلامية كان "البنك الإسلامي اليمني للتنمية والاستثمار" عام 1995م، ليعرف البلد بعد ذلك تأسيس "بنك التضامن الإسلامي الدولي" عام 1996م، "بنك سبأ الإسلامي" عام 1997م و"بنك اليمن والبحرين الشامل" عام 2002م.

أما في بلدان المغرب العربي فقد كانت بداية التجربة من تونس بإنشاء "بيت المال السعودي التونسي" في 06 ديسمبر 1985م بمقتضى القانون 108/1985، وبقي المصرف الإسلامي الوحيد على الساحة المصرفية التونسية إلى غاية تأسيس "المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية سنة 2000م بعدها تسارعت قليلاً حركة الصيرفة الإسلامية في البلاد بتأسيس "بنك نور الإسلامي" سنة 2009م و مصرف "الزيتونة" سنة 2010م ، ولمواجهة التبعات الاقتصادية والمالية لثورة الياسمين، أصدرت الحكومة في 11 جويلية 2016م القانون رقم 45/2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، والذي يقنن وينظم كل الجوانب المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

وفي الجزائر تستند الصيرفة الإسلامية على مصرفين فقط أولهما تأسيساً كان "بنك البركة الجزائري" في سنة 1990م بعد الإصلاح الذي عرفه القطاع المصرفي في نفس السنة بصدور قانون النقد والقرض والذي رخص للخواص والأجانب إنشاء المصارف والمؤسسات المالية دون أن يشير في أي من مواد الصيرفة الإسلامية، أما ثاني هذه المصارف فكان "مصرف السلام" الجزائري في 20 أكتوبر 2008م كثمرة تعاون جزائرية إماراتية ، إلا أن السلطات الجزائرية ومن خلال بنك الجزائر تتجه نحو إصدار تنظيم جديد ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر خاصة بعد الأزمة التي تعيشها مجمل القطاعات الاقتصادية نتيجة انخفاض أسعار البترول.¹

¹ - طيبيل عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 09.

الفصل الثاني.....الإطار النظري للتمويل الإسلامي

أما فيما يخص المملكة المغربية التي بقيت جد متأخرة في مجال الصيرفة الإسلامية رغم مرور أكثر من نصف قرن من ظهور هذه المصارف، فإنها تداركت هذا التأخر في سنة 2012م بإصدار القانون البنكي المغربي الجديد رقم 12/103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها الذي أقر بالصيرفة الإسلامية من خلال تنظيمها تحت مسمى "البنوك التشاركية"، عندها بدأت بعض المصارف والمؤسسات المالية المغربية في تقديم بعض المنتجات البديلة"، بعدها منح بنك المغرب عدة تراخيص لتأسيس مصارف إسلامية على غرار بنك الصفاء، بنك اليسر وبنك التمويل والإئتمان.

وعلى غرار المملكة المغربية، لم تعرف ليبيا تجربة الصيرفة الإسلامية طوال العقود السابقة، الأمر الذي لن يدوم طويلا بما أن السلطات الليبية قررت أسلمة القطاع المصرفي الليبي بالكامل، حيث أصدر المؤتمر الوطني العام الليبي خلال سنة 2012م قانونا يمنع المصارف والمؤسسات المالية العاملة في ليبيا من التعامل بالفائدة أخذا وعطاء، وفي هذا الاتجاه قام مصرف ليبيا المركزي بإصدار القانون رقم 46 لسنة 2012م المعدل للقانون رقم 01 لسنة 2005م الخاص بالمصارف وهذا بإضافة بابا خاص بالصيرفة الإسلامية وفصلا لعملية التحول التدريجي لها، ليصبح في النهاية نظاماً مصرفياً إسلامياً بالكامل بحلول جانفي 2015م، الأمر الذي لم يتحقق إلى غاية اليوم بسبب الأوضاع الأمنية السائدة في ليبيا.

أما الصيرفة الإسلامية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية فقد كانت بدايتها مع بنك البركة الموريتاني الإسلامي" في سنة 1985م، ورغم الانطلاقة الجيدة لهذا المصرف إلا أن هذه التجربة آلت إلى الفشل وانسحبت منه مجموعة البركة وأصبح تحت تسمية "بنك الوفاء الإسلامي الموريتاني"، هذه التجربة تبعها تأسيس عدة مصارف إسلامية أخرى.

وتبعاً لهذه التجارب الناجحة، أسست العديد من المصارف الإسلامية في الدول الغربية، إذ أنشئ أول مصرف إسلامي في أوروبا في سويسرا تحت تسمية "بيت المال الإسلامي" سنة 1981م والذي تحول سنة 2006م إلى "بنك فيصل الخاص سويسرا"، ثم في بريطانيا بتأسيس "بنك البركة الدولي المحدود" في سنة 1981م إلا أنه تم إغلاقه من قبل البنك المركزي سنة 1993م، ليتم لاحقاً تأسيس "البنك الإسلامي" البريطاني سنة 2004م، ليأتي الدور على قبرص بإنشاء "بنك قبرص الإسلامي" سنة 1982م، فالدايمارك بتأسيس "المصرف الإسلامي الدولي" سنة 1983م، كما سمحت ألمانيا مؤخراً للمصارف الإسلامية بالنشاط على ترابها فكان "كي تي بنك KT BANK" أول مصرف إسلامي يتم تأسيسه في ألمانيا والذي بدأ نشاطه في سبتمبر 2015م.¹

كما حرصت الكثير من المصارف الدولية على تبني الصيرفة الإسلامية بفتح فروع وشبائك إسلامية خدمة لعملائهم المسلمين ومن بينها "مؤسسة هونغ كونغ شنغهاي المصرفية"

Hong Kong & Shanghai Banking Corporation ،

¹ - طيبيل عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص11.

"إتحاد البنوك السويسرية Union des Banques Suisse" و"القرض السويسري Le Credit Suisse"، كما يوجد مصارف أخرى قامت بإنشاء وإدارة محافظ وصناديق استثمار موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية مثل "بنك تشيس مانهاتن Chase Manhattan Bank" و"جي بيه مورجان تشيس JP Morgan chase"، "دويتش بنك Deutsche Bank" و"المجموعة البنكية الأسترالية النيوزيلندية Australia and New Zealand Banking Group" و"إيه بي إن إمرو ABNAMRO" الهولندي، أما بنك "سي تي بنك Citi Bank" فقام بإنشاء بنك إسلامي تحت تسمية "سي تي بنك الاستثمار الإسلامي البحرين Bahrainiti Islamic Investment Bank" سنة 1996م، كما قام في سنة 2002م اتحاد البنوك السويسرية بتأسيس "بنك نوريا Noriban Bank"، كما احتضنت البحرين أول مؤشر مالي إسلامي "مؤشر داو جونز للسوق المالية الإسلامية The Dow Jones Islamic Market Index" والذي تأسس عام 1999م.¹

وفي هذه المرحلة تطوير وابتكار العديد من المنتجات التي تعتبر بديلة لمنتجات الصيرفة التقليدية سواء في مجال التمويل أو الاستثمار، حيث لم تكتف بصيغ التمويل المعروفة (المراجحة السلم الإجارة، المشاركة، المضاربة...)، بل قامت بتطوير هذه الصيغ بالتداخل فيما بين صيغتين أو أكثر، وأصدرت بطاقات ائتمان إسلامية، كما يجري تطوير صناديق الاستثمار الإسلامية، وتطوير صيغ لتمويل مشاريع البنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية كإنشاء صندوق البنى التحتية، بالإضافة إلى ذلك قامت المصارف الإسلامية بالتوجه نحو سياسات التصكيك وتطويرها؛

انتشرت المصارف الإسلامية بشكل واسع بحيث لم تقتصر فقط على البلدان الإسلامية، بل امتدت إلى البلدان غير الإسلامية مثل أمريكا بريطانيا، سويسرا... وتأتي في المرتبة الأولى لهذه الدول بريطانيا التي توجد فيها خمسة بنوك إسلامية بشكل كامل، وسبعة عشر بنك في شكل نوافذ إسلامية. ولقد بلغ عدد النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في سنة 2010 ما يقارب 350 نافذة؛

إنشاء العديد من الهيئات والمنظمات المساندة والضرورية لتطور وسلامة العمل المصرفي الإسلامي وتوسيع دائرة عمله، نذكر منها:²

هيئة المحاسبة والمراجعة المؤسسات المالية الإسلامية؛

مجلس الخدمات المالية الإسلامية؛

السوق المالية الإسلامية الدولية؛

هيئة التصنيف للبنوك الإسلامي؛

1 - طيبيل عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص12.

2 - هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائر، رسالة ماجستير في دراسات مالية ومحاسبة معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011-2012، 05.

مراكز إدارة السيولة.

ثانيا: تطور التمويل الإسلامي

يشهد التمويل الإسلامي نموًا متسارعًا نظرًا لما يتمتع به من مقومات أساسية تضمن له مستويات عالية من الأمان وتقليل المخاطر، ومن المتوقع أن تشهد هذه الصناعة توسعًا كبيرًا خلال السنوات القادمة، خاصة فيما يتعلق بابتكار منتجات مالية جديدة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، بما يسهم في الوصول إلى شريحة أوسع من العملاء. وقد بلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية أكثر من 700 مؤسسة تعمل في نحو 60 دولة حول العالم، من بينها 250 مؤسسة في دول الخليج العربي، و100 مؤسسة في باقي الدول العربية. ووفقًا لتقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية لعام 2013-2014م، فقد بلغ عدد عملاء المصارف الإسلامية حول العالم نحو 38 مليون عميل. ومع ذلك، فإن نحو 80% من قاعدة العملاء المحتملين لا تزال غير مستغلة، ما يشير إلى وجود فرص كبيرة للنمو في هذا القطاع على المستويين العربي والدولي.

وعلى الرغم من هذه الأرقام، إلا أن التمويل الإسلامي لم يصل بعد إلى مستوى الانتشار الذي يؤهله لمنافسة التمويل التقليدي، حيث لا تتجاوز الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية نسبة 1% من إجمالي الأصول المالية العالمية.

وقد بينت دراسة أعدتها إدارة الأبحاث والدراسات بالأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية حول تطور التمويل الإسلامي في العالم العربي والعالمي، أن الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية مرشحة لتحقيق نمو واسع خلال المرحلة المقبلة، مدفوعة بتطور منتجات أسواق المال واعتماد التقنيات المالية الحديثة، لا سيما في مجالات تحسين جودة الخدمات وابتكار منتجات جديدة لتوسيع قاعدة المتعاملين.

كما أظهرت الدراسة السنوية التي تُجرىها مجلة *The Banker*، أن الأصول المالية العالمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية قد ارتفعت من 1.509 تريليون دولار في عام 2017م إلى 1.624 تريليون دولار في عام 2018م، بمعدل نمو سنوي بلغ 7.59%، مقارنة بمعدل نمو قدره 4.74% في عام 2017.

وتُعد دول الخليج من أكثر المناطق استثمارًا في الأصول المالية الإسلامية، حيث تستحوذ على نسبة 42.3% من هذه الأصول، تليها آسيا بنسبة 28.2%، ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 25.1%، بينما تستحوذ أفريقيا على 0.8%، وباقي دول العالم على 3.5%. ويُظهر الجدول رقم (25) حجم التمويل الإسلامي حسب القطاع والموقع الجغرافي لسنة 2018م¹.

¹ - محمد قاسم عبد المجيد سويكر، دور التمويل الإسلامي في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريبيج، الجزائر، 2022، ص 119.

المطلب الثالث: خصائص التمويل الإسلامي وأسباب نشوؤه

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى اهم خصائص التمويل الإسلامي وكذا أسباب نشوؤه، كما يلي:

أولاً: خصائص التمويل الإسلامي

ينبع التمويل الإسلامي من رؤية الإسلام للمال، حيث يُنظر إليه كأداة يجب أن تُستخدم في الإنفاق على أبواب الخير والمشاريع الاستثمارية المباحة وفقاً لما حددته الشريعة الإسلامية. ومن أبرز خصائص التمويل الإسلامي ما يلي¹:

1. **الابتعاد عن التعامل بالربا**: سواء أخذاً أو عطاءً، استناداً إلى قوله تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا). فقد وضع الفقهاء والشريعة الإسلامية هذا المعيار كأهم خاصية يميز التمويل الإسلامي، ويُعد حجر الزاوية في بناء النظام المالي والاقتصادي الإسلامي. وفقاً لهذه المبادئ، يجب أن تتجنب أي معاملة مالية الفوائد أو العوائد المسبقة الناتجة عن قرض أو دين (ربا) من طرف المقرض. وطبقاً للشرع، يجب أن يتنازل المقرض عن المال أو البضائع المعارة للمقترض لفترة زمنية محددة دون أن يطلب أي تعويض دنيوي. لذلك، فإن البنوك الإسلامية لا يقوم التمويل الإسلامي بمنح قروض أو الدخول في عقود للحصول على أي زيادة على رأس المال أو الديون الناتجة عن أي معاملة ائتمانية. ولكن يمكنه شراء أو بيع البضائع مقابل الدفع النقدي الفوري أو الائتمان، بهدف تحقيق الربح، حيث يتم تسعير البضائع مع مراعاة الوقت المحدد لدفع السعر في المعاملات الائتمانية، بشرط ألا يتضمن أي زيادة على المبلغ الأصلي للدين الناتج عن صفقة البيع. هذا النظام يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ومنع تركيز الثروة في يد فئة معينة من المجتمع، مما يساهم في تقليل البطالة وضمان حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع من خلال تنمية مواردهم ومواهبهم وإبداعاتهم.

2. **توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي**: تعتبر هذه الخاصية من السمات الهامة التي يتميز بها التمويل الإسلامي مقارنة بالتمويل التقليدي. هذا النوع من التمويل يعزز اندماج عناصر الإنتاج ويحقق عوائد حقيقية تزيد من عناصر الإنتاج، مما يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة.

3. **توجيه المال نحو الإنفاق المشروع**: يعد هذا أحد الجوانب الفارقة للتمويل الإسلامي، حيث يتم تمويل الأنشطة الاستثمارية بما يتوافق مع مبادئ الدين الإسلامي، وتُستبعد المشاريع الاستثمارية المحرمة التي قد تضر بالمجتمع.

¹ - بن بختي سيف الدين، التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه في اقتصاد قياسي مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أب بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص11.

4. التركيز على سلوك الفرد: يعزز التمويل الإسلامي من قيم الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل، مما يؤدي إلى تحقيق نجاح أكبر للمشاريع الاستثمارية ويشجع على التحلي بالأخلاق الحسنة.
5. التركيز على طاقات الأفراد وإبداعاتهم: يوفر التمويل الإسلامي الأساس اللازم لتشجيع الابتكارات والإبداعات التي تُسهم في تحقيق التقدم والنمو وازدهار المجتمع، مما يتيح للأفراد تقديم أفضل ما لديهم في مختلف المجالات.
6. الحصول على التمويل دون تكلفة إضافية: من خلال التمويل الإسلامي، يمكن للمستثمرين تحقيق أرباح أكبر مقارنة بالتمويل التقليدي، خصوصاً في المشاريع ذات التكلفة المرتفعة مثل مشاريع البنية التحتية. هذا يساهم في رفع كفاءة النظام المالي الإسلامي ويساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل فعال.
7. تنوع الأدوات التمويلية: يتمتع التمويل الإسلامي بأدوات وصيغ متعددة يمكن من خلالها توفير الأموال، مما يُوسع دائرة التمويل لتشمل مختلف الأنشطة الاقتصادية. كل نوع من الأنشطة يتناسب مع صيغة أو مجموعة صيغ تمويلية محددة، مما يزيد من مرونة النظام التمويل الإسلامي في تلبية احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية. تستند خصائص التمويل الإسلامي إلى رؤية الإسلام للمال، حيث يُعتبر المال ملكاً لله، والإنسان مجرد خليفة على هذه الأموال في الأرض، ويجب عليه إدارتها وفقاً لما يرضي الله ووفقاً للمقاصد التي من أجلها خلق المال. استناداً إلى هذه الرؤية، يمكن استنباط أهم الخصائص المتعلقة بالتمويل الإسلامي على النحو التالي¹:

الخاصية الأولى: ربح الممول استحقاقه يعتمد على الملك

في جميع أنواع التمويل الإسلامي، يستحق الممول الربح بسبب ملكيته. ففي التمويل بالبيع، تكون الزيادة في الثمن الآجل مستحقة نتيجة لامتلاك العين المباعة. في التمويل بنظام الإجارة، يحصل المؤجر على الأجرة مقابل ملكيته للعين المؤجرة ومنافعها. أما في التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة أو المشاركة في الإنتاج، فإن الممول يكون مالِكاً لمال المضاربة أو حصته من مال الشركة أو للأصل الثابت المنتج، وبالتالي يستحق الربح من خلال ملكيته.

الخاصية الثانية: ارتباط التمويل بالجانب الحقيقي للاقتصاد

لا يُعتمد التمويل الإسلامي فقط على قدرة المستفيد على السداد، بل يعتمد أيضاً على دراسة الجدوى للمشروع الاستثماري. يُعتبر التمويل الإسلامي ظاهرة اقتصادية حقيقية ترتبط مباشرة بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات، ويزداد أو ينقص بناءً على احتياجات هذه الدورة للتمويل. نتيجة لذلك، يترتب على ذلك ما يلي:

1. لا يتم التمويل في حالات جدولة الديون، لأنها لا ترتبط بالإنتاج بل هي مجرد ظاهرة متعلقة بالذمم المالية.

¹ - قويدري محمد، سبع فاطمة الزهراء، أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة التراث، المجلد 08، العدد 01، 2018، الجزائر، 287.

2. يرتبط كل تمويل بمشروع أو سلعة معينة، ولا يُسمح للمستفيد بتحويله إلى استخدامات أخرى.
3. يتوقف عائد الممول في المشاركات على نتائج المشروع الذي تم تمويله. وإذا فشل المشروع في تحقيق قيمة مضافة للمجتمع، فإن الممول لا يحقق أي قيمة مضافة. وهذا يختلف عن الممول الربوي الذي يحصل على عوائد مالية حتى لو لم يساهم مشروعه في إنتاج سلع أو خدمات جديدة في المجتمع.

الخاصية الثالثة: استبعاد التعامل بالربا أخذًا وعتاءً

تستند هذه الخاصية إلى القاعدة الإسلامية التي تحرم الربا وتحظر التعامل به، كما ورد في قوله تعالى: "وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا". تعد هذه الخاصية من أبرز الخصائص الأساسية للمصارف الإسلامية، حيث إذا اختلقت المصارف الإسلامية بالمفاهيم التقليدية للربا، تصبح بذلك مشابهة للمصارف التقليدية الأخرى. في المصارف الإسلامية، تعتبر الفائدة ربا، وقد شدد الإسلام على تحريمه وهدد المتعاملين به بالحرب من الله ورسوله، كما ورد في قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ. فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ". بدلاً من الفائدة، تُعتمد ترتيبات تقاسم الربح والخسارة، حيث لا يمكن تحديد العائد الفعلي للأصول المالية التي تحتفظ بها المصارف الإسلامية إلا بعد إتمام المعاملات، على أساس الأرباح الفعلية التي تراكمت نتيجة للأنشطة القطاعية الحقيقية التي تم تنفيذها من خلال الاستخدام المثمر للأصول.

الخاصية الرابعة: توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي

من أبرز الخصائص التي يجب أن تميز التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة هو توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي الذي يدمج عناصر الإنتاج ويؤدي إلى زيادة حقيقية في الإنتاج. وبالتالي، فإن أي ربح يتحقق من هذا الاستثمار يكون ناتجاً عن زيادة فعلية في عناصر الإنتاج، مما يبرز قدرة التمويل الإسلامي على تنمية طاقات المجتمع وموارده وقدراته.

الخاصية الخامسة: العمل والاستثمار في الأوجه الحلال

هذه الخاصية تتعلق بالالتزام بالعمل والاستثمار في المجالات المشروعة وفقاً للشرع، والابتعاد عن كل ما يرتبط بالأنشطة المحرمة. فلا يجوز تمويل إنتاج السلع والخدمات المحرمة مثل الخمر ولحم الخنزير والملاهي أو القمار وغيرها. بدلاً من ذلك، يجب أن تركز الاستثمارات على الأنشطة التي تلبي حاجات الإنسان المسلم وتتناسب مع مبادئ الشريعة الإسلامية¹.

¹ - قويدري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 279.

ثانياً: أسباب نشوء التمويل الإسلامي

تعددت الأسباب التي ساهمت في ظهور التمويل الإسلامي منها:¹

1. **الضرورة الملحة لتمويل بديل:**

كانت الدول المستقلة بحاجة إلى نظام مالي يتوافق مع مبادئها الأخلاقية والمعنوية، مما دفعها إلى تطوير التمويل الإسلامي كبديل للنظم التقليدية؛

2. **الاستجابة للحاجة غير الملباة:**

كان هناك حاجة ملحة لتمويل يمكن الوثوق به، حيث كان التمويل الإسلامي يركز على التشارك في المخاطر والعائدات، مما يضمن استقراراً أكبر مقارنة بالأنظمة التقليدية؛

3. **التوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية:**

يُحظر في التمويل الإسلامي الربا (الفائدة) والغرر (عدم اليقين المفرط) والميسر (المقامرة)، مما يعزز أخلاقيات العمل الإنتاجي ويحمي من الآثار السلبية للديون؛

4. **الابتكار المالي:**

يستخدم التمويل الإسلامي عقوداً قانونية تعتمد على الأنشطة الإنتاجية في القطاع الحقيقي، مما يضمن ربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي بشكل مباشر؛

5. **الجاذبية العالمية:**

جذب التمويل الإسلامي ليس فقط المسلمين، بل أيضاً غير المسلمين بسبب قيمه الأخلاقية والمرونة والاستقرار الذي يقدمه، خاصة في فترات الأزمات المالية العالمية؛

¹- <https://www.ifac.org/>, on 09-04-2025, at 17 :00.

6. نمو الصناعة

شهد التمويل الإسلامي نموًا سريعًا ومستدامًا، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية. زادت أصوله بنسبة تصل إلى 20% سنويًا منذ عام 2007، مع نمو مماثل في سندات الصكوك والتكافل (التأمين الإسلامي)، اعتبر التمويل الإسلامي اليوم جزءًا مهمًا من القطاع المالي العالمي، حيث يمتد تأثيره إلى آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط.

المطلب الرابع: أهمية التمويل الإسلامي في الاقتصاد

إن أهمية التمويل الإسلامي للمؤسسة، تنبع من الخصائص المميزة للتمويل الإسلامي، المستمدة من الشريعة الإسلامية السمحاء كمنهج متكامل للحياة، ومن الدور الريادي المتكامل الذي تؤديه مصادر هذا التمويل في تلبية احتياجات الفرد المسلم بما يسهم في تحقيق التنمية الحقيقية للفرد والمجتمع.

فالتمويل الإسلامي، بوصفه منبثقًا من المبادئ السامية للإسلام، لا يقتصر على تلبية الحاجات المادية للفرد فحسب، بل يوازن بشكل دقيق بين الجوانب المادية والمعنوية. فهو، إلى جانب قدرته على تلبية المتطلبات الاقتصادية، يسهم من خلال مصادره المختلفة في ترسيخ قيم الأمانة، والثقة بالنفس، والإخلاص، والإتقان في العمل، كما يعزز الرقابة الذاتية والخوف من الله عز وجل أولًا وأخيرًا.

علاوة على ذلك، يعد التمويل الإسلامي أسلوبًا مثاليًا لتحقيق التوازن بين مصالح الفرد واحتياجات المجتمع، إذ يركز على تنمية الفرد من منظور يخدم الصالح العام، ويعزز فيه شعور الانتماء لدينه ووطنه ومجتمعه. ومن ثم، فإن التمويل الإسلامي، بمصادره المتنوعة، يوجه سلوك الفرد وأهدافه نحو تحقيق النفع له ولمجتمعه، باعتباره جزءًا لا يتجزأ من الكيان المجتمعي¹.

كما تكمن أهمية التمويل الإسلامي في:²

1. تحقيق العدالة الاقتصادية: تساهم التمويلات الإسلامية في توزيع العوائد بشكل عادل بين الأطراف، مما يقلل من التفاوت الاقتصادي.

2. الحد من المخاطر المالية: تعتمد على مبدأ المشاركة في المخاطر، مما يُعزز استقرار النظام المالي.

¹ - محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، دراسة أهم مصادر التمويل، كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية، عبر الرابط <https://aambfsye.org/ar> تم الاطلاع يوم 10 أبريل 2025، على الساعى 13:03.
² - <https://fnapp.jo/>, on 09-04-2025, at 16:02.

3. تعزيز التنمية المستدامة: تشجع على الاستثمار في المشاريع التي تحقق الفائدة للمجتمع، مثل البنية التحتية والتعليم.

4. جذب الاستثمارات الدولية: أصبحت التمويلات الإسلامية خياراً جذاباً للمستثمرين الباحثين عن بدائل مالية متوافقة مع الشريعة.

5. دعم الاقتصاد الأخلاقي: من خلال تجنب الاستثمار في الأنشطة الضارة كالقمار والخمور

كما يعد التمويل أساساً حيويًا في الاقتصاد، إذ يُعتبر بمثابة الطاقة التي تحرك جميع الأنشطة الاقتصادية، لا يقتصر دوره على جمع الأموال فحسب، بل يُعد الأداة الأساسية التي من خلالها يتم تخصيص الأموال لتمويل المشاريع الاقتصادية. بشكل عام، تتمثل أهمية التمويل في الاقتصاد في النقاط التالية¹:

1. استغلال الموارد المالية المجمدة: التي غالبًا ما تكون في شكل مدخرات تُودع لدى المؤسسات المالية والنقدية.

2. توفير الأموال اللازمة: لتمويل الاقتصاد بشكل مناسب، ما يساعد في سد فجوة التمويل داخليًا وخارجيًا.

3. زيادة حجم الدخل: من خلال الأساليب والأدوات التي يوفرها التمويل، بما يحقق عوائد اقتصادية.

4. تحقيق مرونة أكبر في الاقتصاد: من خلال توفير السيولة اللازمة لتمويل المشاريع الاقتصادية، خاصة تلك التي تتطلب تقنيات مستوردة أو تخصص قطاعات استراتيجية.

ولكي يكون التمويل أكثر فعالية في دعم نمو الاقتصاد، يجب أن تتوفر فيه بعض الشروط الأساسية، أبرزها:

1. التوقيت المناسب: الذي يتطلب القدرة على توفير الأموال عند الحاجة إليها.

2. توجيه الأموال لغرض التنمية: بحيث تُستثمر في تطوير القطاعات التي تحتاج إلى دعم.

3. تنوع الأدوات التمويلية: بحيث تتناسب مع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

4. الحرص على تجنب الأخطاء السلوكية المالية: مثل تلك التي حدثت خلال الأزمة المالية العالمية في

2008.

¹ - العمودي محمد الطاهر، العمليات المصرفية الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في إشارة إلى تجارب البنك الإسلامي للتنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2018، ص 179.

المبحث الثاني: تطبيقات التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية

تستخدم المصارف الإسلامية أدوات تمويلية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مثل المرابحة، والمضاربة، والإجارة، والمشاركة، لتلبية احتياجات عملائها دون الوقوع في الربا أو المخاطر غير المتوازنة.

المطلب الأول: مبادئ التمويل الإسلامي

التمويل في الإسلام يعتمد على مجموعة من المبادئ التي تضمن العدالة والتنمية الاقتصادية المستدامة. وفيما يلي تلخيص لأبرز هذه المبادئ¹:

1. الارتباط بالعقيدة: الشريعة الإسلامية تتيح جميع الأنشطة الاقتصادية بشرط أن تخدم المصلحة العامة وتحفظ القيم الإسلامية، مع منح ولي الأمر الحق في الإشراف لضمان تحقيق هذه القيم.
2. الواقعية: تشريعات الإسلام تأخذ بعين الاعتبار واقع الحياة، وتسمح بالمعاملات التي تحقق المصلحة وتمنع تلك التي تضر بالمجتمع مثل الربا، الاحتكار، والغش. المنع في بعض المعاملات ليس تعبدياً بل بهدف تجنب النزاعات.
3. الاكتناز: حرم الإسلام الاكتناز، الذي يعني تجميد الثروة وتعطيلها عن دخول دورة الإنتاج، وأكد على ضرورة تداول الأموال لتحقيق المنفعة العامة.
4. تحريم الربا: الربا يؤدي إلى زيادة المديونية دون زيادة حقيقية في الإنتاج، مما يضر بالاقتصاد ويؤدي إلى تراكم الديون بشكل غير مستدام.
5. مبدأ الغنم بالغرم: يهدف هذا المبدأ إلى العدالة في توزيع الأرباح والخسائر، حيث يتحمل الفرد الأعباء بقدر ما يحصل من حقوق ومزايا. ويجب أن تكون نسبة الربح والخسارة متوازنة.
6. الالتزام الأخلاقي: البنوك الإسلامية تتجنب التمويل في الأنشطة التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية، مثل الممارسات التي تتضمن الغرر أو الظلم، وتلتزم بالاستثمار في المشاريع الحلال.

¹ - عاد زهير، وآخرون، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة بنك البركة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2018، ص 07-08.

7. التمويل والجانب المادي للاقتصاد: التمويل الإسلامي يعتمد على تقييم المشاريع بناءً على جدواها الاقتصادية وليس فقط على قدرة المستفيد على السداد، ويرتبط مباشرةً بالأنشطة الإنتاجية. مقارنةً بالتمويل الربوي، الذي يعتبر ظاهرة مالية بحتة.

المطلب الثاني: أساليب التمويل الإسلامي

تتعدد أساليب التمويل الإسلامي ويمكن أن نلخصها فيما يلي:

أولاً: المشاركة

تعني المشاركة أن يشترك اثنان أو أكثر بحصة معينة في رأس مال يتاجران فيه معاً، والربح يوزع على حسب أموالهم أو على نسبة يتفق عليها عند العقد، يعتبر التمويل بالمشاركة من أهم الأساليب التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية بفاعلية وأخذ نواحي تميزها وتفرداها عن البنوك التقليدية، حيث يتم تقديم التمويل الذي يطلبه المتعامل معه دون أن يتقاضى البنك فائدة محددة من قبل، وإنما يشارك البنك في الناتج المحتمل، سواء كان ربحاً أو خسارة حسب أسس توزيعية متفق عليها بين البنك والعميل، ومن هنا تكون العلاقة بين الأطراف علاقة شراكة لا علاقة الدائن بالمدين.¹

كما أنها اتفاق أو عقد بين المصرف الإسلامي والعميل للمساهمة في رأس المال بنسب متساوية أو متفاوتة في إنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم، أو في تملك عقار، أو موجود منقول، سواء على أساس دائم أو متناقص بحيث يشتري العميل حصة المصرف بشكل متزايد (مشاركة متناقصة)؛

وتتم المشاركة في الأرباح التي يدرها المشروع أو العقار أو الموجود وفقاً لشروط اتفاقية المشاركة في حين تتم المشاركة في الخسائر وفقاً لنصيب المشارك في رأس المال.²

المشاركة أو الشراكة هي تعاقد اثنان فأكثر على إنشاء عمل أو مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي، بقصد الاسترباح أو تحقيق الربح، يتفق بموجبه طرفان على الاشتراك في رأس المال والعمل، ويكون الربح بينهما بنسبة مشاركة من عقود الأمانة أي ليس فيها ضمان الربح لأي طرف إلا في حالة التعدي أو التقصير.³

إذا نستخلص أن المشاركة تعني أن يشترك اثنان أو أكثر في رأس المال ليتاجروا فيه معاً، ويكون الربح موزعاً حسب نسبة المشاركة أو على أساس يتفق عليه عند العقد، في التمويل بالمشاركة، لا يتقاضى البنك فائدة محددة،

1- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص162.

2- إبراهيم الكراسنة، البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات، مطبوعات صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص11.

3- عبد الكريم أحمد قندوز، المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي للنشر، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص143.

بل يشارك في النتيجة المحتملة (ربحًا أو خسارة) وفقًا لنسب متفق عليها، مما يجعل العلاقة بين الأطراف علاقة شراكة وليس علاقة دائن بمدين.

1. **التأصيل الشرعي:** أكد القرآن والسنة والاجماع على مشروعية المشاركة، فقد أشار القرآن الكريم لمفهوم المشاركة في آيات توزيع الميراث في قوله تعالى: " ... فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ۗ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةٍ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَلِيمٌ."¹

فالأية تشير لمشروعية الملكية المشتركة في الميراث أي شركة الملك، ويمكن أيضا أن تشمل أيضا شركة العقد. ويذكر القرآن الكريم الشركاء على تجنببغي بعضهم على بعض في قوله سبحانه وتعالى: " قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَبْتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لِيَبْغِيَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ، وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ."²

وفي السنة، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكِينَ، مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِنْ خَانَهُ خَرَجْتَ مِنْ بَيْنَهُمَا".

وفي حديث آخر، قال النبي صلى الله عليه وسلم: " يد الله على الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خان أحدهما صاحبه رفعها عنهما".

وقد روي أن البراء بن عازب وزيد بن الرقم رضي الله عنهما كانا شريكان فاشتريا فضة بنقد ونسيئة، فبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأمرهما أن ما كان بنقد فأجيزوه وما كان نسيئة (أجل) فردّوه. ويروى أن النبي صلى الله عليه وسلم، شاركه ابن أبي السائب في التجارة قبل الإسلام، فلما كان يوم الفتح جاءه ابن أبي السائب فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: "مرحبا بأخي وشريكي، كان لا يدارى ولا يماري".

بالإضافة إلى الأدلة في الكتاب والسنة، فقد اجمع العلماء على مشروعية الشركة، فقد عرفها علماء الحنفية بأنها: "عقد بين المتشاركين في الأصل والربح والمالكية بأنها "إذن من كل واحد منهما أو منهم لآخر في التصرف في مالهما". في حين يعرف علماء الشافعية المشاركة بأنها: "عقد" يثبت به حق شائع في شيء لمتعدد"، ووفقا لعلماء الحنابلة هي: "اجتماع في استحقاق أو تصرف"، وعليه فقد اجتمع علماء الشافعية والحنابلة حول مصطلح الشركة للإشارة إلى معناها الواسع الذي يشمل كل من شركة الملك وشركة العقد، بينما استعمله علماء الحنفية والمالكية للإشارة إلى شركة العقد، وهي الأقرب إلى الشركة الحديثة في مجال التمويل الإسلامي كونها نوع من أنواع شركات العقود.³

1- سورة النساء الآية 12.

2- سورة ص الآية 24.

3- أمال إبراهيم علي، دور الهندسة المالية الإسلامية في تجنب آثار الأزمات المالية العالمية التجريبية الماليزية نموذجاً، أطروحة دكتوراه في مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2020-2021، ص32.

2. شروط المشاركة:

- ومن القواعد التي وضعها الفقهاء لضبط التمويل بالمشاركة ما يلي¹
- أ. يجب أن يكون لدى جميع الشركاء أهلية التعاقد، أي أن يكونوا بالغين عاقلين، وهذا الشرط لا يمنع كون أحد الطرفين غير مسلم أو مؤسسة؛
 - ب. أن يكون رأس مال الشركة في شكل أصول نقدية، ويجوز باتفاق الشركاء الاسهام بأصول غير نقدية (عروض) بعد تقويمها بالنقد المعرفة مقدار حصة كل شريك؛
 - ج. أن لا يكون رأس المال ديناً، وأن يكون حاضراً عند بدء العمليات للتأكد من خلط الأموال؛
 - د. ينبغي أن تكون أنشطة الشركة أو الأعمال التي يقوم بها الشركاء متوافقة مع الشريعة وأن لا يكون الهدف منها أمراً محرماً في الإسلام؛
 - هـ. طريقة تقاسم الأرباح بين الشركاء يجب الاتفاق عليها في العقد في شكل نسب شائعة في الأرباح (وليس مبلغاً مقطوعاً أو نسبة من رأس المال) تجنباً للغرر والنزاع بين الشركاء؛
 - و. يتم احتساب نسبة من صافي الربح مقابل الإدارة والاشراف لمن يدير الشركة ويقوم بأعمالها، أو يحسب له مكافأة مقابل جهده؛
 - ز. عدم بيع حصة الشريك إلا بعد حيازتها عينا أو حكماً؛
 - ح. لا يجوز اشتراط ضمان أحد الشركاء، وإنما يكون هناك ضمانة ضد التعدي والتقصير وسوء الأمانة من جانب الشريك المفوض بالإدارة.

3. أنواع المشاركة:

هناك عدة أنواع من المشاركة ونذكر منها:²

- أ. المشاركة الثابتة (الدائمة أو طويلة الأجل): وهي نوع من المشاركة تقوم على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأسمال مشروع معين مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية هذا المشروع وشريكا كذلك في كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنسب التي يتم الاتفاق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة، وفي هذا الشكل تبقى لكل طرف من الأطراف حصص ثابتة في المشروع؛
- تقوم هذه المشاركة على قيام المصرف الإسلامي بتمويل جزء من رأس مال مشروع تجاري معين كأن يكون مصنعا أو مبنى أو مزرعة أو غيرها، من مجالات الاستثمار المختلفة، قائم فعلا أو سوف ينشأ على أن يكون شريكا في رأس ماله وفي ملكية مجوداته والالتزام بمتطلباته، وشريكا كذلك في الربح والخسارة كما أن له الحق في المشاركة في إدارته والإشراف والرقابة واتخاذ القرارات الإستراتيجية أو غيرها حسب الاتفاق، ومبدئيا تتوزع نتائجها بين البنك

¹- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص 163.

²- عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سبق ذكره، ص 144.

والمعامل حسب الاتفاق في حالة الربح وبنسبة حصة كل طرف في رأس المال في حالة الخسارة، والمقصود بكونها ثابتة هو استمرارية وجود كل طرف فيها حتى نهايتها، أي أن كل طرف يحتفظ بحصته ثابتة في رأس مال المشروع، حتى يتم إنجازه وتصفى الشركة.¹

ب. المشاركة المتناقصة (المشاركة المنتهية بالتمليك):

في هذه الصورة تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بالاشتراك مع عميل بتمويل المشروع المطلوب (بناء مصنع، أو إنشاء عمارة سكنية، استيراد تجهيزات...) ثم تقوم ببيع جزء من حصتها دوريا (كل سنة مثلا) إلى الشريك (العميل) حتى تؤول ملكية الشركة أو المشروع كلية للشريك في نهاية المدة المتفق عليها. ومن صور المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:²

الصورة الأولى: أن يتفق المصرف مع الشريك على أن يكون إحلال هذا الشريك محل المصرف بعقد مستقل يتم بعد إتمام التعاقد الخاص بعملية المشاركة بحيث يكون للشريك حرية كاملة في التصرف ببيع حصته لشريكه أو لغيره؛ **الصورة الثانية:** أن يتفق المصرف مع الشريك على المشاركة في التمويل الكلي أو الجزئي لمشروع ذي دخل متوقع وذلك على أساس اتفاق المصرف مع الشريك الآخر لحصول المصرف على حصة نسبية من صافي الدخل المحقق فعلا مع حقه بالاحتفاظ بالجزء المتبقي من الإيراد أو أي قدر منه يتفق عليه ليكون ذلك الجزء مخصصا لتسديد أصل ما قدمه المصرف من تمويل، وعندما يقوم الشريك بتسديد ذلك التمويل، تؤول الملكية له وحده؛

الصورة الثالثة: يحدد نصيب كل شريك حصص أو أسهم يكون له فيها قيمة معينة ويمثل مجموعها إجمالي قيمة المشروع أو العملية وللشريك إذا شاء أن يقتني من هذه الأسهم المملوكة للمصرف عددا معيناً لسنة بحيث تتناقص أسهم المصرف بمقدار ما تزيد أسهم الشريك إلى أن يمتلك كامل الأسهم فتصبح ملكيته كاملة.

ج. المشاركة المتغيرة:

هي البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين حيث يتم تمويل العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه ثم يتم أخذ حصة من الأرباح النقدية؛

د. المشاركة المباشرة:

ويدخل فيها البنك الإسلامي شريكا في عمليات تجارية أو استثمارية مستقلة عن بعضها البعض، حتى بالنسبة للمشروع الواحد وتختص بنوع أو عدد معين من السلع، ويطلب البنك مساهمة مالية من الشريك تتراوح بين 25 و40% تبعا لنوع العمليات تجارة داخلية أو خارجية)، وفي هذه الحالة توزع الأرباح بين الطرفين كل حسب مساهمته في رأس مال الصنفقة بعد القيام بتخصيص جزءا من الأرباح للشريك نظير إدارته للعملية وتسويق وتوزيع السلعة، وقد تؤول ملكية هذا النوع من المشاركة إلى الشريك إذا رغب في شراء نصيب البنك بموجب عقد جديد،

¹ - زقاري آمال، التمويل بعقد المشاركة في المصارف الإسلامية، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، دون مجلد، العدد الرابع، 2018، ص35.

² - عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سبق ذكره، ص144.

ترجع أهمية هذا النوع بالنسبة للبنك الإسلامي إلى سرعة تصفية العمليات التجارية، مما يتأتى مع زيادة معدل دوران رأس مال البنك (استثماراته) هادفاً من وراء ذلك زيادة العائد الناتج من هذا النوع من المشاركة، هذا فضلاً عن توزيع المخاطر بين البنك وعملائه في هذا المجال، كما يتمكن البنك من مراقبة المشاركين معه من خلال مقارنة نتائج أعمالهم التي تمت؛

هـ. المشاركة في رأس مال مشروع

تسمى المشاركة التشغيلية في رأس مال المشروع أو المساهمة في تمويل رأس مال المشروع حيث يقوم البنك بتقييم أصول الشريك ليحدد حجم التمويل الذي سيقدمه، ويشترط ألا تقل مساهمة الشريك عن نسبة معينة (مثلاً 15%) من جملة رأس مال المشروع الذي سيتم تشغيله، هذا وفي المجال الصناعي فإن البنك لا يشترط على الشريك تقديم أي مساهمة مالية، إذ أن مساهمته في هذه الحالة تكون هي الأصول التي تم تقييمها وتمثل حصة الشريك، بالإضافة إلى جهده الإداري.

4. تقييم استخدام المشاركة في المصارف الإسلامية

يعتبر نظام المشاركة بالإضافة لنظام البيع لأجل بهامش ربح (بيع المراجعة للآمر بالشراء) هما النموذجان الرئيسيان للتمويل الإسلامي.

وقد أشارت معظم البحوث النظرية التي أجراها الاقتصاديون الإسلاميون إلى ترجيح كفة المشاركة على كفة هامش الربح.

ولهذا استخدمت البنوك الإسلامية نظام التمويل بالمشاركة كقاعدة أساسية للتمويل المصرفي الجديد الذي دعت إليه، وجاءت لتكريسه في الواقع، ولكنها سرعان ما وجدت أنها غير قادرة على استعماله بفاعلية للأسباب التالية:¹

- أ. أن نظام التمويل بالمشاركة غير قادر على تلبية كل حاجات ومتطلبات الحياة الاقتصادية من أموال؛
- ب. أن نظام المشاركة لا يحقق الأرباح المتوقعة؛
- ج. مشاكل الإدارة وتدور حول الصعوبات التي تواجهها البنوك في الإشراف على المشاريع التي تمولها بالمشاركة ومتابعة تنفيذها، خاصة حينما يكون مكان المشروع بعيداً عن موقع البنك؛
- د. مشاكل المشاركين: وهي الأكثر خطورة غالباً لعدم توفر الكفاءة المهنية المفروضة لديهم، وتحاييلهم على البنوك، من حيث امتناعهم عن الإعلان عن الأوضاع الفعلية للمشروعات، أو الإعلان عنها بشكل غير صحيح أو التصريح بخسائر وهمية، وذلك بهدف الاحتفاظ بأعلى نسبة ممكنة من الأرباح من جهة، وتحميل البنك الخسارة التي تجر من نصيبه في رأس المال من جهة أخرى، وأهم أدوات التحايل المستعملة من طرفهم هي عدم مسك حسابات

¹ - حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص 170.

أصلاً أو مسكها بشكل غير منضبط، وأيضاً الغش في كل ما تفترض طبيعته عمليات التقويم كالبضائع والأصول، ودفع رواتب مرتفعة للمسؤولين، وهذه الأداة الأخيرة يهدفون منها كذلك التهرب من أداء الضرائب على الأرباح؛ هـ. عدم رغبة أصحاب المشاريع الناجحة أساساً في الدخول في مشاركات مع البنوك، نظراً لنجاح مشروعاتهم وعزوفهم عن دخول الغير معهم فيها، وهنا إذا لم تستطيع البنوك الإسلامية التعامل معهم على غير نظام المشاركة فإنهم يتوجهون للبنوك التقليدية التي تبقي علاقاتهم بها في حدود الدائنية والمديونية؛

و. ارتفاع تكاليف التشغيل والإدارة: خصوصاً إذا احتاج تنفيذ المشروع إلى درجة عالية من الخبرة الفنية أو المؤهلات العلمية خصوصاً في المشاريع ذات الطبيعة الخاصة والتي تقوم أعمالها على اختصاصات متنوعة، وتحتاج عملية المراقبة لتسيير أعمالها والضبط لمصاريفها وإيراداتها إلى متابعة مستمرة من أجهزة متخصصة؛ ز. صعوبة تسييل التمويل في عمليات المشاركة: حيث أن عقود المشاركة هي من العقود الدائمة غالباً، لذا بمجرد إتمام العقود، يصبح من الصعب إنهاؤها قبل إتمام المشاريع المرتبطة بها ولو دلت النتائج الأولية على عدم نجاح المشروع؛

ح. التضارب القائم بين قيم الأطراف المتعاقدة قد يسبب مشكلات عند تنفيذ المشروعات ومتابعتها: وهكذا يكون على البنوك عند تقديمها للتمويل لعملائها أن تضع في اعتبارها هذه العوامل، بالإضافة إلى جدوى المشروعات محل البحث؛¹

ط. الرغبة في الخصوصية: كما أن الرغبة في الخصوصية هي ظاهرة طبيعية معترف بها، والخصوصية قد يحتاج إليها لإبقاء سرية العمليات الفعلية للمشروع، لحماية قواعد المزايا المقارنة للمشروع أو لتجنب قواعد حكومية معينة... الخ، وما لم تكن الأطراف المتعاقدة مستعدة للمشاركة في هذه الخصوصية، فسيكون من الصعب تطبيق المشاركة؛

ي. تسيير العمل المؤسسي للمشروع: ولهذا ما لم توجد علاقة سلوكية متطابقة، ستصبح عقود المشاركة مصدراً لعدم الارتياح للممولين والمستخدمي التمويل لوجود عوامل مؤسسية مثل استكمال الشكليات القانونية أو المحاسبية في العمليات اليومية للمشروع وغيرها، أخذ رأي وتوقيع ممثلي أطراف المشاركة على العمليات اليومية للمشروع.

ثانياً: المضاربة

تعرف المضاربة بأنها عقد بين طرفين يدفع بمقتضاه الطرف الأول إلى الطرف الثاني مالا معلوماً ليتاجر له فيه والربح بينهما بالاتفاق.²

المضاربة هي صيغة تمويلية استثمارية تملك أهمية كبرى بين أدوات التمويل الإسلامي، فهي تعمل على جمع المدخرات ووضعها في أيدي أصحاب الكفاءة والمهارة بهدف تنميتها، تقوم فكرتها على تزواج مال من جانب وعمل

¹ - حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص 172.

² - بوعتبة فوزية، تجريم المضاربة غير المشروعة ضماناً لتحقيق الأمن الاقتصادي، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 03، العدد الخاص ماي 2023، ص 303.

من جانب آخر بقصد الاسترباح وتنمية الأموال، حيث يدفع رب المال إلى المضارب (رب العمل مالا ليتجر فيه، ويكون الربح مشتركا بينهما حسب الاتفاق على أن تكون الخسارة على رأس المال فقط، إلا إذا ثبت التعدي أو التقصير من جانب المضارب¹.

يمكن أن نستخلص بأن المضاربة هي عقد بين طرفين يتم بمقتضاه دفع مال معلوم من الطرف الأول إلى الطرف الثاني ليتاجر فيه، والربح بينهما يتم بالاتفاق، حيث يكون الخسارة على رأس المال فقط، إلا إذا ثبت التعدي أو التقصير من جانب المضارب.

1. **التأصيل الشرعي:** ثبت التعامل بالمضاربة قبل بعثة النبي صل الله عليه وسلم، وبعد بعثته، فقد كان الرسول محمد صل الله عليه وسلم، يضارب بمال خديجة رضي الله عنها، وأيضا عمل بها الصحابة ومن أشهرهم في التعامل بالمضاربة الصحابي "الزبير بن العوام" كان ابن عباس (رضي الله عنهما) إذا دفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه ألا يسلك به مجرا، ولا ينزل به واديا، ولا يشتري به ذات كبد رطب، فإن فعل فهو ضامن، فرفع شرطه إلى الرسول صل الله عليه وسلم فأجازه.

وفيما يتعلق بدليل القياس فقد قاس بعض العلماء المضاربة على المساقاة التي تمثل مشاركة مشروعة بين طرفين يقدم أحدهما الأصول الثابتة من الأشجار المثمرة ويقوم الآخر بالعناية بها وسقيها وإصلاحها، على أن يتم توزيع الناتج بينهما حسب الاتفاق، كما استدلل العلماء على مشروعيتها بأن الإنسان قد يكون له مال لكنه لا يهتدي إلى التجارة، وقد يهتدي إلى التجارة لكنه لا مال له فكان في شرع هذا العقد دفع الحاجتين، والله تعالى ما شرع العقود إلا لمصالح العباد وقضاء حوائجهم.

ومن الضوابط الفقهية للتمويل بالمضاربة في المصارف الإسلامية نجد ما يلي:²

أ. لا يشترط في رب المال أن يكون مسلما، لأن المضاربة نوع من التجارة والمعاملة وهي توكيل من قبل رب المال للمضارب بالتصرف في المال، لكن يكره أن يدفع رب المال المسلم ماله مضاربة إلى مضارب (رب العمل) غير مسلم، فقد لا يتحرز عن البيع والشراء بالحرم إذا انفرد في التصرف؛

ب. المال المقدم تمويلا هو مال نقدي أساسا، وإن كان غير ذلك فيقوم بنقود طبقا لرأي جمهور العلماء، وقد أجاز بعض الفقهاء أن يكون رأس مال المضاربة عيني كالْبضاعة والآلات وغيرها؛

ج. أن يكون رأس المال عينا لا دينا أي لا يكون دينا في ذمة المضارب؛

د. أن يكون رأس المال محددًا ومعلوما قدرًا وجنسا وصفة، لأن جهالته تفضي إلى المنازعة خاصة عن التصفية؛

هـ. أن يكون رأس المال مسلما للمضارب ليسهل عليه التصرف فيه، ويقصد بالسليم إما الدفع بالمناولة أو

تمكين المضارب من أخذه، فلا تصح المضاربة بالمال مع بقاء يد المالك عليه؛

1- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص 156.

2- أمال إبراهيم علي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

و. مجالات العمل بهذه الصيغة هي كل المجالات الاقتصادية، طبقاً لما ذهب له مجموع الفقهاء، ومعنى ذلك أنها يمكن أن تتعامل مع القطاع التجاري والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي والقطاع الخدمي، كذلك فقد تتمثل في أصول ثابتة أو متداولة، وقد تتمثل في ملكية هذه الأصول أو في ملكية منافعها (الإجارة)؛

ز. المسؤول عن الإدارة والتشغيل وصاحب الحق في ذلك هو المضارب (المستثمر) وليس من حق رب المال (الممول) أن يتدخل في ذلك، لكن له أن يشارك في وضع النظام الأساسي للمشروع وله أن يتابع ويراقب؛

ح. يجوز لصاحب المال أن يشترط على المضارب من الشروط ما يحفظ له ماله، كضمان ومن حيث المبدأ لا ضمان على المضارب إذا ما قام بما يجب أن يقوم به وفقاً للشروط المتفق عليها في العقد، أما إذا أخل المضارب بهذه الواجبات ولم يلتزم بتلك الشروط فهو ضامن لما يمكن أن يحدث فمال المضاربة على ملكية صاحبه، وهو أمانة في يد المضارب، ولا ضمان عليه ما لم يتعد أو يهمل؛

ط. يمكن للمضارب أن يخلط مال المضاربة مع مال مضاربة أخرى عند عدم الشرط على منع ذلك، كما أن له أن يخلطه مع ماله وهو يعمل فيهما معاً، طبقاً للنظام المتفق عليه، ومعنى ذلك أن تتخذ المضاربة صورة المضاربة المشتركة، بحيث تجمع بين أكثر من ممول، ومن ثم تبدو فكرة حصص المضاربة وصكوك المضاربة؛

ي. للمضارب أن يضارب بهذه الأموال وله أن يستعين بغيره في إدارة العمل، مادام ذلك من مقتضيات النشاط الاقتصادي، والمصروفات المتعلقة بالمضاربة تحسب عليها؛¹

ك. المضاربة قد تكون مطلقة من حيث المحال والزمان والمكان وقد تكون مقيدة، كما أن هناك أعمال يملكها المضارب بمطلق العقد وهي التي يقتضيها العرف مثل البيع والشراء، وهناك أعمال يؤديها بالتفويض من رب المال كخلط مال المضاربة بماله، وهناك أعمال لا يؤديها إلا بالإذن الصريح، مثل الاستدانة على مال المضاربة أو إقراضه، كما يجوز لرب المال القيام بالأعمال الرقابية بعد الصرف، وتقديم خدمات للمضاربة بأجر لدى بعض الفقهاء ولدى البعض الآخر يجوز له المشاركة في الأعمال الإدارية، ماعدا الأعمال الخاصة باتخاذ القرارات؛

ل. للمضارب نفقته المعتادة إذا سافر من أجل عمل المضاربة، ويمكن أن يقاس على ذلك إن تفرغ لأعمال المضاربة، وله أن يستأجر من المباني والأدوات والأيدي العاملة ما يتطلبه عمله؛

م. العائد من المضاربة إن كان خسارة فعلى رب المال ولا شيء على المضارب، أما إن تحقق ربح فله الجزء المسمى، ويشترط أن يحدد بشكل نسبي (نسبة محددة يتفق عليها)، ولا يجوز أن تكون حصته مجهولة، كما لا يجوز أن تحدد الحصص له أو لرب المال بشكل يقيني مطلق، حيث يشترط الفقهاء النص صراحة على حصة رب العمل (ومن البديهي أن الحصة الباقية من الربح تكون لرب المال)، فإن جهل نصيبهما فسدت المضاربة، لأن الربح هو المعقود عليه وجهالة المعقود عليه تفسد العقد، ويتفق جمهور العلماء على مشاركة المضارب في الربح وعدم مشاركته لرب المال في الخسارة، لأن الربح في المضاربة يستحقه رب المال مقابل ماله ويستحقه رب العمل مقابل عمله، وليس

¹ - أمال إبراهيم علي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

من العدل أن يضيع على المضارب جهده وعمله وهو يتحمل الخسارة مشاركة مع رب المال، إلا إذا كان ناتجا عن إهمال أو تقصير من المضارب والأصل ألا يوزع الربح إلا في نهاية المضاربة وبعد استرداد المال، ولكن إذا تراضي الطرفان على قسمته دوريا دون تصفية المضاربة فإنه يجوز؛

ن. مال المضاربة أمانة في يد المضارب لا يضمنه إلا إذا تعدى أو قصر في المحافظة عليه، وبالتالي لا يجوز أخذ ضمانات من المضارب، ولكن يجوز أخذ ضمانات لمواجهة ما يمكن حدوثه من تعديه أو تقصيره في المحافظة على المال؛

س. عند إفساد المضاربة لتخلف أحد الشروط الأساسية أو مخالفة المضارب للشروط المتفق عليها، تتحول المضاربة إلى إجارة لدى بعض الفقهاء، أو إلى دين في ذمة المضارب لدى البعض الآخر ولدى آخرين يحاسب على أساس ربح المثل؛

ع. إذا انتهت المضاربة ولم يرد المضارب رد المال لصاحبه يتحول المال إلى دين حسب بعض الفقهاء، أو تظل المضاربة سارية لدى البعض الآخر ويطلب بالحصة من الربح أو مثله، أو أن يكون كله لرب المال وللمضارب أجر المثل؛

ف. قد يتم الاتفاق على أنه في حالة عدم تمكن المضارب من تصريف بضاعة المضاربة خلال المدة المتفق عليها، يلتزم المضارب بشراء بضائع المضاربة مرابحة؛

ص. أن لا يتم توزيع الربح إلا بعد القسمة واسترداد رأس المال وإخراج المصاريف تطبيقا للقاعدة: لا ربح إلا بعد وقاية رأس المال.¹

2. أنواع المضاربات

هناك عدة أنواع من المضاربات منها:²

أ. **المضاربة الفردية:** وهي المضاربة التي تكون العلاقة فيها ثنائية بين مضارب واحد يقدم العمل والجهد والإدارة وبين رب مال واحد يقدم المال؛

ب. **المضاربة الجماعية (المشتركة):** وهي المضاربة التي تتعدد فيها الأطراف المشتركة في المضاربة بين أصحاب رؤوس الأموال وأرباب العمل والخبرة، وأهم صور هذه المضاربات التي تمارسها المصارف الإسلامية ما يلي:

01. الصورة التي يتعدد فيها أصحاب رؤوس الأموال وينفرد فيها المضارب، وذلك في حال قيام المصرف الإسلامي باستثمار الحسابات الاستثمارية (الودائع) بنفسه دون الاستعانة بمضاربين آخرين؛

02. الصورة التي يتعدد فيها المضاربون وينفرد فيها رب المال، وذلك في حال قيام المصرف الإسلامي باستثمار الحسابات الاستثمارية (الودائع) مع مضاربين متعددين؛

¹ - أمال إبراهيم علي، مرجع سبق ذكره، ص40.

² - حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص158.

03. الصورة التي يتعدد فيها أطراف المضاربة، أرباب المال والمصرف الإسلامي والمضاربون، وتتمثل في قيام المصرف الإسلامي بإعطاء المال مضاربة لغيره، أي أن العلاقة تقوم بين أرباب المال أصحاب الحسابات الاستثمارية والمصرف الإسلامي كوسيط، والمضاربون الذين يأخذون المال من المصرف لاستثمارها.

ج. **المضاربة المطلقة:** وهي أن يدفع رب المال (أصحاب الحسابات الاستثمارية) المال إلى المصرف الإسلامي ليستثمره من غير تقييد بزمان أو مكان المضارب، ولا نوع التجارة، ويفوض فيها المضارب في العمل وفقاً لما يراه محققاً للمصلحة؛

د. **المضاربة المقيدة:** وهي التي يدفع فيها رب المال (أصحاب الحسابات الاستثمارية) المال إلى المضارب (المصرف الإسلامي) وتقييد بزمان أو مكان أو نوع من متاع معين بيعاً أو شراءً، أو هي التي يتقيد فيها المضارب بتصرف معين يتفق عليه عند التعاقد، ويمثلها في التطبيق المصرفي المعاصر حسابات الاستثمار المقيدة.

3. تقييم استخدام نظام المضاربة في المصارف الإسلامية

نجح نظام المضاربة في أن يكون الأسلوب الرئيسي الذي اعتمدته المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية من حيث صياغة علاقتها بعملائها الذين يقدمون الأموال لهذه المؤسسات والمصارف لاستثمارها حيث يكون المصرف مضارباً والمستثمرون هم أرباب العمل، وذلك على أساس قسمة الأرباح بنسبة متفق عليها،

إلا أنه عندما يكون المصرف هو رب المال والمضارب هم المتعاملون معه، من أصحاب المشاريع وطالبي التمويل، لا يحظى بالنجاح المتوقع، حيث يلاحظ ضآلة حجم التمويل عن طريق استخدام المضاربة لدى المصارف الإسلامية، ويعزى لصعوبات ومشاكل في التطبيق العملي بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالتمويل عن طريق المضاربة، هذه المخاطر جعلت المصارف تتردد كثيراً في استخدام المضاربة، ولقد بلغت نسبة التمويل عن طريق المضاربة ما يعادل 1% - إلى 2% من مجموع أساليب التمويل في المصارف الإسلامية.¹

ثالثاً: تمويل المزارعة، المغارسة والمساقاة

تعريف تمويل المزارعة المغارسة والمساقاة: فكرة هذا النوع من التمويل أن يكون لأحدهم أرض زراعية، أو بها حدائق المزارعة هي ولا يستطيع العمل بها أو لا يرغب في ذلك، فيبحث عن فرد ما يخدمها أو يزرعها ويغرسها مقابل نصيب من نتائجها، حيث أن عقد على زراعة أرض زراعية والمغارسة على غرس الأرض والمساقاة عقد شركة على دفع البساتين إلى من يعتني بها ويحافظ عليها بخدمتها وحراستها مقابل نصيب من الثمار وهذه الصيغ ليست من الإجارة أو المؤاجرة، لذلك فإنه إن لم تأت الأرض بمحصول فليس للعامل أن يطالب بأجره.²

1. **المزارعة:** هي أحد عقود التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمستخدم في تمويل القطاع الزراعي، وقد تم استخدامها من قبل الصحابة والتابعين، وتعرف اصطلاحاً على أنها "اكتراء (تأجير) العامل الأرض ليزرعها مقابل

1 - حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص 159.

2 - أمال إبراهيم علي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

بعض ما يخرج منها، وتعتبر المزارعة نوع من أنواع المشاركة، حيث إنها تكون بين طرفين أحدهما يمتلك الأرض والآخر يقوم بالمجهود أو النشاط الزراعي، نسبة لعدم امتلاك البنوك الإسلامية لأراضي زراعية للدخول في عقود مزارعة مع أفراد، من الممكن أن يدخل البنك كطرف ثالث ممول لعقد مزارعة بين مالك الأرض الطرف (الأول) والمزارع الطرف (الثاني) ويتفق الأطراف الثلاثة على نسبة الأرباح بينهم، وهذا العقد بهذه الكيفية هو أقرب ما يكون لعقود المشاركة المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية في القطاع الزراعي.

2. المساقاة

المساقاة كمفهوم في اللغة يشير إلى توفير الماء لمن يحتاجه، سواء كان نبات أو إنسان أو حيوان، وتشير أيضاً إلى توفير خدمات الري الزراعي بمقابل مادي محدد، تكون عقود المساقاة بين طرفين أحدهما يمتلك بستاناً أو حقلاً والآخر يمتلك الخبرة في مجال الري أو الزراعة أو يمتلك مصدراً للماء كالأبار أو ماكينات الري من خلال الترع والمجاري المائية، يقوم الطرف الأول بتفويض الطرف الثاني بخدمة ورعاية البستان أو الأشجار ويكون الاتفاق على نسبة معينة من الإنتاج وتعتبر المساقاة أحد عقود المشاركة لتمويل الأنشطة الزراعية، والتي تكون بين صاحب الشجر أو البستان والمزارع العامل، ويحدد في العقد الوقت ونوع العمل ومقدار الربح للطرفين.¹

إذا نظرنا إلى طبيعة عقد المساقاة نجد أن الحاجة له ربما تنبع من الحوجة لبذل الجهد والخبرة لرعاية البستان أو الأشجار وليس التمويل بشكل مباشر، لذلك من الصعوبة وجود تطبيق عملي لهذه العقود التمويلية على أرض الواقع. وبالرغم من ذلك فإنه يمكن اقتراح هذا العقد كصيغة استثمارية للبنوك التي تمتلك بساتين أو أراض بها أشجار وهي لا تمتلك الخبرة أو الوقت اللازمين للعناية بهما، حيث يمكنها الاستفادة من المزارعين أو من لديهم الخبرة في المجال المعني والدخول معهم في عقود مساقاة على أن يوزع العائد بين الطرفين.

3. المغارسة

يأتي مفهوم المغارسة من غَرَسٍ أو غراس، ويقال غَرَسَ الشجر إذا ثبته في الأرض والذي يقوم بالفعل مقابل أجر يسمى مغارساً، وعقود المغارسة تكون بين طرفين يدفع أحدهما (المالك) الأرض للآخر (العامل) بغرض غرسها، ويكون الناتج من شجر أو ثمار يعود للطرفين بنسبة يتفق عليها، وبالإضافة للإيجاب والقبول، يشترط في العقد تعريف الأرض المراد غرسها ونوع الأشجار التي يراد زراعتها ومدة العقد ونصيب طرفي العقد، كما لا بد من التركيز على أن المغروس يجب أن يكون من الأشجار أو النخيل وليس من المحاصيل، كما يشترط ضمن عقد أن تنمو الأشجار بقدر معين يتفق عليه من قبل الطرفين على أرض الواقع نجد أن هذه الصيغة من العقود لم تأخذ حظها من التطبيق، إذ أن البنوك الإسلامية قلما تمتلك أراض زراعية أو الأيدي العاملة للقيام بمهام المغارسة لمن يمتلكها الأراض. وبالرغم من ذلك، فيمكن للبنوك القيام بشراء أراضي زراعية أو الدخول في شراكة مع مزارعين بغرض

¹ - عبد الكريم قندوز، أحمد الشاذلي، وآخرون، دور التمويل الإسلامية في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية، صندوق النقد العربي للنشر، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، دون طبعة، 2022، ص 20.

الاستثمار من خلال عقود المغارسة، أو أن يقوم البنك بإنشاء شركة تقوم بأعمال المغارسة وإنشاء عقود مع عدد كبير من المزارعين و ثم تقاسم الأرباح، أو يمكن للبنوك الإسلامية الدخول في عقود المغارسة من خلال طرف ثالث كما أشرنا في عقدي المزارعة والمساقاة¹.

4. **التأصيل الشرعي لصيغة المزارعة والمغارسة والمساقاة** يرى جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة وبعض الأحناف) جواز المزارعة والمساقاة على جوازها بدفع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعملوا فيها من أموالهم مقابل شطر من محصولها، وتجوز المغارسة وفقا لرأي المالكية شرط أن يغرس فيها أشجارا ثابتة وأن لا يكون أجلها إلى سنين كثيرة فوق الإثمار، وأن نصيب العامل من الأرض والشجر معا، وأن لا تكون الأرض موقوفة.

5. شروطها من شروط المزارعة والمغارسة والمساقاة نذكر الآتي:²

- أ. توافر جميع الشروط الواجبة في العقد، مثل أهلية المتعاقدين؛
- ب. أن تكون الأرض صالحة للزراعة وأن يكون ما يزرع فيها معلومات؛
- ج. معرفة البذور من حيث النوع والجنس والصفة؛
- د. معرفة من عليه البذور والمعدات صاحب الأرض أم العامل لأن المعقود عليه يختلف باختلاف البذر، فإذا كان من قبل صاحب الأرض كان المعقود عليه منفعة الأرض، وإذا كان من قبل العامل فالمعقود عليه منفعة العمل؛
- هـ. تسليم الأرض للتعامل عليها؛
- و. أن تكون على بستان أو أرض معلوم بالرؤية أو بالصفة التي لا يختلف معها، فلا يجوز العقد على مجهول؛
- ز. بيان المدة، ويجب أن تكون كافية لتحقيق الناتج من الأرض؛
- ح. أن يكون الناتج بينهما مشاعا وبالنسبة التي يتفق عليها.

رابعاً: التمويل بالمراجحة

المراجحة تعني المتاجرة كما تعرف اليوم، والمراجحة في اللغة مصدر من الربح وهو الزيادة، وفي اصطلاح الفقهاء هي "بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح"، أو هو: "بيع برأس المال و ربح معلوم، وصفتها أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحا ما".

تعرف المراجحة على أنها اتفاق بين مشتري وبائع، على أن يشتري مواد أولية، سلع أو تجهيزات، ويبيعها إلى الشخص المشتري مع هامش ربح، أو علاوة سعر بسعر بيع متفاوض عليه بينهما، ويكون أعلى من سعر التكلفة، ويسدد السعر حسب الاتفاق بينهما.

1 - عبد الكريم قندوز، أحمد الشاذلي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص20.

2- أمال إبراهيم علي، مرجع سبق ذكره، ص44.

ونجد أن للبيع بالمراجحة في ميدان التطبيق المصرفي الإسلامي حالتين:¹

أ. **بيع المراجحة أو الوكالة بالشراء بأجر:** وفي هذا البيع يطلب العميل من المصرف شراء سلعة معينة، يحدد جميع مواصفاتها، كما يحدد ثمنها، ويدفعها إلى المصرف مضافا إليه أجرا معيناً مقابل قيام المصرف بهذا العمل، ويجب أن يكون الأجر الذي يحصل عليه المصرف في حدود أجر المثل من غير زيادة أو نقصان، ويقدر المصرف هذا الأجر بمراعاة خبرته وأمانته، ويشترط في هذا النوع من البيوع أن تكون السلعة المباعة مملوكة للمصرف؛

ب. **بيع المراجحة للأمر بالشراء:** ظهرت في السبعينات من القرن العشرين، حتى تناسب العمل المصرفي الإسلامي، ومن خلال هذه الصيغة يقوم المصرف الإسلامي بشراء البضائع أو المعدات من موردين، وذلك بطلب من العميل، وبمواصفات محددة، ثم يعيد بيعها بهامش ربح ثابت مسبقاً، مقابل التسديد إما نقداً أو لأجل، والعقد يجب أن يتضمن مختلف الشروط الخاصة بالبضاعة، بالإضافة إلى مدة ومكان التسليم.

إن صيغة التمويل بالمراجحة تمكن العميل من الحصول على حاجاته التمويلية، ودفع قيمتها بالكيفية التي تتلاءم مع طبيعة عمله، وبدون أن يحصل له من جراء ذلك غبن أو ظلم، وهذا ما يحتاج إليه كل مستثمر تتزايد مصاريفه بشكل يفوق طاقاته عند بداية الدورة الإنتاجية، وفي المقابل تزداد إيراداته في نهاية الدورة الإنتاجية، لكن في المقابل لا تصلح المراجحة لتوفير السيولة، أو تمويل رأس المال العامل أو التمويل طويل الأجل للمشروع الإنتاجي، مما يعكس أهمية تنوع أساليب التمويل الإسلامي.

1. **التأصيل الشرعي** لبيع المراجحة تستمد المراجحة مشروعيتها من القرآن الكريم والسنة النبوية وموافقة جمهور فقهاء المسلمين، فالله سبحانه وتعالى شرع في القرآن عقود البيوع عموماً، حيث يقول سبحانه وتعالى: "وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا"².

وفي آية أخرى يقول الله سبحانه وتعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا"³. وبما أن عقد المراجحة هو عقد بيع مبرم على أساس الرضا المتبادل بين الطرفين، فإنه يندرج في إطار التجارة عن تراض المذكورة في الآية.

ومن السنة عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ: أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ: "عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ". رَوَاهُ الْبَرْزَالِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمِيُّ. وَعَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الْأَمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ". أخرجه يعلى، و"الدارمي" 2539، والترمذي "1209".

¹ - علة لمسلم، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية، راسة مقارنة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006، ص50.

² - سورة البقرة، الآية 275.

³ - سورة النساء، الآية 29.

الفصل الثاني.....الإطار النظري للتمويل الإسلامي

ويرى أئمة الفقه بأن الأصل في المعاملات المالية هو الإباحة ما لم يرد نص في القرآن الكريم أو السنة النبوية بالتحريم، يقول الشافعي: (فأصل البيوع كلها مباح إذا ما كانت برضا المتبايعين، إلا ما نهي عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو محرم بإذنه).

2. شروط عقد المراجعة: بالإضافة إلى شروط العقود يتطلب عقد المراجعة بعض الشروط الإضافية وهي:¹

- أ. أن يكون المبيع معلوما قدرا وصفة، وأن لا يكون محرما شرعا؛
- ب. تحديد مواصفات السلعة وزنا أو عدا أو كيلا وصفا محددنا نافيا للجهاالة؛
- ج. الإفصاح عن سعر التكلفة لأطراف المتعاقدة: فمعرفة الثمن شرط أساسي لصحة عقد بيع المراجعة، فإذا كانت التكلفة غير معروفة بدقة فلا يمكن البيع بعقد مراجعة، وإنما يمكن بيعها على أساس نوع آخر من البيوع مثل عقد بيع المساومة الذي لا يتطلب أي إشارة إلى التكلفة الأصلية؛
- د. الإفصاح عن الربح للأطراف المتعاقدة: بما أن الربح يشكل جزءا من سعر البيع، فلا بد من الاتفاق عليه بين الطرفين المتعاقدين؛

هـ. أن يكون العقد الأول صحيحا، حيث يجب حيافة السلعة التي سيتم بيعها بعقد المراجعة من قبل البائع بموجب عقد صحيح، وبالتالي إذا كان في العقد الأول عيبا أو كان فاسدا، فإنه لا يسمح ببيع ثان على أساس المراجعة؛

و. أن لا يؤدي عقد المراجعة إلى الربا فإذا كان محل العقد صنفا ربويا، فإن صحته تتطلب خلوه من الربا، فإذا تم تبادل بضاعة ربوية تقاس بالوزن أو بالحجم ببضائع من نفس الصنف، فلا يمكن للبضائع المشتراة أن تباع باستخدام عقد مراجعة، لأن عقد المراجعة في هاته الحالة يتكون من الثمن المبدئي بالإضافة إلى الزيادة، وتعد هذه الزيادة التي تنشأ من تبادل الصنف الربوي ربا وليس ربحا.

المطلب الثالث: أنواع التمويل الإسلامي

يمكن التمييز بين نوعين من التمويل في الاقتصاد الإسلامي هما التمويل التجاري والتمويل المالي:²

فنسمي عملية التمويل التي تكون فيها سلطة رب المال ضئيلة ويترك فيها القرار الاستثماري إلى الطرف المستفيد من التمويل بالتمويل المالي، بينما التمويل التجاري يكون في الحالات التي يتمتع ها رب المال بكل صفات التاجر.

ففي التمويل المالي يمكن لرب المال أن يقرر في شئئين فقط هما:

- اختيار الطرف المدير وتحديد الشروط العامة للعلاقة التي تربطه معه، ومنها نوع النشاط الاستثماري ومجاله؛

¹ - أمال إبراهيم علي، مرجع سبق ذكره، ص45.

² - عبد المجيد قدي، التمويل في الاقتصاد الإسلامي-المفهوم والمبادئ-، الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الراهنة والبدايل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، يومي 5-6 ماي 2009، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، ص4-5.

- أو اختيار الأصل الثابت الذي يتم استثماره، إضافة إلى الطرف المدير.

أما في التمويل التجاري قرب المال يتحلى بصفة التاجر كاملة أي أنه يتخذ القرار الاستثماري بمفرده، ومن ذلك اختيار السلعة التي يشتريها ويقوم بتخزينها ثم بيعها أو تأجيرها للطرف المستفيد من التمويل، الذي قد يستفيد من السلعة استهلاكاً أو استغلالاً ويترتب عليه بذلك التزامات لصاحب السلعة ومنه يمكن القول بأن التمويل التجاري يقوم على البيع، في حين أن التمويل المالي هو تعاون بين رأس المال والعمل. بالإضافة إلى هذا، يوجد نوع آخر من التمويل في الاقتصاد الإسلامي قائم على التعاون والبر والإحسان يسمى بالتمويل التعاوني أو التكافلي فالتعاون والبر والإحسان خصال حثت عليها الشريعة الإسلامية من أجل وحدة المجتمع ومحاربة الطبقة والفقير فيه، وتلمس هذا النوع من التمويل في أموال الوقف والقرض الحسن.

المطلب الرابع: ضوابط التمويل الإسلامي

التمويل الإسلامي يتبع ضوابط شرعية تهدف إلى تحقيق مصالح البشر، وتنظيم الأنشطة الاقتصادية بما يتوافق مع القيم والمبادئ الإسلامية. هذه الضوابط تشمل العقائد والأخلاق والمجالات الاقتصادية التي توجه سلوك المستثمر المسلم في استثمار أمواله¹.

أولاً: الضوابط العقيدية

1. مبدأ ملكية الله المطلقة للمال: الأموال التي يمتلكها الإنسان هي ملك لله، والمستثمر يتصرف فيها نيابة عنه وفقاً لإرادته.
2. مبدأ الاستخلاف في المال: الإنسان وكيل لله في المال، ويجب عليه التصرف وفقاً لما يرضي الله. المال ليس ملكاً دائماً له، بل هو مسؤول عن كيفية استخدامه.
3. مبدأ ملكية الإنسان المقيدة للمال: ملكية المال هي ملكية مجازية، والإنسان يجب أن يتذكر أن المال يظل ملكاً لله.
4. مبدأ ابتغاء مرضاة الله: يجب أن يكون هدف المستثمر المسلم في استثماراته هو إرضاء الله، بما يعكس ارتباط عمله بالدنيا والآخرة.

ثانياً: الضوابط الخلقية

هذه الضوابط تركز على القيم الأخلاقية التي يجب أن يلتزم بها المستثمر المسلم في استثماره، ومنها:

¹- <https://almuslimuaser.org/>, on 14-04-2025, at 7:02.

1. الصدق: الالتزام بالصدق في جميع التعاملات المالية والتجارية.
2. الأمانة: الحفاظ على حقوق الآخرين وعدم التلاعب أو الخيانة.
3. الوفاء: الوفاء بالعقود والالتزامات المتفق عليها.
4. العدل: يجب أن تكون المعاملات عادلة ولا تضر أي طرف، ويجب تجنب الظلم.

ثالثا: الضوابط الاجتماعية

التمويل الإسلامي يحث على أن يكون الاستثمار مفيدًا للمجتمع ككل، لذا يجب¹:

1. الابتعاد عن الاحتكار: منع استغلال السوق والحد من تكديس الثروات في أيدي قليلة.
2. الابتعاد عن الربا: تحظر الشريعة الربا لأنه يؤدي إلى الظلم والاحتكار.
3. الابتعاد عن الاستثمار في السلع الضارة: يجب أن توجه الاستثمارات نحو مشاريع مفيدة، مثل الغذاء الصحي والعلاج، وتجنب الأنشطة التي تضر بالإنسان والمجتمع، مثل تجارة المخدرات والخمور.

رابعا: الضوابط الاقتصادية

1. حسن التخطيط: على المستثمر المسلم أن يخطط بشكل جيد قبل اتخاذ أي قرار استثماري، وأن يكون لديه معرفة كافية بالمجال.
2. التوازن الاقتصادي: يجب توجيه الاستثمارات لتلبية احتياجات المجتمع بشكل متوازن، ولا تقتصر على قطاع واحد.
3. مراعاة المنافع المستقبلية: يجب أن تكون المشاريع الاستثمارية مستدامة وتفيد الأجيال القادمة.
4. المحافظة على المال وتنميته: يجب أن يتبع المستثمر الطرق الأفضل لتنمية المال وتحقيق أهدافه الاقتصادية ضمن الضوابط الشرعية.

التمويل الإسلامي يركز على عدة أسس أخلاقية وعقيدية تهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح الأفراد والمجتمع، مع الحفاظ على العدالة والنزاهة في جميع المعاملات.

¹ - <https://almuslimuuser.org/>, on 14-04-2025, at 7:02.

المبحث الثالث: واقع وتحديات التمويل الإسلامي الدولية

يشهد التمويل الإسلامي نموًا عالميًا ملحوظًا، حيث أصبحت المؤسسات المالية الإسلامية جزءًا أساسيًا من النظام المالي الدولي، ومع ذلك، يواجه هذا القطاع تحديات رئيسية مثل التباين بين الأنظمة القانونية، وصعوبة التوافق بين المعايير الشرعية والممارسات المحلية، إضافة إلى التحديات التنظيمية والرقابية. كما يسعى التمويل الإسلامي لتوسيع نطاق منتجاته في ظل المنافسة مع الأنظمة المالية التقليدية.

المطلب الأول: مقارنة التمويل الإسلامي بالتمويل بالفائدة

أبرز الفروقات الجوهرية بين التمويل الإسلامي والتمويل بالفائدة توجد اختلافات أساسية بين النظامين الماليين، الإسلامي والتقليدي (بالفائدة)، يمكن تلخيصها في النقاط التالية¹:

1. ملكية رأس المال: في التمويل الإسلامي، تبقى ملكية رأس المال لصاحبه (الممول)، ولا تنتقل للطرف الآخر، بينما في التمويل التقليدي تنتقل ملكية رأس المال إلى الطرف المقترض؛
2. تقاسم الأرباح والخسائر: في التمويل الإسلامي، يتم توزيع الأرباح بين الأطراف بحسب الاتفاق، وتحمل الخسائر من قبل الممول (رب المال) إذا لم يكن هناك تقصير أو مخالفة من الشريك. أما في التمويل التقليدي، فإن الممول يحصل على فائدة ثابتة ومتفق عليها مسبقًا، بغض النظر عن نتيجة المشروع، ولا يتحمل أي جزء من الخسارة؛
3. طبيعة النشاط الاستثماري: ويتجلى الفرق في هذا الجانب من خلال نقطتين:

أ. في النظام الإسلامي، يتم توجيه التمويل إلى مشاريع إنتاجية مدروسة بعناية من خلال دراسة جدوى تهدف إلى نجاح المشروع وتحقيق أهدافه. أما في النظام التقليدي، فاهتمام الممول يتركز بشكل رئيسي على معدل الفائدة والضمانات، دون النظر لطبيعة المشروع؛

ب. يلتزم التمويل الإسلامي بتمويل المشاريع التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولا يُموّل الأنشطة المحرمة كصناعة التبغ أو المشروبات الكحولية. في المقابل، لا يفرض التمويل التقليدي قيودًا دينية على طبيعة المشروع، بل يُموّل جميع الأنشطة دون تمييز.

¹ - محمد قاسم عبد المجيد سويكر، مرجع سبق ذكره، ص 123.

4. **شكل التمويل:** يعتمد التمويل الإسلامي على صيغ تمويل متنوعة تشمل النقود، الأصول، والمشاركة، وغيرها من الوسائل المتوافقة مع الشريعة. بينما يقتصر التمويل التقليدي في الغالب على تقديم الائتمان النقدي المباشر.

كما يوجد اختلاف بين التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي حسب اختلاف طبيعة العقود التي يتبناها كل من الأسلوبين في التمويل، حيث تتنوع أدوات التمويل الإسلامي بين البيوع أو الإجازات أو المشاركات، في حين أدوات التمويل التقليدي القائمة على الفائدة تقوم على عقد القرض وحده، وسنحاول في هذا المطلب إجراء مقارنة تفصيلية بين الأسلوبين على النحو التالي:

أولاً - أوجه التشابه بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي

هناك جوانب تشابه بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي، نلخصها في النقاط التالية:¹

1. في التمويل الإسلامي يتم تقييد المستفيد من التمويل بنوع من الاستثمار الذي يرغب فيه رب المال (الممول)، وذلك إما بتملك الأصول الثابتة أو المتداولة ووضعها كأعيان تحت تصرف الطرف العامل أو اشتراط نوع الاستثمار في العقد، ويتشابه في ذلك التمويل الإسلامي والتقليدي على حد سواء؛
2. استهداف تحقيق الربح كهدف أساسي في كل من التمويل الإسلامي والتقليدي على حد سواء، حيث تنحصر رغبة صاحب المال في تحقيق الربح بماله عن طريق الغير؛
3. يختص الطرف العامل في التمويل الإسلامي، والمستفيد من القرض في التمويل التقليدي باتخاذ القرار الاستثماري، وإدارة المشروع لوحده.

ثانياً - أوجه الاختلاف بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي:

يختلف التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي في كثير من النقاط نستعرضها فيما يلي:

1. تستمر ملكية المال الممول لمالكه في التمويل الإسلامي، بينما تتحول ملكية المال المقرض إلى المقرض في التمويل التقليدي؛
2. ممكن أن يكون التمويل في الإسلام بالنقود أو بالأصول الثابتة أو بالأصول المتداولة، بينما جرت العادة أن يتم التمويل الربوي بالنقود فقط على أنه إذا حصرنا المقارنة بالمضاربة فإنها يشترط لها النقود في الغالب، فتصبح مشاهة في هذا التمويل الربوي؛

¹ - بن قباد الشيخ، دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة التجربة الماليزية، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2020، ص135.

3. من حيث الربح والخسارة يقوم التمويل الإسلامي على مبدأ المشاركات (قاعدة الغنم بالغرم) أي الاشتراك في الربح والخسارة باعتبار أن الربح في التمويل الإسلامي ربح حقيقي لأنه ناتج عن زيادة في عناصر الإنتاج، بينما يعتمد نظام التمويل التقليدي على القرض بفائدة بغض النظر عن ربح أو خسارة المشروع الممول بهذه الطريقة؛
4. لا يمكن في التمويل الإسلامي إعادة جدولة الدين بزيادة، في حين يتم ذلك دائماً في التمويل بالفائدة باعتبار أن طبيعة التمويل الإسلامي الذي يُمارس من خلال البيوع والمشاركات والإجازات لا يُسمح فيه بإعادة جدولة الديون بزيادة عكس التمويل التقليدي الذي يسمح بهذا الإجراء أي إعادة الجدولة بزيادة المبلغ، مما يسهم في زيادة تركيز الثروة من المدين إلى الدائن دون أن يرافق ذلك مع إنتاج ثروة حقيقية؛
5. تقع الخسارة على رب المال في التمويل الإسلامي بينما لا يتحمل الممول في التمويل التقليدي أية خسارة، أي أن المستفيد ضامن لما في يده؛
6. التمويل الإسلامي يرتبط دائماً بالاقتصاد الحقيقي ولا يتجاوزه، في حين أن التمويل التقليدي يتعد عن الاقتصاد الحقيقي الذي يساهم في عمليات إنتاج الثروة من سلع وخدمات؛ والسبب في ذلك أن التمويل الإسلامي لا يمكن أن يكون إلا من خلال عقود البيع أو إجازات أو عقود مشاركات؛
7. من حيث مبدأ الاستقرار، يمتلك التمويل الإسلامي إمكانيات هامة لتشجيع الاستقرار المالي، عكس التمويل التقليدي الربوي المشهود له بالهزات المالية وللاستقرار مثل ما حدث في سنة 2008 التي شهدت أزمة مالية واقتصادية عالمية، بالإضافة إلى ذلك أن البنوك الإسلامية وما تستقطبه من ودائع وحسابات للمشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر يمكن أن تساعد على تخفيف الخسائر والحد من العدوى إذا أصيب القطاع المصرفي بالعرس المالي، ويؤدي هذا في الواقع إلى زيادة رأس المال الكلي الممتص للخسائر، وهو هدف أساسي من أهداف الإصلاح التنظيمي العالمي الجديد؛¹
8. صناعة التمويل الإسلامي تلتزم بالمعيار الأخلاقي والاجتماعي العام بحكم طبيعتها، في حين أن التمويل بالفائدة لا يمكن الالتزام فيها أخلاقياً إلا بإضافة شروط خارجية عن طبيعة العقد، لذلك فإن التمويل بالمنتجات الإسلامية، بيوعاً أو إجازات أو مشاركات تقوم على تملك الممول للسلعة أو الخدمة الحقيقية التي يقدمها للطرف المستفيد من التمويل، فتمر السلعة أو الخدمة عندئذٍ عبر مصفاة الأخلاقية والاجتماعية، ويمنع بذلك تمويل مشاريع لإنتاج غازات تضر بالبيئة أو إنتاج خمور ومخدرات لأن هذا الأمر لا تقبله الشريعة الإسلامية.

¹ - بن قياد الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 136.

أما عندما يكون التمويل على أساس القرض، فإن عقد القرض ينقل ملكية النقود إلى المقترض، ولا يتيح الفرصة للممول أن يتدخل في تطبيق المعيار الأخلاقي، لأنه ليس من صلاحيته القانونية أن يتدخل فيما يفعله الآخرون بأموالهم؛

9. يساعد التمويل الإسلامي غالباً على توسيع قاعدة المشاركة في ملكية المؤسسات بحيث تتاح فرص عديدة للعديد من صغار الممولين الاشتراك في أسهم الشركات والقطاعات الإنتاجية المختلفة على عكس ما هو معروف في التمويل التقليدي الذي يؤدي إلى تضيق قاعدة المشاركة وحصر ملكية الشركات لفئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال.¹

المطلب الثاني: المؤسسات الداعمة للتمويل الإسلامي المحلية والدولية

هناك مجموعة من المؤسسات وهيئات الداعمة للتمويل الإسلامي منها المحلية والدولية، من أبرزها²:

1. مجلس الخدمات المالية الإسلامية

تأسس سنة 2002 وبدأ نشاطه في 2003، ومقره ماليزيا. يهدف إلى تطوير التمويل الإسلامي من خلال إصدار معايير ومبادئ توجيهية متوافقة مع الشريعة. يضم أكثر من 170 عضواً من مختلف الدول. من أهدافه تعزيز الاستقرار المالي، دعم الرقابة، إعداد الأبحاث، وتكوين الموارد البشرية. وقد أصدر 19 معياراً حتى 2017 وأسهم في إعداد تقارير ودراسات بالشراكة مع مؤسسات دولية، مما ساعد على تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي.

2. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

تأسس سنة 2001 في البحرين ويضم 120 مؤسسة من 32 دولة. يركز على دعم التمويل الإسلامي عبر إصدار معايير، تعزيز الرقابة، تدريب الكوادر، ونشر البحوث. أسهم في إعداد القانون النموذجي للمصارف الإسلامية ونشر تقارير مهمة بالشراكة مع مؤسسات دولية. كما يوفر شهادات مهنية متخصصة في مجالات التمويل الإسلامي.

3. الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف

تأسست سنة 2000 في البحرين لتقديم خدمات التصنيف للمؤسسات المالية الإسلامية وتعزيز الشفافية وتقييم المنتجات المالية وفق الشريعة. تشمل تصنيفاتها: السيادية، الائتمانية، الصكوك، الجودة الشرعية، وغيرها، مما يدعم البحوث والتقارير المتعلقة بالمخاطر والالتزام الشرعي.

¹ - بن قياد الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 136.

² - صالح محمد خير الدين، دور الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي بمخرجات الفقه الإسلامي، الملتقى الدولي الثالث تحت عنوان: "تطوير المنهج التكامل في البحث الفقهي المعاصر والعلوم القانونية والاقتصادية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2019، ص 06-18.

4. المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة

تأسست سنة 2010 وتُعنى بإصدار أدوات مالية قصيرة الأجل متوافقة مع الشريعة لتسهيل إدارة السيولة. تسعى لتعزيز الاستقرار المالي وتطوير الأسواق المالية الإسلامية. ساعدت مخرجاتها في تطوير دراسات متعلقة بالصكوك وأدوات السيولة.

5. السوق المالية الإسلامية الدولية

تأسست سنة 2002 في البحرين وتهدف إلى توحيد المعايير في أسواق المال والنقد الإسلامي، تعزيز الشفافية، وتطوير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة. أصدرت عدة تقارير ومعايير متخصصة ساعدت في تطور أبحاث الاقتصاد الإسلامي وخاصة في مجال إدارة السيولة وتنسيق المعاملات.

6. مجمع الفقه الإسلامي الدولي

تأسس سنة 1981 ويقع مقره في جدة، ويضم فقهاء وعلماء من مجالات متعددة. يهدف إلى إصدار فتاوى وتوصيات شرعية تخص قضايا العصر، بما فيها قضايا التمويل الإسلامي، ويشكل مرجعية شرعية لكثير من المستجدات. ساهم في صياغة قرارات فقهية تدعم عمل المؤسسات المالية وتوجه أبحاث الاقتصاد الإسلامي.

7. المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم

تأسس سنة 1997 في الإمارات، ويختص بفض المنازعات بين المؤسسات المالية الإسلامية وفق الشريعة. يقدم دورات تدريبية وشهادات مهنية، ويساهم في تطوير البحوث المتعلقة بالتحكيم في التمويل الإسلامي¹.

8. البنوك الإسلامية: وهي مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشرعية الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمه التكامل الإسلامي².

9. صناديق الاستثمار الإسلامي: المؤسسات المالية الإسلامية التي تتولى تجميع أموال المستثمرين في صورة وحدات أو صكوك استثمارية، ويعهد بإدارتها إلى جهة من أهل الخبرة والاختصاص، لتوظيفها وفقاً لصيغ الاستثمار الإسلامي³.

¹ - صالح محمد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 16-18.

² - جمال العسالي، البنوك الإسلامية قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 04، العدد 1، 2013، ص 253.

³ - سعيده فاطمة الزهراء، قويدر، صناديق الاستثمار الإسلامي، دراسة حالة صندوق الراجحي للأسهم السعودية، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، المجلد 05، العدد 10، 2018، ص 106.

المطلب الثالث: واقع التمويل الإسلامي في الجزائر

التمويل الإسلامي في الجزائر يعتبر من المواضيع ذات الأهمية البالغة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والشرعية، إذ أنه يمثل جزءاً أساسياً من التطور الذي يشهده القطاع المصرفي في البلاد. في السنوات الأخيرة، شهد التمويل الإسلامي في الجزائر اهتماماً متزايداً، ولا سيما بعد صدور التشريع رقم 20-02 المؤرخ في 15/03/2020، الذي يعد خطوة مهمة نحو تطوير هذا القطاع. حيث تضمن هذا التشريع تحديداً دقيقاً للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، ووضع قواعد ممارستها بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية. كما سمح أيضاً بفتح "شبابيك" إسلامية للعمليات المصرفية، مما أتاح للمواطنين والمؤسسات الاستفادة من خدمات بنكية تتماشى مع قيم الشريعة¹.

تسعى الجهات الأكاديمية في الجزائر، مثل الجامعات والمراكز البحثية، إلى الإسهام في تطوير وتقنين التمويل الإسلامي. وفي هذا السياق، تم العمل على بيان أهم صيغ التمويل الإسلامي وضوابط عمل البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلي. هذه الجهود تهدف إلى تعزيز الوعي بين الأفراد والمستثمرين بأهمية هذا النوع من التمويل، وفوائده الاقتصادية والاجتماعية، وسبل توسيع استخداماته.

إن التمويل الإسلامي أثبت بجدارة كفاءته في عدة مجالات، من أبرزها جمع المدخرات وتمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة. فهو لا يقتصر على تلبية احتياجات الأفراد فقط، بل يشمل أيضاً الشركات والمؤسسات الاقتصادية التي تسعى للحصول على تمويل يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ومن أبرز ميزات التمويل الإسلامي هي قدرته على التعامل مع شريحة واسعة من المجتمع، مما يجعله أداة فعالة في تحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار المالي.

ولكن، في ظل هذه الإنجازات، من المهم أيضاً الوقوف على التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي في الجزائر. حيث تبقى هناك بعض النقاط التي تحتاج إلى تطوير وتوسيع الفهم حول كيفية استثمار الأموال بطريقة تحقق أقصى استفادة للمجتمع والاقتصاد. كما أن الحاجة إلى توفير بيئة تشريعية وآليات تنظيمية تتناسب مع تطورات السوق المحلي والعالمي تعد من النقاط الرئيسية التي يجب العمل عليها.

من هذا المنطلق، من الضروري أن يتم تقييم واقع التمويل الإسلامي في الجزائر بشكل دوري، من خلال دراسة الإمكانيات المتاحة، وتحديد التحديات التي قد تواجهه. وفي هذا السياق، فإن تسليط الضوء على آفاق

¹ - https://web.univ-mascara.dz/events/pages/pres_evenement_ar.php?q3=66, on 14-04-2025, at 22:01.

التمويل الإسلامي في الجزائر يعد أمرًا حيويًا، حيث يساعد ذلك في توجيه الجهود نحو تحسين هذا القطاع، وزيادة فعاليته في جمع المدخرات واستثمارها في مشاريع تساهم في التنمية المستدامة¹.

وبالرغم من النجاحات التي حققتها التمويل الإسلامي في الجزائر، إلا أن هناك بعض السلبيات التي يجب العمل على معالجتها. وتتمثل هذه السلبيات في محدودية الوعي العام حول التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى بعض القيود التي قد تطرأ نتيجة لغياب التخصص العميق في فهم الآليات الإسلامية من قبل بعض العاملين في القطاع المصرفي. هذه التحديات تتطلب مزيدًا من الاهتمام والبحث الأكاديمي والعملية لتطوير هذا القطاع بما يتماشى مع تطلعات الجزائر الاقتصادية والشرعية.

ويبقى تمويل الإسلام في الجزائر مجالًا واعدًا يحمل الكثير من الفرص، لكنه يحتاج إلى تكاتف الجهود بين مختلف الجهات المعنية لتطويره وتجاوز التحديات التي قد تقف أمامه، وهو ما سيسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمساهمة في بناء مجتمع مالي مستدام.

المطلب الرابع: تحديات التمويل الإسلامي الدولية

تواجه المصارف الإسلامية العديد من التحديات التنظيمية، أبرزها التوصل إلى إطار تنظيمي يتناسب مع النظام العالمي المعتمد للبنوك التقليدية. حيث يختلف الرأي حول كيفية دمج المصارف الإسلامية في هذا النظام؛ فبعض الخبراء يعتقدون أن ذلك ممكن دون تعقيدات، في حين يرى آخرون ضرورة وضع أطر تنظيمية خاصة بها، بينما يقترح فريق ثالث التعايش بين النظامين التقليدي والإسلامي.

من أبرز التحديات المتعلقة بالبنوك الإسلامية هو اختلاف طبيعتها عن البنوك التقليدية، خاصة في كيفية معاملة المدخرات والاستثمار. فالمدودع في البنك الإسلامي يشارك في الأرباح ويتحمل جزءًا من المخاطر حسب الشريعة الإسلامية، مما يجعل المدخرات غير مضمونة. لذلك، يُوصى بوضع لوائح تنظيمية تشرح عملية المضاربة بشكل واضح للمودعين، وذلك لتفادي أي لبس ناتج عن الاختلاف بين البنوك الإسلامية والتقليدية.

التحديات الرئيسية التي تواجه المصارف الإسلامية تشمل²:

1. إدارة المخاطر، خاصة خلال الأزمات المالية.

2. مشاكل السيولة.

¹-https://web.univ-mascara.dz/events/pages/pres_evenement_ar.php?q3=66, on 14-04-2025, at 22:01.

²- بوساحة محمد، التمويل الإسلامي في ظل التحديات الدولية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 11، العدد 01، 2022، الجزائر، ص 463.

3. تحديات في صيغ التمويل، مثل التورق والإجارة المنتهية بالتمليك.
 4. مخاطر تطبيق صيغ التمويل وأسلوب السداد.
 5. خلط الودائع الاستثمارية.
 6. مشاكل في توزيع الأرباح.
 7. صندوق مكافحة المخاطر، بما يتعلق بمصادر تمويله.
 8. حرمان الودائع من الأرباح عند سحبها قبل الأجل.
 9. ضعف التعاون بين المصارف الإسلامية رغم وجود أهداف مشتركة.
 10. القصور في التدريب والتعليم للموارد البشرية.
- أ. أما فيما يتعلق بالرقابة الشرعية، فهناك عدة مشكلات، مثل¹:
- أ. تعدد وتضارب الفتاوى، مثل اختلاف الآراء حول التورق المصري.
- ب. الالتزام بفتاوى الجامع الفقهيّة، والتي تتضمن شروطاً على العقود مثل تحريم التورق، رغم عدم الالتزام بها في بعض البنوك.
- ج. الفتاوى المضللة، مثل تلك التي تعتبر الفوائد البنكية ليست ربا.
- د. مشكلة اللجان الشرعية في فروع البنوك الربوية، والتي قد تشوّه الصورة الحقيقية للبنوك الإسلامية.
- هذه التحديات تستدعي حلولاً تنظيمية وشرعية واضحة لضمان التوافق مع الشريعة وتعزيز أداء المصارف الإسلامية.

¹ - بوسماحة محمد، مرجع سبق ذكره، ص463.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، أن التمويل الإسلامي لا يُعد مجرد بديل للنظام المالي التقليدي، بل هو نموذج متكامل ينبثق من منظومة فكرية وأخلاقية تستند إلى الشريعة الإسلامية، وتحرص على تحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والروحية في النشاط المالي. ويقوم هذا النموذج على مبادئ أساسية مثل تحريم الربا، وتجنب الغرر والمقامرة، وتعزيز مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، مما يعكس فلسفة تقوم على العدالة والمساواة وتحمل المسؤولية.

لقد أظهر التمويل الإسلامي قدرة واضحة على التكيف مع متغيرات الاقتصاد العالمي، حيث استطاع أن يثبت حضوره في مختلف الأسواق، بفضل مرونته وتنوع صيغته التمويلية، كالمشاركة والمضاربة والإجارة والمرابحة وغيرها. كما ساهم في تحقيق الاستقرار المالي، من خلال ربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي، وتجنب الأدوات المالية القائمة على المضاربات الوهمية.

ومن جهة أخرى، فإن هذا النظام لا يهتم فقط بجانب الربحية، بل يعطي أهمية كبرى للجوانب الاجتماعية من خلال آليات مثل الزكاة والوقف والتمويل الأصغر، ما يجعله أداة فعالة في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وقد ساعد تطور البيئة المؤسسية والتشريعية الداعمة للتمويل الإسلامي، من خلال الهيئات التنظيمية والمعيارية، على ترسيخ أسسه وتوسيع نطاق تطبيقه على المستوى العالمي. ومع استمرار البحث والتطوير في هذا المجال، تزداد فرص التمويل الإسلامي ليصبح جزءاً فاعلاً في بناء نظام مالي عالمي أكثر عدالة واستقراراً.

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري

CPA – وكالة خنشة–

تمهيد:

تعد التكنولوجيا المالية من أبرز الابتكارات التي أحدثت تحولات جذرية في القطاع المصرفي، حيث ساهمت في تطوير الخدمات المالية وتعزيز كفاءتها وسرعة أدائها. وفي ظل هذا التطور السريع، أصبح لزامًا على مؤسسات التمويل الإسلامي أن تتبنى هذه التقنيات بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بما يحقق لها التميز والقدرة على المنافسة في الأسواق المالية الحديثة.

وكحقل للتطبيق تأتي هذه الدراسة الميدانية لتسلط الضوء على أثر استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز خدمات التمويل الإسلامي ببنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، من خلال تحليل واقع استخدام هذه التقنيات داخل البنك ومدى مساهمتها في تحسين جودة التمويل الإسلامي، وتسهيل وصوله إلى مختلف فئات العملاء. يهدف هذا الفصل إلى عرض المنهجية المعتمدة في الدراسة، وتوصيف العينة وأدوات جمع البيانات، مع تقديم تحليل مفصل للنتائج الميدانية ومناقشتها، بما يتيح الوصول إلى استنتاجات دقيقة وتقديم توصيات عملية من شأنها دعم تطوير التكنولوجيا المالية في خدمة التمويل الإسلامي بالبنك، من خلال النقاط التالية:

◀ تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري CPA -وكالة خنشة-؛

◀ الإطار المنهجي للدراسة؛

◀ عرض وتحليل النتائج.

المبحث الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري CPA -وكالة خنشة-

بعد الانتهاء من الجانب النظري للبحث، كان لابد من إن ندعمه بدراسة ميدانية، حتى يتسنى لنا الوقوف على واقع التطبيق العملي لتأثير التكنولوجيا المالية على التمويل الإسلامي، فاخترنا بنك القرض الشعبي الجزائري - CPA وكالة خنشة- ليكون حقلًا للتطبيق، ولقد ارتأينا لاختيار هذا البنك في دراسة الحالة الخاصة ببحثنا لما يتوفر عليه من تنظيمات وكذا إطارات كفاءة تخدم بصورة مباشرة بحثنا وكذا تطبيق ما كان معمول به مبدئيًا من خلال المعلومات المتحصل عليها من مسيرتنا الجامعية.

المطلب الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري CPA -وكالة خنشة-

هو عبارة عن مؤسسة مالية مصرفية ذات طابع خدماتي ولها دور اقتصادي تجاري نشاطها الرئيسي يقوم على استقبال رؤوس الأموال من الأشخاص كودائع لاستعمالها في عمليات الإقراض، فالبنك سوق مالي يلتقي فيه عارضو الأموال وطلبها.

أولاً: نشأت القرض الشعبي الجزائري CPA - وكالة خنشة-

أنشئ القرض الشعبي الجزائري بموجب الامر 366-66 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري أما قوانينه الأساسية فتحدد بمقتضى الامر 67-78 المؤرخ في 11 مارس 1967 وفي الأحكام العامة لنظامه الأساسي، يعتبر بنكا تجاريا يخضع للقانون التجاري له صفة بنك الودائع ويقدر رأس ماله حاليا 200 مليار دج والرقم مرشح للارتفاع وهذا المبلغ يبقى حكرا على الدولة. إذ تعتبر المساهم الوحيد في رأس ماله¹.

وقد شرع القرض الشعبي الجزائري في العمل منذ استرجاع نشاط البنك الشعبي في الجزائر العاصمة وهران، قسنطينة، عنابه وكذلك حل محل الصندوق المركزي للقرض الشعبي الجزائري.

لقد عرف القرض الشعبي الجزائري عدة تطورات في مجال نشاطه من اجل تحسين نوعية عروضه للزبائن بعد ما كان في الستينات و السبعينات محدود النشاط المتمثل في المحروقات، السكن الأشغال العمومية... الخ. وكانت تطوراته بالاقتصاد القومي ابتداء من مرحلة التركيز مرورا بالتخصيص إلى استقلالية المؤسسات وكذا الصلاحيات الاقتصادية التي أحدثت عدة تغيرات على المستويين الإداري و الهيكلي للبنوك.

و يعرف البنك حاليا إدخال التكنولوجيا وكذا التقنيات الحديثة في التسيير و حرية التعامل في كافة النشاطات الاقتصادية.

¹ - وثائق وكالة خنشة.

ثانيا: مهام القرض الشعبي الجزائري CPA – وكالة خنشة-

تتمثل مهام القرض الشعبي الجزائري في إعطاء القروض للراغبين في الإقراض من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم و التي تهتم بالصناعات التقليدية و السياحية وصيد البحري و أيضا التعاونيات الفلاحية و أصحاب المهن الحرة، كما يعتبر المقر الرئيسي لمؤسسات الولايات و البلدان و لهذا البنك مكانة لا باس بها بين مختلف البنوك الموجودة الأخرى عبر التراب الوطني ، حيث يتوزع على مختلف أنحاء التراب الوطني من خلال 15 مجموعة استغلال و 161 وكالة. ويضم البنك حاليا اكثر من 4451 متعامل، ويبقى بنك القرض الشعبي الجزائري المتعامل المتميز للمؤسسات مهم كان حجمها ناشئة ومهنية.

كما يتمثل المنتوج البنكي في جملة نشاطاته، ففي سنة 2022 بلغ 70148 مليون/دج مع تحقيق نتيجة صافية مقدرة بـ37500 مليون /دج، كما يعد بنك القرض الشعبي الجزائري بنك مواطنة بإمتياز والذي يتكفل تماما بمسؤولياته الاجتماعية كمتعامل وممول وحديث للنشاطات والتعاملات التي تهدف إلى التطوير والترقية.¹

ثالثا: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري CPA – وكالة خنشة-

لقد اتخذ القرض الشعبي الجزائري تنظيم هيكلي يتماشى ومختلف المديرات حيث تمثل المديرية العامة العضو المركزي فيه، حيث تقوم بعملية القيادة الربط والمراقبة وفي هذا الإطار فإنها تعمل على تطبيق مخططات العمل كما تتضمن هذه المديرية هيئة استشارية إلى جانب المفتشية العامة و تتفرع منها 4 مديريات:²

1. المديرية العامة المساعدة للاستغلال؛
2. المديرية العامة للعلاقات العامة؛
3. المديرية العامة للتنمية و التطوير؛
4. المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل.

¹ - وثائق البنك.

²-وثائق البنك.

المطلب الثاني: تقديم الوكالة 319 للقرض الشعبي الجزائري CPA – وكالة خنشلة-

تعد وكالة خنشلة -319- إحدى فروع القرض الشعبي الجزائري المعتمد عبر التراب الوطني، وهي تشكل البنية القاعدية للبنك و مركزه الأول فيما يخص عمليات الإنتاج.

تأسست هذه الوكالة في السداسي الثاني من سنة 1979 وهي تابعة للمديرية الفرعية لولاية باتنة، حيث تحتل مكان استراتيجي وسط الولاية يبلغ عدد موظفيها 24 موظفا بما فيهم الإطارات يسهرون على خدمة الزبون، وهم موزعين على الأقسام و المصالح المبنية في الهيكل التنظيمي للوكالة.

كما يخول للبنك عدة صلاحيات بما فيها منح القروض نظرا لأهمية هذه العملية والنتائج المترتبة عنها؛ كما يحتل البنك مكانة لا يستهان بها بين مختلف البنوك الأخرى الموجودة عبر القطر الجزائري.

وتعرف الوكالة عددا متزايدا من الزبائن و كذلك حجم المصادر من كل الأنواع، وتعتبر وكالة خنشلة وكالة نشيطة جدا على المستوى الجهوي، فهي مكلفة بإحصاء احتياجات الزبائن ومن ثم تلبية هذه الاحتياجات من اجل تحقيق الربح و دفع التنمية الاقتصادية.

أولا: مهام و وظائف وكالة القرض الشعبي الجزائري CPA –وكالة خنشلة -319-

تعتبر الوكالة الهيكل القاعدي للبنك وتمثل المركز الأول للإنتاج والخدمات ومن المهام الأساسية الموكلة لها والمتطابقة مع قواعد تنظيم نشاطات البنك ما يلي:¹

1. تنمية قاعدتها التجارية من خلال نشاطات البنك في السوق المحلية؛
2. المساهمة في تطوير الأداء الاقتصادي للبنك من خلال تحسين النتائج والتنوعية في الخدمات المقدمة وهي مكلفة في هذا الإطار بالمهام الأساسية التالية:

- أ. القيام بالعمليات البنكية الخاصة بالزبائن و معالجة تطوير العلاقات التجارية ومتابعتها؛
- ب. السهر على تطبيق المحكم لقواعد التنظيم الخاصة بالمبادلات المصرفية، والمتعلقة بتنظيم وإدارة التجارة الخارجية؛
- ج. معالجة عمليات التجارة الخارجية في حدود الصلاحيات الممنوحة للوكالة؛
- د. السهر على التسيير العقلاني و الأمثل للمالية (الصندوق، البنك المركزي، الحساب الجاري البريدي، حركة الأموال بين الوكالات)؛

هـ. تأكيد تسيير الديون غير المسددة و السهر على تحصيلها؛

¹ - وثائق البنك.

الفصل الثالث.....دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة خنشة

و. السهر على إمساك وحسن متابعة الحسابات الخاصة بالزبائن و الحسابات مع التأكيد من صحتها و سلامتها
و حسن أدائها ؛

ز. السهر على التسيير العقلاني للميزانية، والموارد البشرية الموضوعة تحت تصرف وإشراف الوكالة.

ح. فتح الحسابات على مختلف أنواعها؛

ط. تحصيل أكبر عدد من الودائع بجميع أنواعها؛

ي. منح القروض؛

ك. عرض منتجات و خدمات جديدة على المدخرين؛

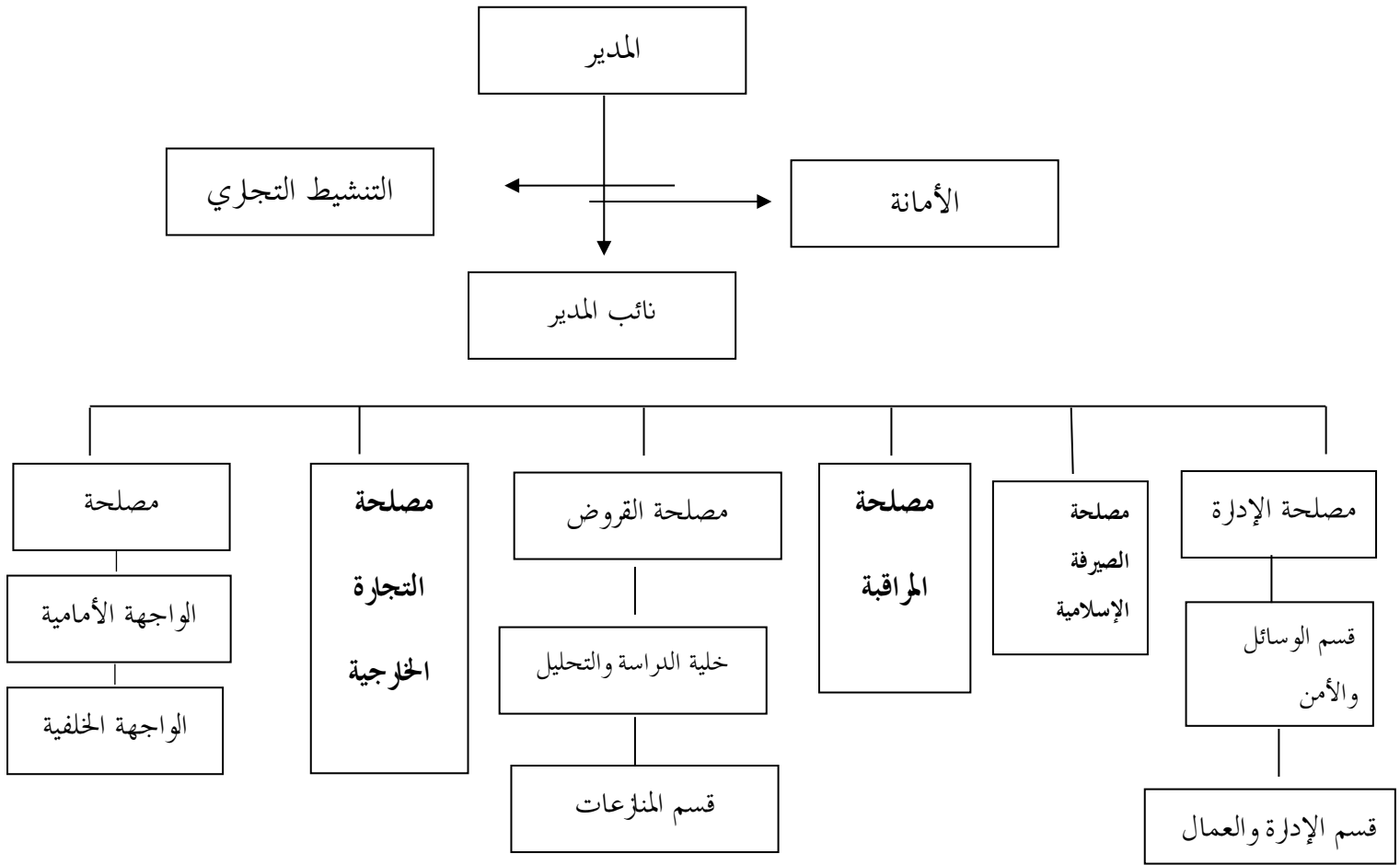
ل. تنظيم العمليات البنكية في إطارها القانوني.¹

المطلب الثالث: تحليل الهيكل التنظيمي لوكالة خنشة 319

من خلال هذا المطلب سنقوم بتحليل الهيكل التنظيمي لوكالة خنشة 319، من خلال تقديم مهام كل مصلحة.

¹ - وثائق البنك.

الشكل 01: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة خنشة-319-



المصدر: وكالة خنشة 319.

أولاً: المدير : وهو أعلى هيئة في الوكالة و يعد بمثابة العقل المفكر و المسير لمختلف نشاطاتها فهو يحرص على الجدوية و الصراحة أثناء قيامه بتحركاته في الوكالة سواء تعلقت بالنشاط أو في تعامله مع الموظفين و أهم الوظائف التي يقوم بها ما يلي:¹

1. توجيه وتنظيم و مراقبة كافة نشاطات الوكالة؛
2. السهر على تحسين نوعية الخدمات وسرية أدائها في أجالها المحددة؛
3. اتخاذ القرارات في حدود الصلاحيات المخولة لها؛
4. متابعة تطور حصة الوكالة في السوق؛

¹ - وثائق البنك.

5. كتابة التقرير السنوي لمختلف نشاطات الوكالة؛

6. متابعة أعمال مصلحة المراقبة؛

ثانيا: نائب المدير: لا تختلف وظائفه عن وظائف المدير إلا في كونه يساعده في إتمام مهامه و يعوضه في حالة تغييبه إضافة إلى إشرافه على توجيه مستخدميه.

ثالثا: الأمانة العامة (السكرتارية): تتحدد مهام الأمانة العامة في ما يلي :

1. استقبال المكالمات الهاتفية وتأمين وصولها إلى مدير الوكالة إضافة إلى عمليات الفاكس (استقبال وإرسال)؛

2. تأمين عمليات البريد الصادر للوكالة؛

3. تنظيم وإدارة المواعيد الرسمية لمدير الوكالة؛

4. مساعدة مدير الوكالة في تسيير وتنظيم المهام التي يكلفها بها.

رابعا: مصلحة الإدارة: يرأسها مكلف بالدراسات ، يقوم بعدة مهام أهمها :

1. تحضير القوائم المالية وتقارير النشاطات الدورية؛

2. تسيير وتنظيم ملفات الموظفين باستخدام الإعلام الآلي؛

3. المحافظة على الأرشيف للوكالة و ترتيبه؛

وهي تحتوي على قسمين:¹

أ. **قسم التمويل و الأمن:** التي تعمل بتزويد الوكالة بالمعدات و الأدوات الضرورية لاستمرارية النشاط (حسابات

الإعلام الآلي ، المكاتب الأوراق و النسخ....الخ) و كذا امن الوكالة.

ب. **قسم الإدارة والمستخدمين :** و هو مسؤول على كافة العمليات المتعلقة بالموظفين من إعداد الأجور، و

الرواتب تقارير الموظفين السنوية....الخ)

خامسا: مصلحة المراقبة : وهي المصلحة المسؤولة عن عملية الرقابة الدورية للأنشطة الدورية ومدى صحة العمليات

المصرفية، و كذا مراقبة تصرفات وأعمال الموظفين داخل الوكالة.

سادسا: مصلحة القروض في هذه الوكالة "319" المسؤول عن هذه المصلحة هو نفسه المسؤول عن باقي الخلايا و

الأقسام و تشمل هذه المصلحة على الملفات المتعلقة بطلبات القروض، حيث انه يعتبر العميل الأساسي لهذه المصلحة

كما هي مسؤولة عن إعطاء المبالغ المالية للعملاء بعد الموافقة على منحهم القروض على شكل قروض قصيرة الأجل

¹ - وثائق البنك.

الفصل الثالث.....دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة خنشة

ومتوسطة و طويلة الأجل مقابل فائدة وذلك نظرا لأهمية القروض التي يقدمها البنك و مدى مساعدتهم في تكوين وتحقيق الموارد اللازمة للبنك، إضافة للأهمية التي تلعبها القروض في تنمية الاقتصاد الوطني و توفير الأموال يزيد من طاقة الإنتاج و الدخل كما تقوم بامتصاص البطالة و توفير مناصب العمل عن طريق المشاريع التي يقوم بها المستثمرون.

سابعاً: مصلحة التنشيط التجاري : و هي من أهم المصالح في الوكالة و هي تنقسم إلى:

أ. قسم عمليات التجارة الخارجية : و هو قسم مكلف بعمليات التحويلات المتعلقة أو التي تتم مع الخارج كالتحويلات النقدية و العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

ب. قسم التحويل : التوظيف، الاسترجاع، و القروض الخارجية.

ج. قسم الاعتماد المستندي : و هي مكلفة بتسهيل عمليات التصدير و الاستيراد للوسائل و التجهيزات من الخارج و الداخل و هي تنقسم إلى قسم الاعتماد المستندي الذي يهتم بعمليات الصرف و آخر يهتم بعمليات التحويل على أساس ضمان مستندي بالدفع يقوم بين البنكين و البنك الخارجي الذي يحتوي حساب العميل في الخارج.

ثامناً: مصلحة الصندوق: وهي المصلحة الأكثر حيوية ونشاط فهي تنقسم إلى:

أ. رئيس مصلحة الصندوق؛

ب. رئيس القسم؛

ج. موظف شبك الإبداع؛

د. وكيل الحوالات؛

هـ. وكيل الإيرادات؛

و. وكيل المقاصة؛

ز. الخصم؛

ح. فتح الحسابات؛

ط. مكاتب.

ثانيا: أهم العمليات في الوكالة هي:

1. **صندوق الإيداع:** وفيه يتم الإيداع عن طريق صاحب الحساب أو من طرف أشخاص آخرين لهم خدمات من طرف صاحب الحساب وكانت له عمولة جراء ذلك الوضع في حسابه حيث تتم عملية الإيداع أولا بتحرير وثيقة خاصة وهي تحتوي على نسختين يسجل فيها قيمة المبلغ الذي تم إيداعه واسم صاحب الحساب.

2. **صندوق السحب:** هذه العملية تتم عن طريق صاحب الحساب نفسه أو عن طريق شخص آخر يعوضه مع التحقيق من توقيع صاحب الشيك بالرجوع إلى بطاقة التوقيع التي حررت في ساعة الفتح وكذا جميع البيانات و بعد ذلك يضع موظف الشباك تأشيراته على ظهر الشيك بعد التأكد أن الرصيد يمكنه تغطية مبلغ الشيك.

3. **العمليات الخاصة بقسم التحويلات:** التحويلات هي العملية التي تتم من خلالها تلقي الوكالة أمرا من العميل بتحويل مبلغ معين من حسابه إلى حساب آخر (لصاحبه أو لصالح شخص آخر في الوكالة 319 أو في وكالة أخرى في نفس البنك أو في بنك آخر).¹

4. **التحويلات العادية:** وتتمثل في:

- أ. تحويلات من حساب إلى آخر أي تحويل في نفس الوكالة باستعمال وثيقة تدعى أمر التحويل؛
- ب. تحويل من وكالة إلى أخرى بنفس البنك مثل تحويل الشخص (أ) في الوكالة 319 بخنشة إلى شخص آخر في الوكالة 205 بتبسة ويتم التحويل بنفس الوثيقة (أمر التحويل)؛
- ج. تحويل من بنك إلى آخر: أي تحويل مبلغ مالي من بنك القرض الشعبي الجزائري إلى حساب شخص آخر في بنك التنمية المحلية على سبيل المثال.

1. **التحويلات إلى الخزينة:** وذلك بتعامل الوكالة 319 مع الخزينة و هذا بفتح حساب خاص بها في الخزينة.
2. **التحويلات إلى مراكز الصكوك البريدية:** وذلك بفتح الوكالة 319 حسابا في مراكز الصكوك البريدية حيث يتم من خلالها تحويل أموال العملاء من حساباتهم الجارية في إلى حساباتهم في الوكالة.

ثالثا: العمليات الخاصة بقسم الحافظة

وهو القسم المكلف باستقبال الشيكات و مختلف السندات الجارية الخاصة بها لتحويلها وخصمها و تتم طبعا على مستوى عمليتين الخصم و التحصيل و الحافظة تنقسم إلى:

3. **الحافظة المحلية (الداخلية):** تتعامل بالأوراق التجارية المسلمة والمستحقة الدفع في نفس الوكالة و تسدد هذه الأوراق إما عن طريق الخصم أو التحصيل؛

¹ - وثائق البنك.

4. الحافظة غير المحلية (الخارجية): تتعامل بالأوراق التجارية المسلمة من طرف العملاء وتسديدها من مختلف

الوكالات التابعة لشبكة القرض الشعبي الجزائري ويتم دائما تسديدها بالخصم أو التحصيل؛

5. العمليات الخاصة بالمقاصة: ويقوم هذا القسم بعملية استبدال الشيكات والسندات والتحويلات المالية من

طرف قسم المحافظة وتصنيفها حسب كل بنك حيث توجد غرفة المقاصة بينك الجزائر أي تتم عملية المقاصة بين مختلف

البنوك باعتبار أن لكل منها حساب لدى بنك الجزائر وقد يخرج كل بنك من هذه المقاصة دائنا أو مدينا.¹

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

للقيام بدراسة ميدانية لا بد من توفر مجموعة من الشروط وفي الصدد سيتم التطرق إلى ما يلي:

➤ المنهج المستخدم في الدراسة؛

➤ العينة المختارة للدراسة؛

➤ الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: المنهج المستخدمة في الدراسة

نظرا لأن هذه الدراسة تمت عن طريق الاستجواب غير المباشر " الاستبيان " أي ما يسمى باستمارة الأسئلة، ولأن الهدف منها الوقوف عند حد الوصف المناسب لهذا البحث هو المنهج الوصفي، ونعلم أن المنهج الوصفي له أساليب متعددة، فقد اختار الطالبان أسلوب المنهج الوصفي المسحي والمنهج الوصفي التحليلي.

يمكن المنهج الوصفي المسحي من استجواب جميع أفراد مجتمع البحث بغية وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها، أما المنهج الوصفي التحليلي فيمكن من تحليل البيانات بغية الوصول إلى نتائج الدراسة.

المطلب الثاني: العينة المختارة للدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من رؤساء (فئة الإطارات)، ومرؤوسين(فئة التحكم) داخل البنك، والموظفين (فئة التنفيذ)، حيث تم توزيع 45 استمارة استقصاء داخل المبنك محل الدراسة شملت الفئات الثلاث، وتم استرجاع 40 استمارة.

المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة في الدراسة

في هذا المطلب سنحاول التطرق إلى أهم الأدوات التي قمنا بجمع البيانات بها في هذه الدراسة بالإضافة إلى مختلف الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة كالآتي:

¹ - وثائق البنك.

أولاً: أدوات جمع البيانات المستخدمة في الدراسة

يتطلب استخدام أي منهج علمي الاستعانة بجملة من الأدوات والوسائل المناسبة التي تمكن الباحث من الوصول إلى البيانات اللازمة، حيث يستطيع من خلالها معرفة واقع أو ميدان الدراسة، وتفوض طبيعة الموضوع الخاضع للدراسة وخصوصيته انتقاء مجموعة من الأدوات المساعدة على جمع البيانات، ولقد اعتمدنا في جمعنا للبيانات على الاستمارة (الاستبيان) والملاحظة.

أ- الاستبيان:

تعتبر الاستمارة (الاستبيان) أكثر الوسائل المستخدمة لجمع البيانات شيوعاً وتعرف على أنها: " ذلك النموذج الذي يضم مجموعة من الأسئلة التي تدور حول موضوع ما يتم تقديمه إلى المبحوثين بطريق أو أخرى توجه للأفراد أو المؤسسات محل الدراسة بهدف الحصول على بيانات عن الموضوع المراد دراسته".

لقد قمنا بإعداد هذه الاستمارة بناء على إشكالية موضوع الدراسة وفرضياته حيث أنها تضمنت مجموعة من الأسئلة البسيطة، مرتبة وفقاً لخطة الموضوع، وحتى تكون الاستمارة في شكلها العلمي من حيث البساطة، الشكل والمضمون وفقاً للموضوع المدروس، فإنها مرت بمرحتين أساسيتين:

1- **مرحلة الإعداد:** لقد قمنا في البداية واعتماداً على محتويات موضوع بحثنا استمارة أولية شملت 26 سؤالاً مركزين في ذلك على تنظيم الأسئلة وتبسيطها قصد جعلها واضحة ومفهومة يسهل على المبحوثين فهمها والإجابة عليها، بحيث تكون خالية من كل تأويل وغموض، وتتلاءم مع قدرات الأفراد الذين يجيبون عليها.

2- **مرحلة تحكيم الاستبيان:** بعد إعداد الاستمارة الأولية وفقاً لموضوع البحث وأولويات معالجة الإشكالية، كان لا بد علينا عرضها على أساتذة مختصين في هذا الجانب (الأستاذ المشرف وبعض أساتذة الكلية) من أجل إعطاء رأيهم فيها وملاحظاتهم وتوصياتهم على الاستمارة الأولية، وهذا من أجل تفادي الأخطاء التقنية والمنهجية.

وبعد تقديم الأساتذة لملاحظاتهم التقنية والمنهجية للاستمارة الأولية قمنا بتعديل أسئلة هذه الاستمارة فرأينا أنه لا بد من إعادة عرضها على الأستاذ المشرف وهذا لغرض إعدادها في شكلها النهائي كما يوضحها نموذج الاستمارة، حيث تضمنت هذه الاستمارة النهائية 24 سؤالاً:

✓ **القسم الأول:** متعلق بالبيانات الشخصية لمجتمع العينة؛

✓ **القسم الثاني:** أسئلة الاستمارة.

ب- الملاحظة:

استخدمنا الملاحظة المباشرة في بحثنا بغرض التأكد من فرضيات الدراسة وتشخيص وضع البنك محل الدراسة، وكذا الحصول على معلومات لم نتمكن من الحصول عليها من الاستبيان مباشرة، أو التوضيح عناصر لم يتم التطرق لها

بالتفصيل في الاستبيان، حيث ركزنا على سلوكيات الأفراد وكيفية أدائهم لمهامهم، علاقاتهم ببعضهم البعض، وعلاقتهم برؤسائهم وغيرها من العناصر التي يستطيع الباحث الحصول عليها من خلال ملاحظته المباشرة أو أثناء توزيع الاستمارات دون الحاجة إلى التوصل إليها من خلال طرحها في الاستبيان.

ثانيا: الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

بغية تبليغ هذه الدراسة لأهدافها وبناء على طبيعتها وحجم عينتها، فقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، الذي يسمح بتحليل البيانات الخاصة بالدراسة من خلال إيجاد مقاييس الإحصاء الوصفي والمتمثلة في مقاييس النزعة المركزية، مقاييس التشتت واحتساب التكرارات والنسب المئوية....

حيث قمنا على اعتماد أساليب التحليل الإحصائي التالية:

- **معامل الثبات:** تم اعتماد ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات الاستبيان كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم 01: معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات وصدق الاستبيان

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,630	24

المصدر: إعداد الطالبان اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ أن معامل ألفا كرونباخ يساوي 0.630 وهذا يعني ثبات وصدق جيد جدا للاستبيان مما يدل على تناسق داخلي ممتاز بين العبارات بنسبة 63%.

- التكرارات: لمعرفة تكرار اختيار كل بديل أسئلة الاستبيان؛
- النسب المئوية: لمعرفة نسبة اختيار كل بديل أسئلة الاستبيان؛
- الدائرة النسبية: لتوضيح القيم المحصل عليها بيانيا؛
- معامل الارتباط: لتأكد الصدق البنائي وصدق الاتساق الداخلي وإثبات أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه، حيث تم استخدام معامل الارتباط سبيرمان كما استخدمنا في تحديد العلاقة والارتباط بين متغيري الدراسة المستقل والتابع.

- اختبار التوزيع الطبيعي: تم استخدام ألف كرونباخ لتأكد أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي او لا.

الجدول رقم 02: اختبار فرضية إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnova			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
تكنولوجيا مالية	0,170	40	0,005	,8990	40	0,002
تمويل إسلامي	0,137	40	0,056	0,921	40	0,008
تكنولوجيا تمويل	0,087	40	0,200*	0,969	40	0,342
* Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.						
a. Correction de signification de Lilliefors						

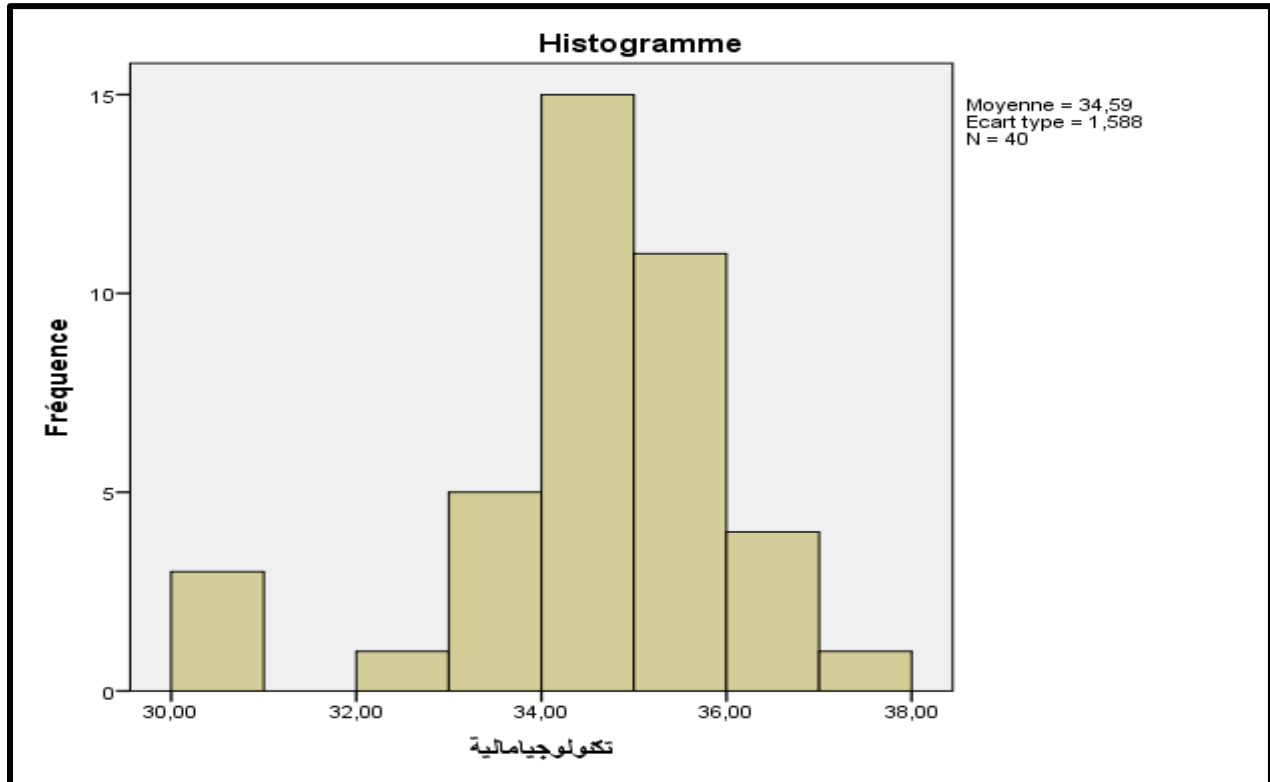
المصدر: إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

التعليق: من الجدول أعلاه نلاحظ:

أن أغلب قيم Sig بالنسبة للعبارات كلها أكبر من 0.05 وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية أي أن جميع

البيانات توزيعها يتبع التوزيع الطبيعي بنسبة ثقة 95%.

الشكل رقم 02: توزع البيانات توزع طبيعي



المصدر: إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

رغم أن الأمر بديهي بمجرد الاطلاع على البيانات، حيث أنها بيانات متقطعة ومحدودة تأخذ قيم خماسية 1.2.3.4.5 بالنسبة للأسئلة التي تحتوي على سلم ليكرت الخماسي حيث يتم ترميز خيارات الإجابة بأرقام، إلا أن اختبار شابيروويلك والذي يعتبر من أدق الاختبارات الخاصة بطبيعة التوزيع يؤكد ذلك، حيث أن الفرضية الصفرية H_0 تتضمن اختلاف التوزيع المختبر عن التوزيع الطبيعي اختلافا معنويا والفرضية البديلة H_1 هي أن التوزيع المختبر لا يختلف عن التوزيع الطبيعي اختلافا معنويا.

إذا من خلال ما سبق يمكننا القول أنه يصلح تطبيق إحصائية ستودنت نظرا لاشتراطها أن تكون البيانات موزعة توزيعا طبيعيا وكذلك ليس مناسباً استعمال ارتباط بيرسون لنفس السبب، لذا فإن طريقة التحليل المناسبة لنا حسب الهدف المراد الحصول عليه وكذلك حسب فرضية اختلاف التوزيعات عن التوزيع الطبيعي هي ارتباط بيرسونو الذي يعبر عنه ب: ارتباط الرتب للوصول إلى إجابات إحصائية كافية على الأسئلة الفرعية.

1. المقياس المستخدم

استخدمنا مقياس ليكرت الخماسي حيث أعطينا الدرجات من 1 وهي أدنى درجة وتمثل عن غير الموافقة تماما وصولا إلى الدرجة 5 وهي أعلى درجة وتمثل الموافقة تماما. كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 03: مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتان

الجدول رقم 04: قيم المتوسطات الحسابية الخاصة بمقياس لكرت الخماسي

المستوى	المتوسط المرجح
غير موافق تماما	من 1 إلى 1.80
غير موافق	من 1.81 إلى 2.60
محايد	من 2.61 إلى 3.40
موافق	من 3.41 إلى 4.20
موافق تماماً	من 4.21 إلى 5

المصدر: من إعداد الطالبتان

المبحث الثالث: عرض وتحليل وتفسير النتائج

بعد الانتهاء من إعداد الإطارين النظري والمنهجي للدراسة، يأتي هذا المبحث لعرض نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بتأثير التكنولوجيا المالية على التمويل الإسلامي في بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، وتحليلها بما يساهم في اختبار فرضيات البحث. سيتم تقديم البيانات التي تم جمعها بطريقة منهجية، مع تفسيرها ومناقشتها في ضوء أهداف الدراسة والإطار النظري المعتمد.

المطلب الأول: تحليل محور البيانات الشخصية

من خلال هذا المطلب سنتطرق لتحليل أهم المحاور التي شملها الاستبيان على النحو التالي:

أولاً: محور البيانات الشخصية

وفيما يلي شرح مختصر لمواصفات العينة:

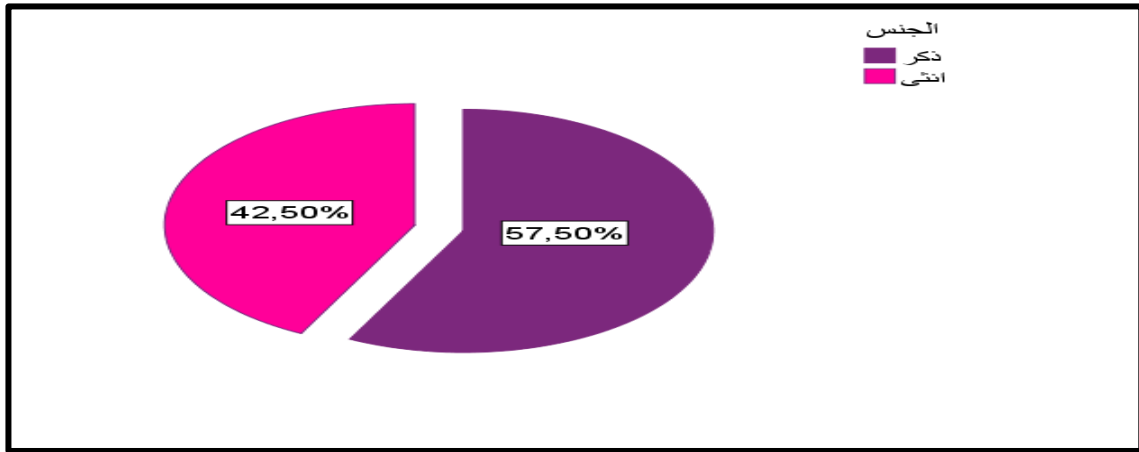
أ. الجنس.

يوضح الجدول رقم 05: توزيع أفراد العينة حسب الجنس كما يلي:

		الجنس			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage	Pourcentage
			e	valide	cumulé
Valide	ذكر	23	56,1	57,5	57,5
	انثى	17	41,5	42,5	100,0
	Total	40	97,6	100,0	
Manquant	Systeme	1	2,4		

المصدر: إعداد الطالبان اعتماداً على مخرجات برنامج spss.

الشكل رقم 03: دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة حسب الجنس



المصدر: إعداد الطالبان اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

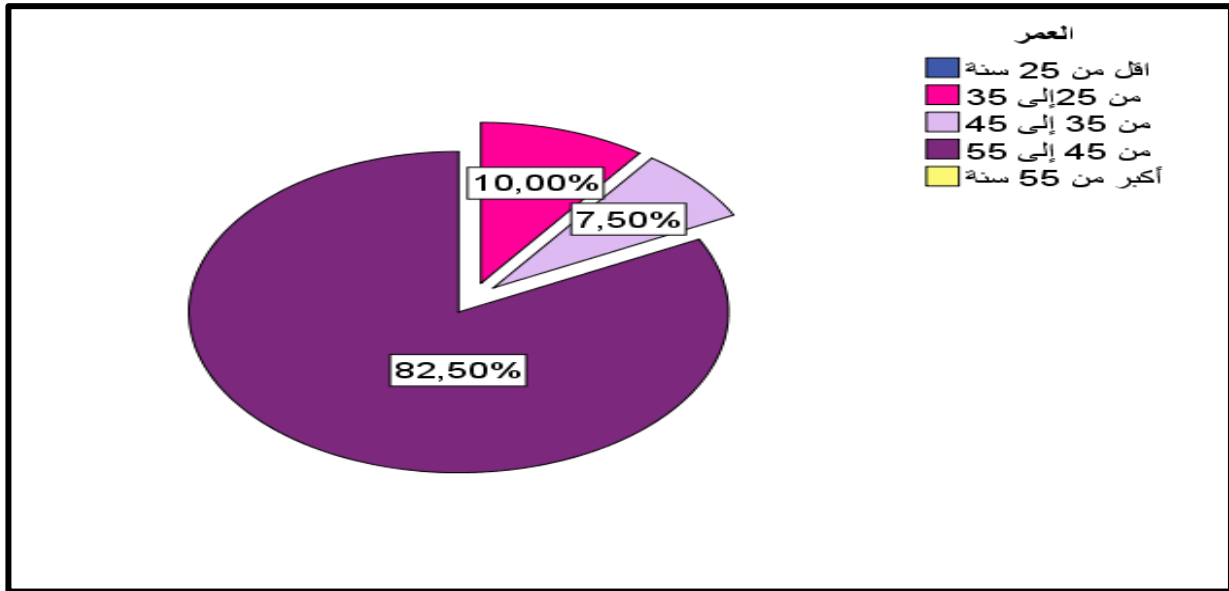
التعليق: من خلال الجدول أعلاه، وكذا الرسم البياني المرفق، نلاحظ أن عدد أفراد العينة 40 فردا، منهم 23 ذكور، و17 إناث، إلا أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث، حيث قدرت نسبة الذكور 57.50%، أما نسبة الإناث 42.50%.

يوضح الجدول رقم 06: توزيع أفراد العينة حسب العمر كما يلي:

		العمر	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 25 إلى 35	4	9,8	10,0	10,0	
	من 35 إلى 45	3	7,3	7,5	17,5	
	من 45 إلى 55	33	80,5	82,5	100,0	
	Total	40	97,6	100,0		
Manquant	Systeme	1	2,4			

المصدر: إعداد الطالبان اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

الشكل رقم 04: دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة حسب العمر



المصدر: إعداد الطالبان اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

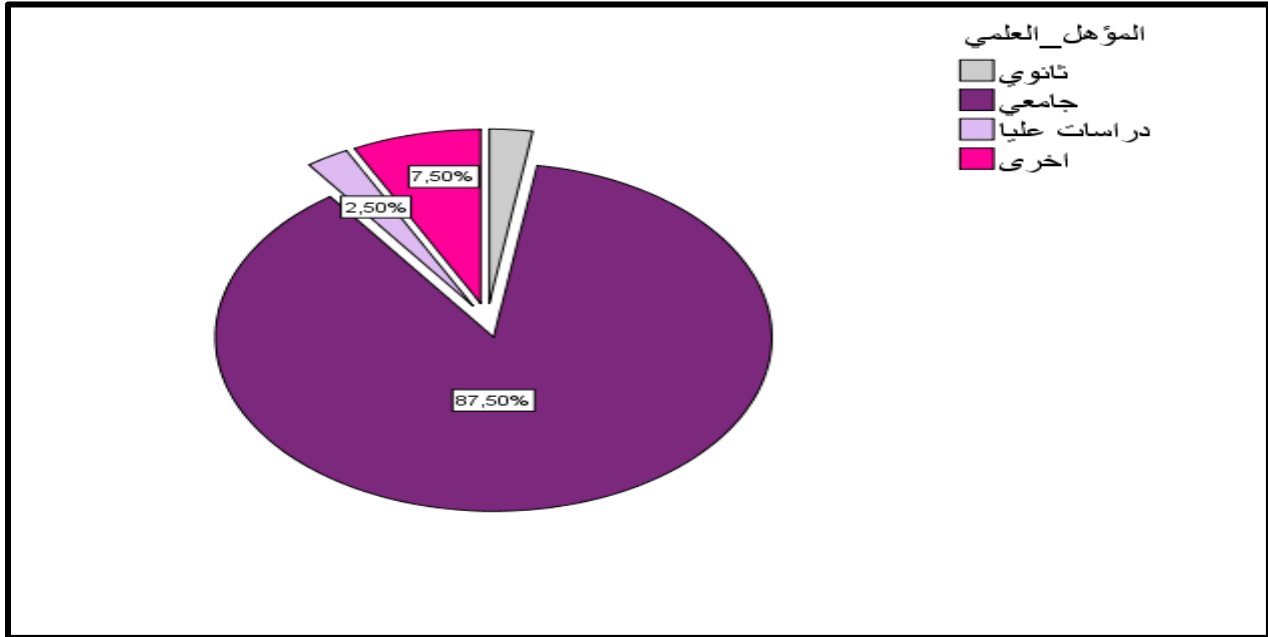
التعليق: يتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه، والشكل البياني أنه يوجد تباين في أعمار أفراد عينة الدراسة وأن الفئة العمرية الأكثر تكرارا هي الفئة السنوية من (45 إلى 55) سنة، وقدردت نسبتها 82.50%، تليها الفئة العمرية (من 25 إلى 35) بنسبة 10%، ثم الفئة العمرية (من 35 إلى 45) سنة بنسبة 7.5%، أما الفئة العمرية أكبر من 55 سنة فإنعدمت، وهذا مؤشر معبر عن مدى نضج واتزان أغلب أفراد العينة، وهذا ما يمكن من الانعكاس إيجابا على نتائج الدراسة.

يوضح الجدول رقم 07: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي كما يلي:

		المؤهل العلمي			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	1	2,4	2,5	2,5
	جامعي	35	85,4	87,5	90,0
	دراسات عليا	1	2,4	2,5	92,5
	أخرى	3	7,3	7,5	100,0
	Total	40	97,6	100,0	
Manquant	Systeme	1	2,4		

المصدر: إعداد الطالبان اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم 05: دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الطالبان اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

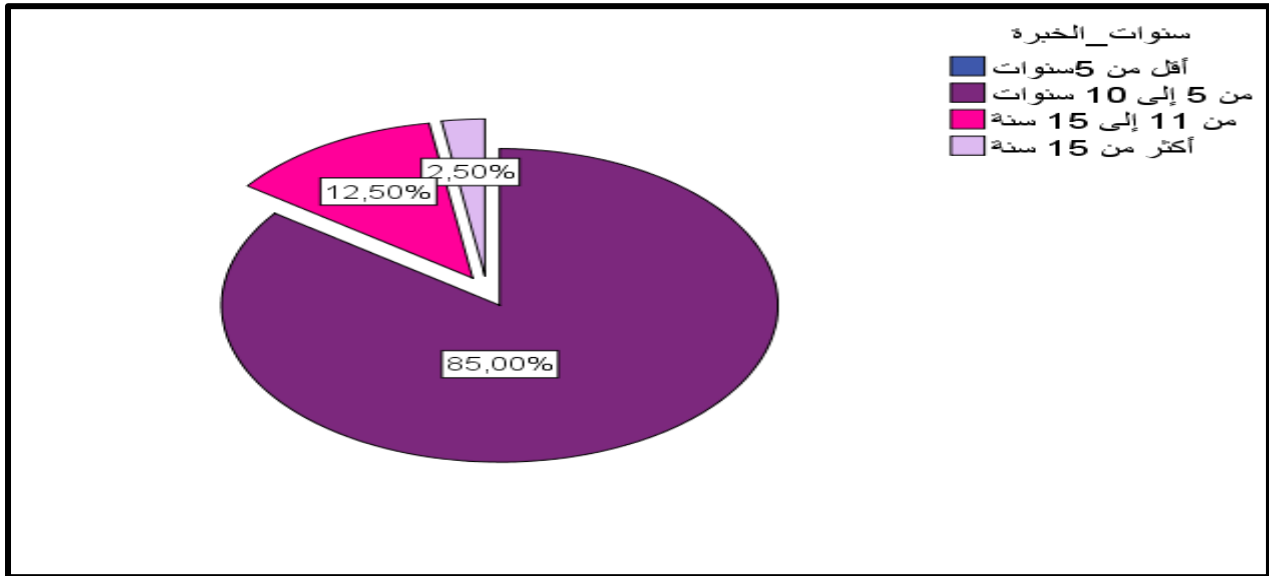
يتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه أن معظم أفراد العينة مستواهم الدراسي جيد، حيث أن المؤهل العلمي الأكثر تكرارا في عينة الدراسة هي الجامعيين حيث بلغت نسبته 87.50%، تليها نسبة الأفراد ذوي المستويات الدراسة الأخرى بنسبة 7.5 %، أما ذو المستوى ثانوي، وكذا دراسات عليا فقدرت نسبتهما بـ2.5%، لكل مستوى، وهذا ما يمكن اعتباره مؤشرا على مدى قدرة هؤلاء على فهم موضوع الدراسة، وإدراك أهميته.

يوضح الجدول رقم 08: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة كما يلي:

		سنوات_الخبرة			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 5 إلى 10 سنوات	34	82,9	85,0	85,0
	من 11 إلى 15 سنة	5	12,2	12,5	97,5
	أكثر من 15 سنة	1	2,4	2,5	100,0
	Total	40	97,6	100,0	
Manquant	Systeme	1	2,4		

المصدر: إعداد الطالبان اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

الشكل رقم 06: دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الطالبان اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

التعليق : من خلال معطيات الجدول أعلاه وكذا الشكل البياني نلاحظ أن أغلب أفراد العينة لديهم خبرة وأقدمية في البنك من 5 إلى 10 سنوات وقد قدرت نسبتهم بـ 85%، تليها نسبة 12.50% وهي نسبة الافراد الذين يمتلكون خبرة مهنية من 11 إلى 15 سنة، وتليها نسبة الافراد الذين يمتلكون خبرة أكثر من 15 سنة، بينما الخبرة التي تقل عن 5 سنوات فهي منعدمة بين أفراد العينة.

المطلب الثاني: تحليل وتفسير العبارات الخاص بالمتغيرين

الجدول رقم 09: عبارات التكنولوجيا المالية

العبارة	المقياس	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة	الرتبة
يستخدم بنك القرض الشعبي الجزائري تقنيات رقمية متقدمة في تقديم خدماته.	تكرار	0	0	4	36	0	3.90	0.30	موافق	08
	نسبة (%)	0	0	9.8	87.8	0				
أسهمت التكنولوجيا المالية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية.	تكرار	0	4	0	17	19	4.27	0.90	موافق تماماً	05
	نسبة (%)	0	9.8	0	41.5	46.3				
هناك اهتمام متزايد من البنك بتطوير التطبيقات الذكية لخدمة الزبائن.	تكرار	0	0	0	8	32	4.80	0.40	موافق تماماً	01
	نسبة (%)	0	0	0	19.5	78.0				
توفر التكنولوجيا المالية درجة عالية من الأمان والخصوصية في المعاملات.	تكرار	0	0	0	10	30	4.75	0.43	موافق تماماً	02
	نسبة (%)	0	0	0	24.4	73.2				
تساعد التكنولوجيا المالية في خفض التكاليف التشغيلية للبنك.	تكرار	0	0	0	36	4	4.10	0.30	موافق	06
	نسبة (%)	0	0	0	87.8	9.8				
يتقبل زبائن البنك استخدام التكنولوجيا المالية في معاملاتهم اليومية.	تكرار	0	0	0	19	21	4.52	0.50	موافق تماماً	03
	نسبة (%)	0	0	0	46.3	51.2				
يتم تحديث الأنظمة الرقمية للبنك بشكل دوري لتحسين الكفاءة.	تكرار	0	0	0	40		4.00	0.00	موافق	07
	نسبة (%)	0	0	0	100					
تواجه التكنولوجيا المالية بعض العقبات التنظيمية في الجزائر.	تكرار	0	0	0	23	17	4.42	0.50	موافق تماماً	04
	نسبة (%)	0	0	0	56.1	41.5				
نتيجة المحور										موافق تماماً

المصدر: إعداد الطالبان اعتماداً على مخرجات برنامج spss.

الفصل الثالث.....دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة خنشة

التعليق: من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أنه قد جاءت في المرتبة الأولى عبارة " هناك اهتمام متزايد من البنك بتطوير التطبيقات الذكية لخدمة الزبائن." وذلك بمتوسط قدره 4.80 وانحراف معياري 0.40، وفي المرتبة الثانية عبارة " توفر التكنولوجيا المالية درجة عالية من الأمان والخصوصية في المعاملات. " بمتوسط حسابي قدره 4.75 ، وانحراف معياري 0.43 وفي المرتبة الثالثة عبارة " يتقبل زبائن البنك استخدام التكنولوجيا المالية في معاملاتهم اليومية. " بمتوسط 4.52 وانحراف معياري 0.50 ، وفي المرتبة الرابعة عبارة " تواجه التكنولوجيا المالية بعض العقبات التنظيمية في الجزائر." وذلك بمتوسط 4.42 وانحراف معياري 0.50 ، وفي المرتبة الخامسة عبارة " أسهمت التكنولوجيا المالية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية." ، بمتوسط 4.27 وانحراف معياري 0.90، وفي المرتبة السادسة عبارة " تساعد التكنولوجيا المالية في خفض التكاليف التشغيلية للبنك." بمتوسط 4.10 وانحراف معياري 0.30، وفي المرتبة السابعة العبارة " يتم تحديث الأنظمة الرقمية للبنك بشكل دوري لتحسين الكفاءة." بمتوسط 4.00 حسابي وانحراف معياري 0.00، وفي المرتبة الثامنة العبارة " يستخدم بنك القرض الشعبي الجزائري تقنيات رقمية متقدمة في تقديم خدماته. " بمتوسط 3.90 وانحراف معياري 0.30.

نستخلص أن بنك القرض الشعبي الجزائري يبدي اهتمامًا ملحوظًا بتطوير التطبيقات الذكية لخدمة زبائنه، مما يعكس التزامه بالتحول الرقمي وتعزيز تجربة العميل، كما يتضح أن التكنولوجيا المالية التي يعتمد عليها البنك توفر مستويات عالية من الأمان والخصوصية، وهو ما ساهم في تقبل الزبائن لاستخدام هذه التكنولوجيا في معاملاتهم اليومية، ومع ذلك، تواجه هذه الجهود بعض العقبات التنظيمية التي قد تحد من انتشارها بشكل أوسع، وعلى الرغم من مساهمة التكنولوجيا المالية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية وخفض التكاليف التشغيلية، إلا أن تحديث الأنظمة الرقمية واستخدام التقنيات المتقدمة لا يزال بحاجة إلى المزيد من التطوير لمواكبة التغيرات السريعة في القطاع المالي.

الجدول رقم 10: عبارات التمويل الاسلامي

العبارة	المقياس	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة	الرتبة
يقدم بنك القرض الشعبي الجزائري منتجات تمويل إسلامي متوافقة مع أحكام الشريعة.	تكرار	0	0	0	23	17	4.42	0.50	موافق تماما	08
	نسبة (%)	0	0	0	57.5	42.5				
هناك وعي كافٍ لدى الموظفين بمبادئ التمويل الإسلامي.	تكرار	0	0	0	21	19	4.47	0.50	موافق تماما	07
	نسبة (%)	0	0	0	52.5	47.5				
يعتمد البنك صيغًا إسلامية مثل المراجعة والمضاربة والإجارة.	تكرار	0	0	0	17	23	4.57	0.50	موافق تماما	03
	نسبة (%)	0	0	0	42.5	57.5				
يشهد التمويل الإسلامي طلبًا متزايدًا من قبل العملاء.	تكرار	0	0	0	19	21	4.52	0.505	موافق تماما	04
	نسبة (%)	0	0	0	47.5	52.5				
يحرص البنك على الحصول على فتاوى شرعية قبل طرح منتجات جديدة.	تكرار	0	0	0	19	21	4.52	0.500	موافق تماما	06
	نسبة (%)	0	0	0	46.3	51.2				
توجد لجنة رقابة شرعية داخل البنك لمتابعة المعاملات الإسلامية.	تكرار	0	0	0	19	21	4.52	0.501	موافق تماما	05
	نسبة (%)	0	0	0	47.5	52.5				
التمويل الإسلامي يساهم في تنمية الاقتصاد الحقيقي.	تكرار	0	0	0	4	36	4.90	0.30	موافق تماما	01
	نسبة (%)	0	0	0	10	90				
التمويل الإسلامي يعزز العدالة والشفافية في التعاملات المالية.	تكرار	0	0	0	10	30	4.75	0.43	موافق تماما	02
	نسبة (%)	0	0	0	25	75				
نتيجة المحور							4.01	0.46	موافق تماما	

المصدر: إعداد الطالبان اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

الفصل الثالث.....دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة خنشة

التعليق: من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أنه قد جاءت في المرتبة الأولى عبارة " التمويل الإسلامي يساهم في تنمية الاقتصاد الحقيقي " وذلك بمتوسط قدره 4.90 وانحراف معياري 0.30، وفي المرتبة الثانية عبارة " التمويل الإسلامي يعزز العدالة والشفافية في التعاملات المالية. " بمتوسط حسابي قدره 4.75، وانحراف معياري 0.43، وفي المرتبة الثالثة عبارة " يعتمد البنك صيغاً إسلامية مثل المراجعة والمضاربة والإجارة " بمتوسط 4.57 وانحراف معياري 0.50، وفي المرتبة الرابعة عبارة " يشهد التمويل الإسلامي طلباً متزايداً من قبل العملاء. " وذلك بمتوسط 4.52 وانحراف معياري 0.505، وفي المرتبة الخامسة عبارة " توجد لجنة رقابة شرعية داخل البنك لمتابعة المعاملات الإسلامية. " بمتوسط 4.52 وانحراف معياري 0.501، وفي المرتبة السادسة عبارة " يحرص البنك على الحصول على فتاوى شرعية قبل طرح منتجات جديدة. " بمتوسط 4.52 وانحراف معياري 0.500، وفي المرتبة السابعة العبارة " هناك وعي كافٍ لدى الموظفين بمبادئ التمويل الإسلامي. " بمتوسط حسابي 4.47 وانحراف معياري 0.50، وفي المرتبة الثامنة العبارة " يقدم بنك القرض الشعبي الجزائري منتجات تمويل إسلامي متوافقة مع أحكام الشريعة. " بمتوسط 4.42 وانحراف معياري 0.50.

توضح النتائج أن بنك القرض الشعبي الجزائري يولي أهمية كبيرة للتمويل الإسلامي، حيث ينظر إليه كأداة فعالة لتنمية الاقتصاد الحقيقي، مع التزام واضح بتعزيز مبادئ العدالة والشفافية في معاملاته المالية، ويعتمد البنك على صيغ تمويلية إسلامية متنوعة كالمضاربة والمراجعة والإجارة، مستجيباً للطلب المتزايد من قبل العملاء على هذا النوع من التمويل، كما يظهر أن البنك يتخذ خطوات تنظيمية قوية لضمان توافق معاملاته مع أحكام الشريعة، من خلال وجود لجنة رقابة شرعية والحصول على فتاوى قبل طرح المنتجات، رغم هذا الاهتمام، يجدر الإشارة إلى أن مستوى وعي الموظفين بمبادئ التمويل الإسلامي يحتاج إلى تعزيز إضافي لضمان تقديم خدمات عالية الجودة ومطابقة للمعايير الشرعية.

الجدول رقم 11: عبارات تأثير التكنولوجيا المالية على التمويل الإسلامي

العبارة	المقياس	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة	الرتبة
ساعدت التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق تطبيقات التمويل الإسلامي.	تكرار	0	0	0	23	17	4.42	0.50	موافق	05
	نسبة (%)	0	0	0	57.5	42.5			تماما	
أسهمت الرقمنة في تسهيل الإجراءات المتعلقة بالتمويل الإسلامي.	تكرار	0	0	0	17	23	4.57	0.503	موافق	02
	نسبة (%)	0	0	0	41.5	56.1			تماما	
تساهم التكنولوجيا المالية في زيادة ثقة العملاء في المنتجات الإسلامية.	تكرار	0	0	0	36	4	4.10	0.30	موافق	08
	نسبة (%)	0	0	0	90	10				
تتيح التكنولوجيا المالية تتبع العمليات الإسلامية وضمان مطابقتها للضوابط الشرعية.	تكرار	0	0	0	17	23	4.57	0.501	موافق	03
	نسبة (%)	0	0	0	41.5	56.1			تماما	
يمكن للتكنولوجيا المالية تحسين كفاءة إدارة المنتجات الإسلامية.	تكرار	0	0	0	17	23	4.20	0.40	موافق	07
	نسبة (%)	0	0	0	42.5	57.5				
ما زالت بعض صيغ التمويل الإسلامي تفتقر إلى حلول تكنولوجية مبتكرة.	تكرار	0	0	0	32	08	4.97	0.15	موافق	01
	نسبة (%)	0	0	0	80	20			تماما	
ساعدت التكنولوجيا المالية في تقليل الفجوة بين المنتجات الإسلامية ونظيرتها التقليدية.	تكرار	0	0	0	1	39	4.32	0.65	موافق	06
	نسبة (%)	0	0	0	2.5	97.5			تماما	
يواجه البنك تحديات في دمج الحلول التكنولوجية مع متطلبات الشريعة الإسلامية.	تكرار	0	0	4	19	17	4.57	0.500	موافق	04
	نسبة (%)	0	0	9.8	46.3	41.5			تماما	
نتيجة المحور							4.46	0.43	موافق تماما	

المصدر: إعداد الطالبان اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

التعليق: من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أنه قد جاءت في المرتبة الأولى عبارة " ما زالت بعض صيغ التمويل الإسلامي تفتقر إلى حلول تكنولوجية مبتكرة." وذلك بمتوسط قدره 4.97 وانحراف معياري 0.15، وفي المرتبة الثانية عبارة " أسهمت الرقمنة في تسهيل الإجراءات المتعلقة بالتمويل الإسلامي." بمتوسط حسابي قدره 4.57، وانحراف معياري 0.503 وفي المرتبة الثالثة عبارة " تتيح التكنولوجيا المالية تتبع العمليات الإسلامية وضمان مطابقتها للضوابط الشرعية " بمتوسط 4.57 وانحراف معياري 0.501 ، وفي المرتبة الرابعة عبارة " يواجه البنك تحديات في دمج الحلول التكنولوجية مع متطلبات الشريعة الإسلامية. " وذلك بمتوسط 4.57 وانحراف معياري 0.50 ، وفي المرتبة الخامسة عبارة " ساعدت التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق تطبيقات التمويل الإسلامي." ، بمتوسط 4.42 وانحراف معياري 0.50، وفي المرتبة السادسة عبارة " ساعدت التكنولوجيا المالية في تقليل الفجوة بين المنتجات الإسلامية ونظيرتها التقليدية. " بمتوسط 4.32 وانحراف معياري 0.65، وفي المرتبة السابعة العبارة " يمكن للتكنولوجيا المالية تحسين كفاءة إدارة المنتجات الإسلامية. " بمتوسط حسابي 4.20 وانحراف معياري 0.40، وفي المرتبة الثامنة العبارة " تساهم التكنولوجيا المالية في زيادة ثقة العملاء في المنتجات الإسلامية." بمتوسط 4.10 وانحراف معياري 0.30.

نستنتج أن تأثير التكنولوجيا المالية على التمويل الإسلامي يواجه بعض التحديات، حيث لا تزال بعض صيغ التمويل الإسلامي تفتقر إلى حلول تكنولوجية مبتكرة تلائم خصوصيتها الشرعية، رغم أن الرقمنة ساهمت بوضوح في تسهيل الإجراءات المتعلقة بها، أن التكنولوجيا المالية تمكّن من تتبع العمليات وضمان مطابقتها للضوابط الشرعية، إلا أن دمج الحلول التكنولوجية مع متطلبات الشريعة لا يزال يطرح تحديات أمام البنك، من جهة أخرى، ساعدت التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق تطبيقات التمويل الإسلامي وتقليل الفجوة بينها وبين المنتجات التقليدية، إضافة إلى مساهمتها في تحسين كفاءة الإدارة وزيادة ثقة العملاء، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة تستدعي المزيد من التطوير والابتكار لضمان تحقيق تكامل أكبر بين التكنولوجيا ومتطلبات التمويل الإسلامي.

المطلب الثالث: اختبار صحة الفرضيات

الفرضية الأولى: التكنولوجيا المالية تساهم بشكل إيجابي في توسيع نطاق تطبيق التمويل الإسلامي من خلال تقديم حلول مبتكرة تسهل الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة.

الجدول رقم 12: اختبار ت ستودنت للفرضية الأولى

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
تكنولوجيا مالية	137,722	39	0,000	34,58968	34,0817	35,0977
توسيع نطاق تطبيق تمويل إسلامي	81,319	39	0,000	13,38968	13,0566	13,7227

المصدر: إعداد الطالبان اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

التعليق: من خلال الجدول التالي نلاحظ أن قيمة $t=81.32$ ومستوى المعنوية $p=0.000$ أي أقل من 0.05 ، ودرجة حرية $dl=39$.

منه فإننا نقبل الفرض الصفري القائل ان التكنولوجيا المالية تساهم بشكل إيجابي في توسيع نطاق تطبيق التمويل الإسلامي من خلال تقديم حلول مبتكرة تسهل الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة، وذلك عند مستوى معنوية 0.05 .

ونرفض الفرض البديل القائل ان التكنولوجيا المالية لا تساهم بشكل إيجابي في توسيع نطاق تطبيق التمويل الإسلامي من خلال تقديم حلول مبتكرة تسهل الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة، وذلك عند مستوى معنوية 0.05 .

الفرضية الثانية: الرقمنة تساهم في تبسيط وتسريع الإجراءات المتعلقة بالتمويل الإسلامي، مما يعزز من كفاءة العمليات المصرفية ويقلل من التكاليف الإدارية.

الجدول رقم 13: اختبار ت ستودنت للفرضية الثانية

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
تكنولوجيا مالية	137,722	39	0,000	34,58968	34,0817	35,0977
إجراءات التمويل الإسلامي	57,859	39	0,000	13,78171	13,2999	14,2635

المصدر: إعداد الطالبان اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

التعليق: من خلال الجدول التالي نلاحظ أن قيمة $t=57.85$ ومستوى المعنوية $p=0.000$ أي أقل من 0.05 ، ودرجة حرية $dl=39$.

منه فإننا نقبل الفرض الصفري القائل ان الرقمنة تساهم في تبسيط وتسريع الإجراءات المتعلقة بالتمويل الإسلامي، مما يعزز من كفاءة العمليات المصرفية ويقلل من التكاليف الإدارية. وذلك عند مستوى معنوية 0.05 .

ونرفض الفرض البديل القائل ان الرقمنة لا تساهم في تبسيط وتسريع الإجراءات المتعلقة بالتمويل الإسلامي، مما يعزز من كفاءة العمليات المصرفية ويقلل من التكاليف الإدارية. وذلك عند مستوى معنوية 0.05 .

الفرضية الثالثة: اعتماد التكنولوجيا المالية في تقديم منتجات التمويل الإسلامي يؤدي إلى تعزيز ثقة العملاء من خلال زيادة الشفافية، وتحسين تجربة المستخدم، وضمان الامتثال للضوابط الشرعية.

الجدول رقم 14: اختبار ت ستودنت للفرضية الثالثة

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
تكنولوجيا المالية	137,722	39	0,000	34,58968	34,0817	35,0977
تقديم منتجات تمويل إسلامي	71,526	39	0,000	12,87576	12,5116	13,2399

المصدر: إعداد الطالبان اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

التعليق: من خلال الجدول التالي نلاحظ أن قيمة $t=71.52$ ومستوى المعنوية $p=0.000$ أي أقل من 0.05 ، ودرجة حرية $dl=39$.

منه فإننا نقبل الفرض الصفري القائل ان اعتماد التكنولوجيا المالية في تقديم منتجات التمويل الإسلامي يؤدي إلى تعزيز ثقة العملاء من خلال زيادة الشفافية، وتحسين تجربة المستخدم، وضمان الامتثال للضوابط الشرعية، وذلك عند مستوى معنوية 0.05 .

ونرفض الفرض البديل القائل ان اعتماد التكنولوجيا المالية في تقديم منتجات التمويل الإسلامي لا يؤدي إلى تعزيز ثقة العملاء من خلال زيادة الشفافية، وتحسين تجربة المستخدم، وضمان الامتثال للضوابط الشرعية، وذلك عند مستوى معنوية 0.05 .

خلاصة الفصل:

قدمنا في هذه الدراسة الميدانية تأثير التكنولوجيا المالية على التمويل الإسلامي في بنك القرض الشعبي الجزائري، حيث استعرضنا دور التكنولوجيا المالية في تحسين وتطوير الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما تبين من خلال الدراسة أن تبني بنك القرض الشعبي الجزائري للتكنولوجيا المالية قد ساهم بشكل كبير في تعزيز كفاءته التشغيلية، وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الإسلامية، مما أدى إلى تحسين تجربة العملاء وزيادة مستوى الشمول المالي.

كما اتضح أن التكنولوجيا المالية لا تقتصر على تسهيل الإجراءات المصرفية فحسب، بل توفر أيضاً فرصاً جديدة لتطوير منتجات تمويلية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة، الأمر الذي يساهم في فتح آفاق جديدة للنمو المستدام في القطاع المصرفي الإسلامي. وقد أثبتت التجربة أن الرقمنة، بما في ذلك تطبيقات مثل الدفع الرقمي والذكاء الاصطناعي، تعزز من قدرة البنك على مواكبة التحولات العالمية وتلبية احتياجات السوق المتزايدة.

ومنه يمكن القول إن تكامل التكنولوجيا المالية مع التمويل الإسلامي في بنك القرض الشعبي الجزائري يمثل خطوة هامة نحو تعزيز مكانة القطاع المصرفي الإسلامي في الجزائر، ويؤسس لمرحلة جديدة من الابتكار والتنمية في هذا المجال الحيوي. ومع استمرار تطور هذه التكنولوجيا، من المتوقع أن يشهد القطاع المزيد من التحولات التي ستساهم في تعزيز استدامته وتوسيع قاعدة عملائه.

خاتمة

لقد أدى التطور السريع في مجال التكنولوجيا المالية إلى إحداث تحول جذري في طريقة تقديم الخدمات المصرفية، الأمر الذي دفع البنوك الإسلامية، ومن بينها بنك القرض الشعبي الجزائري، إلى التفاعل مع هذه التحولات لتحديث أنظمتها وخدماتها بما يتماشى مع المتطلبات الجديدة للعملاء، وقد مكّن هذا التوجه من تعزيز التنافسية وتوسيع نطاق الشمول المالي الإسلامي، إذ سمح تبني الحلول الرقمية والاعتماد على تقنيات التكنولوجيا المالية الحديثة بابتكار منتجات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة، وتقديمها بكفاءة وسرعة وجودة أعلى.

إذا أصبحت التكنولوجيا المالية أداة استراتيجية للبنوك الإسلامية، ليس فقط لتطوير خدماتها، بل أيضا لتأهيل بيئة مصرفية حديثة تدعم الابتكار وتضمن المرونة في مواجهة التغيرات المتسارعة في القطاع المالي، كما تظهر تجارب العديد من البنوك الإسلامية، مدى نجاح إدماج التكنولوجيا المالية في المصرفية الإسلامية.

فإن التجربة الجزائرية، ممثلة في بنك القرض الشعبي الجزائري، تبرز كخطوة مهمة في سبيل ملائمة التمويل الإسلامي مع متطلبات العصر الرقمي، وتفتح آفاقا واعدة لتطوير هذا القطاع بما يخدم التنمية الاقتصادية والمالية الشاملة.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: التكنولوجيا المالية تساهم بشكل إيجابي في توسيع نطاق تطبيق التمويل الإسلامي من خلال تقديم حلول مبتكرة تسهل الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة.

من خلال نتائج الجدول رقم 12 في الجانب التطبيقي تم التحقق من هذه الفرضية وتم التأكد من صحتها.

الفرضية الثانية: الرقمنة تساهم في تبسيط وتسريع الإجراءات المتعلقة بالتمويل الإسلامي، مما يعزز من كفاءة العمليات المصرفية ويقلل من التكاليف الإدارية.

تم في الفصل الثالث التحقق من هذه الفرضية، أي تم إثبات صحتها من خلال نتائج الجدول رقم 13.

الفرضية الثالثة: اعتماد التكنولوجيا المالية في تقديم منتجات التمويل الإسلامي يؤدي إلى تعزيز ثقة العملاء من خلال زيادة الشفافية، وتحسين تجربة المستخدم، وضمان الامتثال للضوابط الشرعية.

تم أيضا التحقق من صحة هذه الفرضية، إنطلاقا من تفسير نتائج الجدول رقم 14 في الجانب التطبيقي.

ثانيا: نتائج الدراسة

1. التكنولوجيا المالية تفتح آفاقا جديدة وابتكارات كبيرة في التمويل الإسلامي؛
2. الدمج بين التكنولوجيا المالية والتمويل الإسلامي يقدم مزايا جد مهمة للقطاع المالي والمصرفي الإسلامي؛
3. الاهتمام بتطوير صيغ التمويل الإسلامي ومختلف أدواته في ظل استحداث الوسائل التكنولوجية الحديثة؛
4. الرقمنة في المصارف الإسلامية تساهم في انتشارها وتوسعها؛

5. ضرورة الاستفادة من تجارب المصارف الإسلامية التي طبقت تقنيات التكنولوجيا المالية، وكذا أهم الشركات الرائدة في هذا المجال؛

6. تبني الرقمنة المالية في القطاع المصرفي الجزائري، يساهم في تحسين أداء وربحية البنوك؛

7. تمكنت التكنولوجيا المالية من تقديم حلول مصرفية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ثالثا: التوصيات

1. من الضروري أن يعمل بنك القرض الشعبي الجزائري على تعزيز استثماراته في تطوير بنية تحتية رقمية متكاملة، تتوافق مع الضوابط الشرعية لخدمة التمويل الإسلامي؛

2. يجب على إدارة بنك القرض الشعبي الجزائري التركيز على تنمية الموارد البشرية، من خلال تطوير مهاراتها ومعارفها المتعلقة بالتكنولوجيا المالية؛

3. تشجيع الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية الرقمية؛

4. يجب على بنك القرض الشعبي الجزائري العمل على تطوير منتجات مالية إسلامية جديدة تعتمد على تكنولوجيا الرقمنة، مثل القروض الرقمية موافقة لقواعد الشريعة الإسلامية، الخدمات المصرفية الإسلامية عبر الهاتف النقال؛

5. توسيع نطاق التعاون مع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، ما يتيح تبادل المعرفة وتحقيق الابتكار؛

6. تطوير حلول مبتكرة تساهم في تحسين تجربة عملاء بنك القرض الشعبي الجزائري في المجال المصرفي الإسلامي؛

7. العمل على مواكبة التطورات التشريعية في مجال التكنولوجيا المالية.

رابعا: آفاق الدراسة

يمكن لموضوعنا أن يكون بداية لمواضيع أخرى، كآفاق للدراسة نذكر منها:

1. دور الذكاء الاصطناعي في تطوير المنتجات المالية الإسلامية؛

2. مساهمة تطبيقات البلوكتشين في تعزيز التمويل الإسلامي؛

3. تأثير التكنولوجيا المالية على حوكمة المؤسسة في البنوك الإسلامية؛

4. تأثير التكنولوجيا المالية على استدامة التمويل الإسلامي؛

5. مخاطر التحول الرقمي في التمويل الإسلامي.

قائمة المراجع

أولاً: المصادر

أ. القرآن الكريم

1. سورة البقرة، الآية 275.

2. سورة النساء، الآية 29.

ثانياً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. إبراهيم الكراسنة، البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات، مطبوعات صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

2. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

3. عبد الكريم أحمد قندوز، التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية، معهد التدريب وبناء القدرات صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019.

4. عبد الكريم أحمد قندوز، المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي للنشر، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019.

5. عبد الكريم قندوز، أحمد الشاذلي، وآخرون، دور التمويل الإسلامية في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية، صندوق النقد العربي للنشر، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، دون طبعة، 2022.

6. عويسي أمين، أساسيات التكنولوجيا المالية الحديثة (مواضيع مختلفة)، البدر الساطع للطباعة والنشر، 2023.

ب. المجلات والمقالات العلمية

1. إيمان مصطفى فؤاد، دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء بيئة الأعمال والاقتصاد في الدول العربية، المجلة العلمية، العدد 71، جامعة الأزهر بأسبوط، 2021.

2. بالعبيدي عائدة عبير، مشراوي حدة، تبني تقنيات التكنولوجيا في مجال التقنية كآلية لرقمنة الشمول المالي، دراسة تجارب بعض الدول العربية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 17، العدد 01، 2023.

3. بن عيسى منير، مروى سمية، التكنولوجيا المالية الإسلامية ثورة التمويل الرقمي - التجربة الماليزية - ، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 02، 2022.

4. بن فضة ويسام، بن حسان حكيم، واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 03، 2020.
5. بوسماحة محمد، التمويل الإسلامي في ظل التحديات الدولية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 11، العدد 01، 2022، الجزائر.
6. بوعتبة فوزية، تجريم المضاربة غير المشروعة ضماناً لتحقيق الأمن الاقتصادي، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 03، العدد الخاص ماي 2023.
7. جمال العسالي، البنوك الإسلامية قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 04، العدد 1، 2013.
8. زقاري آمال، التمويل بعقد المشاركة في المصارف الإسلامية، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، دون مجلد، العدد الرابع، 2018.
9. زهير بن دعاس، عويسي أمين، صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 04، جامعة المسيلة، الجزائر.
10. سعيذة فاطمة الزهراء، قويدر، صناديق الاستثمار الإسلامي، دراسة حالة صندوق الراجحي للأسهم السعودية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 05، العدد 10، 2018.
11. صليحة فلاق، سامية شارفي، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي، تجربة مملكة البحرين، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، المجلد 21، العدد 01، جوان 2020.
12. عمروش بهية، شنايت مراد، التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الخدمات المالية الإسلامية، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، العدد 07، 2023.
13. قويدري محمد، سبع فاطمة الزهراء، أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة التراث، المجلد 08، العدد 01، 2018، الجزائر.
14. محمد زياد سليمان النجداوي، غسان سالم الطالب، التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية واقع وتحديات، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، دون مجلد، العدد 43، مارس 2023.
15. محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، دراسة أهم مصادر التمويل، كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية، عبر الرابط <https://aambfsye.org/ar> تم الاطلاع يوم 10 أفريل 2025، على الساعى 13:03.
16. وداد بوفافة، روميضاء شقروش، آفاق استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري، دراسة ميدانية من وجهة نظر الموظف، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 09، العدد 01، 2023.

17. وهيبة عبد الرحمان، أشواق بن قدور، توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2018.

ج. رسائل وأطروحات التخرج

1. أمال إبراهيم علي، دور الهندسة المالية الإسلامية في تجنب آثار الأزمات المالية العالمية التجربة الماليزية نموذجاً، أطروحة دكتوراه في مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2020-2021.

2. بن الساسي سهير، بوطبخ نجوة، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2019-2020.

3. بن بخي سيف الدين، التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه في اقتصاد قياسي مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أب بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

4. بن قياد الشيخ، دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة التجربة الماليزية، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2020.

5. تيقان عبد اللطيف، تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي، دراسة مجموعة من البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

6. حجريوة إلهام، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المصرفي، دراسة حالة ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد النقدي والبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2023-2024.

7. طيبيل عبد السلام، كيفية وآثار اعتماد اتفاقية بازل 3 من طرف المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، إبراهيم سلطان شيبوط، 2017-2018.

8. عاد زهير، وآخرون، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة بنك البركة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2018.
9. عبلة لمسلم، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية، راسة مقارنة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006.
10. العمودي محمد الطاهر، العمليات المصرفية الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في إشارة إلى تجارب البنك الإسلامي للتنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2018.
11. عواطف محسن، تطوير برامج التمويل الإسلامي للمؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر، دراسة تقييمية مقارنة لتجارب بعض الدول الإسلامية للفترة 2006-2017، أطروحة دكتوراه في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2020.
12. غربية مراد، متطلبات تطبيق التكنولوجيا المالية في اقتصاديات الدول العربية، دراسة تحليلية، مذكرة ماستر أكاديمي في الطور الثاني، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر، 2022.
13. كردوسي مروة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023-2024.
14. مجموعة من الباحثين، الكتاب الجماعي في التكنولوجيا المالية ' الابتكارات والحلول الرقمية'، مخبر التنمية المحلية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2021.
15. محمد قاسم عبد المجيد سويكر، دور التمويل الإسلامي في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2022.
16. نجمة العتروس، نور الهدى قرارة، دور التكنولوجيا المالية في تطوير خدمات الصيرفة الإسلامية، دراسة لبعض التجارب الرائدة وسبل الاستفادة منها في الجزائر، مذكرة ماستر في إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2021-2022.

17. هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائر، رسالة ماجستير في دراسات مالية ومحاسبة معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011-2012.
18. هند مهداوي، التمويل المصرفي الإسلامي حل بديل للأزمات المالية العالمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية البنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016.

د. المؤتمرات والملتقيات

1. ابتسام منزري، أسماء فرادي، مداخلة بعنوان: مخاطر المصارف الإسلامية في ظل التكنولوجيا المالية وسبل إدارتها، الملتقى الوطني السادس حول: التمويل الإسلامي في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي، يوم 30 جوان 2021، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2021.
2. بلواضح الجيلاني، وآخرون، التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في دعم المشاريع المقاولاتية، الملتقى الوطني: العولة المالية والأزمة المالية والتحويلات في التمويل (النظام المالي الإسلامي)، الطبعة الأولى حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، يومي 04/05/2019 فيفري/2019، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019.
3. سحنون عقبة، لعوير إيناس، الملتقى الوطني "الإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر- الواقع والمأمول -"، مداخلة بعنوان: التكنولوجيا المالية والتمويل الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي، يوم 30 ماي 2022، جامعة محمد بن أحمد، وهران، الجزائر.
4. صالح محمد خير الدين، دور الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي بمخرجات الفقه الإسلامي، الملتقى الدولي الثالث تحت عنوان: "تطوير المنهج التكاملي في البحث الفقهي المعاصر والعلوم القانونية والاقتصادية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2019.
5. عبد الله حسن طعمنه، المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الأعمال بالتشارك مع عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، رقمنة الأعمال والبحث العلمي ' رؤية مستقبلية'، مداخلة بعنوان: التكنولوجيا المالية في الأعمال المصرفية، 2023.

6. عبد المجيد قدي، التمويل في الاقتصاد الإسلامي-المفهوم والمبادئ-، الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، يومي 5-6 ماي 2009، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر.

ثالثاً: المراجع باللغة الأجنبية

1. fatima sebaa, **Process expectations of Islamic economics and finance (Questionnaire study by analyzing the opinion of technical experts and Islamic financial academics) Processus des attentes de l'économie et de la finance islamiques (Etude par questionnaire en analysant l'opinion d'experts techniques et d'universitaires de la finance islamique**, Laghouat- Algeria, «El-Manhel Economy, volume 03, Number 02, décembre 2020, University of El Oued , Algeria, p472.
2. sean peek, contributor: **what is fintech? Definition, Evolution and examples**, <https://www.uschamber.com/co/run/business-financing/what-is-fintech>.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1. https://web.univ-mascara.dz/events/pages/pres_evenement_ar.php?q3=66, on 14-04-2025, at 22 :01.
2. https://kibs.edu.kw/wp-content/uploads/2022/07/Edaat-July-2022_R1.pdf, on 03/03/2025, at 23 :34.
3. <https://masrafeyoun.ebi.gov.eg/>, on 28/02/2025, at 23:12.
4. <https://finapp.jo/>, on 09-04-2025, at 16:02.
5. <https://www.ifac.org/>, on 09-04-2025, at 17 :00.
6. <https://almuslimalmuaser.org/>, on 14-04-2025, at 7:02.

الملاحق

الملحق 01

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور - خنشلة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم الاقتصاد

الاستبيان



جامعة عباس لغرور خنشلة
ABBES LAGHROUR UNIVERSITY KHENCHELA

سيدي سيديتي...

في إطار إعداد مذكرة التخرج بعنوان " تأثير التكنولوجيا المالية على التمويل الإسلامي، دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA " المكملة لنيل شهادة ماستر في تخصص اقتصاد نقدي ومالي نرجوا منكم المشاركة والمساهمة في إثراء هذا الموضوع من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة المتضمنة في هذه الاستمارة، حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وجهة نظركم والحكم على فعالية تطبيق تلك المعايير في مؤسستكم. هذا ونعتمد بأنكم سوف تولون كل الاهتمام والجدية في الإجابة على الأسئلة، ونحيطكم علما بأن إجاباتكم ستحظى بالسرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. وفي الأخير تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

أولاً: البيانات الشخصية

يرجى وضع العلامة X في الخانة المناسبة

الجنس	
	ذكر
	انثى
العمر	
	اقل من 25
	من 25 إلى 35
	من 35 إلى 45
	من 45 إلى 55
	أكبر من 55
المؤهل العلمي	
	ثانوي
	جامعي
	دراسات عليا
	اخرى
سنوات الخبرة	
	اقل من 5 سنوات
	من 5 إلى 10 سنوات
	من 11 إلى 15 سنة
	اكثر من 15 سنة

الجزء الأول: التكنولوجيا المالية

يرجى الإشارة إلى مستوى موافقتك على العبارات التالية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية بالبنك

رقم	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يستخدم بنك القرض الشعبي الجزائري تقنيات رقمية متقدمة في تقديم خدماته.					
02	أسهمت التكنولوجيا المالية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية.					
03	هناك اهتمام متزايد من البنك بتطوير التطبيقات الذكية لخدمة الزبائن.					
04	توفر التكنولوجيا المالية درجة عالية من الأمان والخصوصية في المعاملات.					
05	تساعد التكنولوجيا المالية في خفض التكاليف التشغيلية للبنك.					
06	يتقبل زبائن البنك استخدام التكنولوجيا المالية في معاملاتهم اليومية.					
07	يتم تحديث الأنظمة الرقمية للبنك بشكل دوري لتحسين الكفاءة.					
08	تواجه التكنولوجيا المالية بعض العقبات التنظيمية في الجزائر.					

الجزء الثاني: التمويل الإسلامي

يرجى تقييم الجوانب التالية للتمويل الإسلامي في البنك

رقم	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يقدم بنك القرض الشعبي الجزائري منتجات تمويل إسلامي متوافقة مع أحكام الشريعة.					
02	هناك وعي كافٍ لدى الموظفين بمبادئ التمويل الإسلامي.					
03	يعتمد البنك صيغاً إسلامية مثل المراجعة والمضاربة والإجارة.					
04	يشهد التمويل الإسلامي طلباً متزايداً من قبل العملاء.					
05	يحرص البنك على الحصول على فتاوى شرعية قبل طرح منتجات جديدة.					
06	توجد لجنة رقابة شرعية داخل البنك لمتابعة المعاملات الإسلامية.					
07	التمويل الإسلامي يساهم في تنمية الاقتصاد الحقيقي.					
08	التمويل الإسلامي يعزز العدالة والشفافية في التعاملات المالية.					

الجزء الثالث: تأثير التكنولوجيا المالية على التمويل الإسلامي

يرجى تقييم الجوانب التالية لتأثير التكنولوجيا المالية على التمويل الإسلامي

رقم	العبرة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	ساعدت التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق تطبيقات التمويل الإسلامي.					
02	أسهمت الرقمنة في تسهيل الإجراءات المتعلقة بالتمويل الإسلامي.					
03	تساهم التكنولوجيا المالية في زيادة ثقة العملاء في المنتجات الإسلامية.					
04	تتيح التكنولوجيا المالية تتبع العمليات الإسلامية وضمان مطابقتها للضوابط الشرعية.					
05	يمكن للتكنولوجيا المالية تحسين كفاءة إدارة المنتجات الإسلامية.					
06	ما زالت بعض صيغ التمويل الإسلامي تفتقر إلى حلول تكنولوجية مبتكرة.					
07	ساعدت التكنولوجيا المالية في تقليل الفجوة بين المنتجات الإسلامية ونظيرتها التقليدية.					
08	يواجه البنك تحديات في دمج الحلول التكنولوجية مع متطلبات الشريعة الإسلامية.					

نشكركم على تعاونكم

الملحق رقم 2

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Abbes Laghrour University Khenchela
Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences
Department of Economic Sciences



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
الكلية العلوم الاقتصادية والتجارة والعلوم التجارية
قسم الاقتصاد
الرقم: 143 / ك ع ا ت ع ت ا ع ا ق، 2025

خنشلة في :
إلى السيد: مدير بنك القرض الشعبي الجزائري CPA خنشلة

تسهيل مهمة

سعيًا لاستكمال البرنامج الدراسي المقرر للحصول على شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي ومالي، ومن أجل تجسيد المفاهيم النظرية للتطبيق، يشرفنا أن نطلب من سيادتكم تقديم مساعدة من أجل إجراء تريض تطبيقي في مؤسستكم للتطبيق الآتية أسمائهم :

معلومات الطالب 02	معلومات الطالب 01	الإسم واللقب
أسمية زردوم	خولة خناظلة	تاريخ ومكان الأرياداد
1996/01/14 فائس خنشلة	2001/01/29 زربية الوادي بسكرة	رقم التسجيل
34062462	34052809	

عنوان التقرير : أثر التكاليف المالية على التمويل الإسلامي دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA



رئيس القسم
رئيس قسم العلوم الاقتصادية
رئيس قسم العلوم الاقتصادية



Ministry of Higher Education and Scientific Research
Abbes Laghrar University Khenchela
Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences
Department of Economic Sciences

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارة والعلوم التجارية
قسم الاقتصاد

الرقم: 491 / ك ع ا ت / ق ع ا ق / 2025
خنشلة في: 30 أيار 2025

الاسم و اللقب: أسية زردوم
تاريخ الميلاد: 1996/01/14

مكان الميلاد: قبيس خنشلة

عنوان تقرير الترخيص: أثر التكنولوجيا المالية على التمويل الإسلامي دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA
مكان الترخيص: بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

فسترة الترخيص من: 0407 إلى: 0408, 0409, 0410, 0411, 0412, 0413, 0414, 0415, 0416, 0417, 0418, 0419, 0420, 0421, 0422, 0423, 0424, 0425, 0426, 0427, 0428, 0429, 0430, 0431, 0432, 0433, 0434, 0435, 0436, 0437, 0438, 0439, 0440, 0441, 0442, 0443, 0444, 0445, 0446, 0447, 0448, 0449, 0450, 0451, 0452, 0453, 0454, 0455, 0456, 0457, 0458, 0459, 0460, 0461, 0462, 0463, 0464, 0465, 0466, 0467, 0468, 0469, 0470, 0471, 0472, 0473, 0474, 0475, 0476, 0477, 0478, 0479, 0480, 0481, 0482, 0483, 0484, 0485, 0486, 0487, 0488, 0489, 0490, 0491, 0492, 0493, 0494, 0495, 0496, 0497, 0498, 0499, 0500

ملاحظة	العلامة	عناصر المواظبة
	04/04	المواظبة
	04/03	المبادرة
	04/03	المعرفة التطبيقية
	04/04	فترة العمل
	04/03	العلاقة مع العمل
	04/03	العلامة النهائية
	20/17	

ملاحظات أخرى:

رئيس القسم

ممثل المؤسسة

AGENCE DE KHENCHELA
08, Rue Emir Abdelkader
KHENCHELA 40000

CHEKHAB Hachine
Chargé Finance Islamique
Agence - Khenchela

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Abbes Laghrar University Khenchela
Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences
Department of Economic Sciences

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارة والعلوم التجارية
قسم الاقتصاد

الرقم: 491 / ك ع ا ت / ق ع ا ق / 2025
خنشلة في: 30 أيار 2025

الاسم و اللقب: خولة خناطلة
تاريخ الميلاد: 2001/01/29

مكان الميلاد: زريبة الوادي بسكرة

عنوان تقرير الترخيص: أثر التكنولوجيا المالية على التمويل الإسلامي دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA
مكان الترخيص: بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

فسترة الترخيص من: 0407 إلى: 0408, 0409, 0410, 0411, 0412, 0413, 0414, 0415, 0416, 0417, 0418, 0419, 0420, 0421, 0422, 0423, 0424, 0425, 0426, 0427, 0428, 0429, 0430, 0431, 0432, 0433, 0434, 0435, 0436, 0437, 0438, 0439, 0440, 0441, 0442, 0443, 0444, 0445, 0446, 0447, 0448, 0449, 0450, 0451, 0452, 0453, 0454, 0455, 0456, 0457, 0458, 0459, 0460, 0461, 0462, 0463, 0464, 0465, 0466, 0467, 0468, 0469, 0470, 0471, 0472, 0473, 0474, 0475, 0476, 0477, 0478, 0479, 0480, 0481, 0482, 0483, 0484, 0485, 0486, 0487, 0488, 0489, 0490, 0491, 0492, 0493, 0494, 0495, 0496, 0497, 0498, 0499, 0500

ملاحظة	العلامة	عناصر المواظبة
	04/04	المواظبة
	04/03	المبادرة
	04/04	المعرفة التطبيقية
	04/03	فترة العمل
	04/03	العلاقة مع العمل
	04/03	العلامة النهائية
	20/17	

ملاحظات أخرى:

رئيس القسم

ممثل المؤسسة

القرض الشعبي الجزائري
CNSP - Caisse Populaire d'Algérie
318
AGENCE DE KHENCHELA
08, Rue Emir Abdelkader
KHENCHELA 40000

CHEKHAB Hachine
Chargé Finance Islamique
Agence - Khenchela

ملخص

تهدف دراستنا هذه إلى تسليط الضوء تأثير التكنولوجيا المالي على التمويل الإسلامي، فاخترنا بنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة خنشلة- ليكون حقل للدراسة الميدانية، ولتحقيق هذه الهدف قمنا بانتهاج المنهج الوصفي التحليلي لأنه المناسب لوصف المفاهيم المتعلقة بمتغيري الدراسة التمويل الإسلامي وكذا التكنولوجيا المالية، وتحليل مدى تبني بنك القرض الشعبي الجزائري للتكنولوجيا المالية في التمويل الإسلامي.

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها: التكنولوجيا المالية تفتح آفاقا جديدة وابتكارات كبيرة في التمويل الإسلامي؛ الدمج بين التكنولوجيا المالية والتمويل الإسلامي يقدم مزايا جد مهمة للقطاع المالي والمصرفي الإسلامي؛ الاهتمام بتطوير صيغ التمويل الإسلامي ومختلف أدواته، في ظل استحداث الوسائل التكنولوجية الحديثة؛ الرقمنة في المصارف الإسلامية تساهم في انتشارها وتوسعها؛ ضرورة الاستفادة من تجارب المصارف الإسلامية التي طبقت تقنيات التكنولوجيا المالية، وكذا أهم الشركات الرائدة في هذا المجال؛ تبني الرقمنة المالية في القطاع المصرفي الجزائري، يساهم في تحسين أداء وربحية البنوك؛

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، التكنولوجيا المالية، الذكاء الاصطناعي، تقنيات البلوكتشين.

Abstract

This study aims to shed light on the impact of financial technology (FinTech) on Islamic finance. We selected the Algerian People's Credit Bank – Khenchela Branch – as the field for our empirical investigation. To achieve this objective, we adopted the descriptive and analytical methodology, as it is suitable for describing the concepts related to the study's variables: Islamic finance and financial technology, and for analyzing the extent to which the Algerian People's Credit Bank has adopted financial technology within Islamic finance.

Among the most important findings of our study are the following:

1. Financial technology opens new horizons and introduces significant innovations in Islamic finance. The integration between FinTech and Islamic finance provides considerable benefits to the Islamic financial and banking sector.
2. There is a growing need to develop Islamic financing instruments and mechanisms in line with the emergence of modern technological tools.
3. Digitalization in Islamic banks contributes to their expansion and broader outreach.
4. It is crucial to benefit from the experiences of Islamic banks that have implemented FinTech solutions, as well as from the leading companies in this field.
5. Adopting financial digitalization in the Algerian banking sector contributes to enhancing the performance and profitability of banks.

Keywords: Islamic banks, financial technology, artificial intelligence, blockchain technologies.